التَّمْهيد

الاسْتِفْهام في اللُّغَةِ وَالاصْطِلاح

يُعَدُّ الاسْتِفْهامُ مِنْ أَبْرَزِ الْمَباحِثِ الَّتي عُنِيَ بِها الفَلاسِفَةُ وَالْبَلاغِيّونَ وَاللُّغَوِيّونَ مِنْ قَديم، حَتّى إِنَّ أَحَدَ الْفَلاسِفَةِ التَّداوُلِيّينَ الْمُعاصِرين، وَهُوَ (ميشال مايير Michel Myer)، "أَرْسى فَلْسَفَتَهُ عَلى السُّؤال، وَاعْتَبَرَ أَنَّ الْكَلامَ في أَصْلِ حَقيقَتِهِ أَجْوِبَة، وَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ (سائِلٌ) في كُلِّ أَحْوالِهِ لَيْسَ بِاعْتِبارِهِ يَطْرَحُ أَسْئِلَة، بَلْ بِاعْتِبارِهِ يَسْعى في كَلامِهِ إِلى الجَوابِ عَنْ أَسْئِلَةٍ تَسْتَثيرُهُ وَتُحَرّكُه، وَقَدْ صارَ السُّؤالُ وَافْتِراضُ السُّؤالِ هُوَ الْمُحَرّكَ وَالْباعِثَ الْوَحيدَ لِلإِنْسانِ الْمُتَكَلِّمِ في كُلِّ أَنْشِطَتِه وَمِنْ هُنا كانَ السُّؤالُ أَساسَ النَّشاطِ اللُّغَويّ وَسَبَبَ وُجودِهِ عِنْدَه، وَمِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُن لِلُّغَةِ أَنْ تَتَشَكَّلَ وَلَما كانَ لِلْكَلامِ أَنْ يوجَد"[1]. وَذَهَبَ الْمَذْهَبَ نَفْسَهُ (خالِد ميلاد) حينَما رَأى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ: "عِنْدَما يُخْبِر إِنَّما هُوَ يُجيبُ الْمُخاطَبَ عَنْ سُؤالٍ صَريحٍ أَوْ غَيْرِ صَريح، إِذْ إِنَّ كُلَّ إِخْبارٍ يَصِحُّ أَنْ يَكونَ جَواباً لِسُؤالِ سائِل"[2]. وَلِذلِكَ فَإِنَّ مِنَ الصَّوابِ أَنْ يُنْظَرَ إِلى

(١) إِدْريس مَقْبول، الأُسُس الإبستمولوجيَّة والتَّداوليَّة لِلنَّظَرِ النَّحْوِيّ عِنْدَ سيبَوَيْه، ط١، ص٣٧٣، جدارا للكِتاب العالَمِيّ- عَمّان، عالم الكُتُبِ الْحَديث- إربِد، الأُرْدُنّ، ٢٠٠٦. وَ: فَريدة بن فضَّة، الاسْتِفْهامُ عِنْدَ السَّكّاكِيّ: دِراسَةٌ تَداوُلِيَّة، ص١١٣-١١٤، مجلَّة الممارسات اللغويَّة، مخبر المُمارَسات اللّغويَّة في الجَزائِر، العدد (٣٢)، ٢٠١٥.

(٢) خالد ميلاد، الإنشاء في العربيَّة بَيْنَ التَّرْكيبِ وَالدِّلالَة، ط١، ص٨٩، جامِعَة منوبة: كلِّيَّة الآداب- منوبة، المُؤَسَّسة العربيَّة لِلتَّوزيع، تونس، ١٤٢١هـ-

الاسْتِفْهامِ بِاعْتِبارِ أَنَّهُ يُمَثِّلُ الْعَمَلَ الأَوَّلَ لِلإِنْسانِ في عَلاقَتِهِ بِالْكَوْن[1].

وَالاسْتِفْهامُ-لُغَةً- هُوَ سُؤالُ الْفَهْمِ أَيْ طَلَبُهُ: "وَاسْتَفْهَمَهُ: سَأَلَهُ أَنْ يُفَهِّمَه"[2]، وَالْفَهْمُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِالْقَلْبِ أَوِ الْعَقْل: "الْفَهْمُ: مَعْرِفَتُكَ الشَّيْءَ بِالْقَلْب... وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَقَلْتُه"[3]. وَلا يَخْرُجُ الاسْتِفْهامُ في الاصْطِلاحِ الْبَلاغِيِّ وَالنَّحْوِيِّ عَنْ هذا الْمَعْنى اللُّغَوِيّ، إِذْ عَرَّفَهُ (السَّكّاكِيّ) (٦٢٦هـ) بِقَوْلِهِ: "وَالاسْتِفْهامُ لِطَلَبِ حُصولٍ في الذِّهْن"[4]. وَهُوَ في عُرْفِ النَّحْوِيّينَ "طَلَبُ الْفَهْم، نَحْوَ: أَزَيْدٌ قائِمٌ؟"[5]، أَوْ هُوَ "اسْتِعْلامُ ما في ضَميرِ الْمُخاطَب، وَقيلَ: هُوَ طَلَبُ حُصولِ صورَةِ الشَّيْءِ في

٢٠٠١. وَ: فَريدة بن فضَّة، الاسْتِفْهامُ عِنْدَ السَّكّاكِيّ: دِراسَةٌ تَداوُلِيَّة، ص١١٤.

(١) انْظُرْ: فَريدة بن فضَّة، الاسْتِفْهامُ عِنْدَ السَّكّاكِيّ: دِراسَةٌ تَداوُلِيَّة، ص١١٤.

(٢) ابْن مَنْظور، أَبو الْفَضْل جَمال الدّين محمَّد مكرم، لِسان الْعَرَب: (فهم)، ط١، دار صادر، بَيْروت، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٣) السّابِق نفسه.

(٤) السَّكّاكِيّ، أبو يَعْقوب يوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيّ، مِفْتاحُ العُلوم، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَفَهْرَسَه: عَبْد الحَميد هنداوي، ط١، ص٤١٥، مَنشورات مُحمَّد علي بَيْضون، دار الكُتُبِ العلميَّة، بيروت- لُبْنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

(٥) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، جمال الدّين عبد الله بن يوسف، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد اللَّطيف محمَّد الخَطيب، ط١، ١/٧٠، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلثَّقافَةِ وَالْفُنونِ وَالآداب، السِّلْسِلَة التُّراثِيَّة: (٢١)، الْكُوَيْت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

الـذِّهْن"[1]، أَوْ هُـوَ "طَلَـبُ الْعِلْـمِ بِشَـيْءٍ لَـمْ يَكُـنْ مَعْلومـاً مِـنْ قَبْل"[2].

تَقْسيمُ الاسْتِفْهام:

بَعْدَ أَنْ عَرَّفَ (السَّكّاكِيّ) الاسْتِفْهامَ التَّعْريفَ السّابِقَ، قَسَّمَهُ مُباشَرَةً إِلى قِسْمَيْنِ هُما: (**التَّصْديقُ**) وَ(**التَّصَوُّر**)[3]، وَذلِكَ في قَوْلِـهِ: "وَالاسْـتِفْهامُ لِطَلَـبِ حُصـولٍ فـي الـذِّهْن، وَالْمَطْلـوبُ حُصولُهُ في الذِّهْن، إمّا أَنْ يَكونَ حُكْماً بِشَـيْءٍ عَلى شَـيْء أَوْ لا يَكـون. وَالأَوّلُ هُـوَ **التَّصْـديق**، وَيَمْتَنِـعُ انْفِكاكُـهُ مِـنْ تَصَـوُّرِ الطَّـرَفَيْن، وَالثّـاني هُـوَ **التَّصَـوُّر**، وَلا يَمْتَنِـعُ انْفِكاكُـهُ مِـنَ التَّصْديق"[4]. وَقَريبٌ مِنْهُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ (الشَّريفُ الْجُرْجانِيّ) (٨١٦هـ) حينَمـا قـال: "الاسْـتِفْهامُ: اسْـتِعْلامُ مـا فـي ضَـميرِ الْمُخاطَب، وَقيلَ: هُوَ طَلَبُ حُصولِ صورَةِ الشَّيْءِ في الذِّهْن،

(١) الشّريف الجُرْجانِيّ، عليّ بن مُحَمَّد، مُعْجَمُ التَّعْريفات، تَحْقيق وَدِراسَة: مُحَمَّد صِدّيق المِنْشاوي، رقم (١٠٩)، ص١٨، دار الفَضيلَة، القاهِرَة. وانظر: هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٨، رِسالة ماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها، إشراف: خديجة عبد الرزّاق الحديثي، جامعة بغداد، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٢) أَحْمَد مَطْلوب، مُعْجَم المُصْطَلَحاتِ الْبَلاغِيَّةِ وَتَطَوّرها، إعادة طبع، ص١٠٩، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧.

(٣) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٥.

(٤) السّابِق نَفْسه.

فَإِنْ كانَت تِلْكَ الصّورَةُ وُقوعَ نِسْبَةٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَوْ لا وُقوعها، فَحُصولُها هُوَ **التَّصْديق**، وَإِلّا فَهُوَ **التَّصَوُّر**"[1].

التَّصَوُّرُ وَالتَّصْديقُ: لمحة تاريخِيَّة

يَبْدو لِمَنْ يَتَتَبَّعُ الْمُصَنَّفاتِ النَّحْوِيَّةَ الْمُؤَلَّفَةَ في الْقُرونِ الْهِجْرِيَّةِ الْخَمْسَةِ الأولى، وَهِيَ الَّتي تُشَكِّلُ الْمَصادِرَ الأَصيلَةَ لِثَقافَتِنا العربيَّةِ الإِسْلامِيَّة[2]، أَنَّها خَلَتْ مِنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ (التَّصَوُّر وَالتَّصْديق)[3]. وَمُشْتَهِرٌ أَنَّ الْعُلَماءَ الأَوائِلَ لَمْ يَكونوا يُعْنَوْنَ كَثيراً بِوَضْعِ الْمُصْطَلَحات، وَلكِنَّ هذا لا يَعْني أَنَّهُمْ لَمْ يَتَناولوا الْمَفاهيمَ أَوِ الْمَضامينَ الَّتي لِتِلْكَ الْمُصْطَلَحات، فَـ(عَبْد القادِر حسين) يُؤَكِّدُ أَنَّ سيبَوَيْهِ (١٨٠هـ) قَد تَعَرَّضَ لِكَثيرٍ مِنْ صُوَرِ الْبَلاغَةِ "وَضَرَبَ لَها أَمْثِلَةً مُخْتَلِفَة، وَفَسَّرَها تَفْسيراً بَلاغِيّاً، بَلْ أَحْياناً نَراهُ يَتَناوَلُها بِعَيْنِ الطَّريقَةِ الَّتي سَلَكَها عُلَماءُ الْبَلاغَةِ مِنْ بَعْدُ في مَباحِثِهِم، غايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَها أَسْماء اصْطِلاحِيَّة. وَذِكْرُ الْمُصْطَلَحاتِ في عَصْرِ سيبَوَيْهِ لَمْ يَكُنْ ذا شَأْنٍ خَطير، فَالْعُلومُ وَالْفُنونُ في الْقَرْنِ الثّاني لَمْ تَكُنْ قَد تَحَدَّدَتْ بَعْد أَوْ دَخَلَتْ في دَوْرِ التَّنْسيقِ وَالتَّصْنيف، وَالتَّقْسيم،

(١) الشّريف الجُرْجانِيّ، مُعْجَمُ التَّعْريفات، رقم (١٠٩)، ص١٨.

(٢) عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ، د. ط، ص٦، دار غريب لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، القاهِرَة، ١٩٩٨.

(٣) انظر: هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٢٣- ٢٤.

وَوَضْعِ الْمُصْطَلَحات هُنا وَهُناكَ عُنْواناً عَلى كُلِّ قِسْم، وَتَمْييزاً لِهُ عَنْ سائِرِ الأَقْسام، وَإِنَّما كانَتِ الْعُلومُ وَالْفُنونُ وَقْتَئِذٍ مُتَداخِلَةً يَصُبُّ بَعْضُها في بَعْض، وَيُثْري بَعْضُها بَعْضاً"[1].

وَلَعَلَّ تَفْسيرَ هذا أَنَّ جُلَّ عِنايَةِ الْعُلَماءِ في ذلِكَ الْحين قَد تَوَجَّهَ إِلى جَمْعِ كُلِّ ما مِنْ شَأْنِهِ "إِثْراءُ اللُّغَةِ وَالْمُحافَظَةُ عَلى سَلامَتِها، وَإِبْراز جَمالِها،... فَلَمْ يَطُفْ بِخاطِرِهِ[2]، أَوْ بِأَذْهانِ الْمُعاصِرينَ لَهُ أَنْ يَفْصِلوا بَيْنَ هذا الْعِلْمِ أَوْ ذاك، أَوْ يَضَعوا مُصْطَلَحاً لِهذِهِ الفُنونِ أَوْ تِلْك"[3]. وَمَعْلومٌ أَنَّ الثَّقافَةَ الْعَرَبِيَّةَ كانَتْ في ذلِكَ الْوَقْت شَديدَةَ التَّداخُلِ وَالتَّمازُج، فَاللُّغَةُ وَالنَّحْوُ وَالْبَلاغَةُ كُلُّها كانَت مُنْصَهِرَةً في بَوْتَقَةٍ واحِدَة: "فَالْمُصَنَّفُ الْواحِدُ لا يُعالِجُ عِلْماً مُحَدَّداً، وَإِنَّما هُوَ مَوْسوعَةٌ كامِلَة، تَشْمَلُ أَلْوانَ الثَّقافَةِ الْعَرَبِيَّةِ كُلِّها مِنْ أَدَبٍ وَلُغَةٍ، وَبَلاغَةٍ وَتَفْسير، وَنَحْوٍ وَتَصْريف، فَتُعْطي صورَةً كامِلَةً لِفَنِّ الْقَوْل، وَدِقَّةِ التَّعْبير، لأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْعُلومِ لَمْ يَكُنِ الْمَرْمى الَّذي يَهْدِفُ إِلَيْهِ الْعُلَماءُ في هذِهِ الْفَتْرَةِ الْمُضيئَة، الْمُشْتَمِلَةِ عَلى عُيونِ كُلِّ فَنّ،

(١) عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ: ص١٢٩.
(٢) يَعْني سيبَوَيْه.
(٣) عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ: ص١٢٩.

وَرائِعِ كُلِّ لَوْن"[1]. وَلَمْ تَكُنْ لِلْبَلاغَةِ كُتُبٌ خاصَّةٌ حَتّى ذلِكَ الْحين، "وَإِنَّما هِيَ آراء مُبَعْثَرَةٌ مَنْثورَةٌ هُنا وَهُناك في كُتُبِ النَّحْوِ وَالتَّفْسيرِ وَاللُّغَة، فَنَحْوٌ وَصَرْف، بِجانِبِ بَلاغَةٍ، بِجانِبِ كَلامٍ في إِعْجازِ القُرْآن، بِجانِبِ آراء لُغَوِيَّةٍ وَنَقْدِيَّة"[2].

وَقَد تَوَصَّلَتْ (هناء إسماعيل العاني) إِلى أَنَّ الْمَناطِقَةَ كانوا أَسْبَقَ مِنَ الْبَلاغِيّينَ وَالنَّحْوِيّينَ في اسْتِعْمالِ الْمُصْطَلَحَيْنِ (التَّصَوُّر وَالتَّصْديق)[3]، وَهذا مُتَوَقَّعٌ وَمَتَناغِمٌ تَماماً مَعَ وَلَعِ الْمَناطِقَةِ الشَّديدِ في وَضْعِ التَّعْريفاتِ وَإِنْشاءِ التَّفْريعاتِ وَإِقامَةِ الْحُدودِ وَالْفُروق. وَقَدْ عُلِمَ عَنِ الْبَلاغِيّينَ تَأَثُّرُهُمُ الْكَبيرُ بِالْمَنْطِق، حَتّى لَقَدْ ذَهَبَ (أَحْمَد مَطْلوب) إِلى أَنَّ (السَّكّاكِيّ) هُوَ مَنْ أَدْخَلَ كَثيراً مِنَ الْمُصْطَلَحاتِ الْمَنْطِقِيَّةِ في الْبَلاغَةِ العربيَّة، نَتيجَةَ غَلَبَةِ النَّظْرَةِ العقليَّةِ وَسَيْطَرَةِ النَّزْعَةِ الجَدَلِيَّةِ عليهِ في (مِفْتاح العُلوم)[4]. صَحيحٌ أَنَّ (السَّكّاكِيّ) اسْتَفادَ مِنَ الْكِتاباتِ

---

(١) عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ: ص٥. وَانظر: هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٢٣-٢٤.

(٢) عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ: ص٥.

(٣) انظر: هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٢٦.

(٤) أحمد مطلوب، البلاغة عند السَّكّاكِيّ، ط١، مَنْشورات مكتبة النَّهضة، بَغْداد، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م. نَقْلاً عَن: (هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة: ص٢٥).

البلاغِيَّةِ الَّتي سَبَقَتْهُ، بَيْدَ أَنَّهُ نَفَذَ مِنْها إلى عَمَلِ مُلَخَّصٍ دَقيقٍ لآراءِ مَنْ سَبَقوهُ مُضيفاً إلَيْها بَعْضَ الأَفْكارِ الَّتي اسْتَطاعَها، "وَصاغَ ذلِكَ كُلَّهُ صِياغَةً مَضْبوطَةً مُحْكَمَةً اسْتَعانَ فيها بِقُدْرَتِهِ المَنْطِقِيَّةِ في التَّعْليلِ وَالتَّسْبيب وَفي التَّجْريدِ وَالتَّحْديد وَالتَّعْريفِ وَالتَّقْسيمِ وَالتَّفْريعِ وَالتَّشْعيب"[1].

إذَنْ، فَعَنِ الْمَناطِقَةِ نَقَلَ الْبَلاغِيّونَ الْمُصْطَلَحَيْنِ وَاسْتَعْمَلوهُما، وَمِنَ الدَّرْسِ الْبَلاغِيّ وَفَدَ الْمُصْطَلَحانِ إلى الدَّرْسِ النَّحْوِيّ. وَإذا كانَ النَّحْوِيّونَ آخِرَ مَنِ اسْتَعْمَلَ الْمُصْطَلَحَيْنِ (التَّصَوُّر وَالتَّصْديق)، فَإنَّ سيبَوَيْهِ-حَسبَ مَلْحوظَةِ (قَيْس إسْماعيل الأَوْسِيّ)- كانَ "أَوَّلَ مَنْ أَوْضَحَ الْفَرْقَ بَيْنَ الاسْتِفْهامِ عَنْ مَضْمونِ الْجُمْلَةِ، وَالاسْتِفْهامِ عَنْ تَعْيينِ الْمُفْرَد. فَقَدْ أَشارَ في الاسْتِفْهامِ عَنِ الْمُفْرَدِ إلى أَنَّ السّائِلَ يَعْلَمُ بِحُصولِ أَوْ وُقوعِ النِّسْبَةِ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إلَيْه، وَإنَّما هُوَ يَطْلُبُ التَّعْيين، وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّ الْجَوابَ لا يَكونُ بِالنَّفْيِ أَوْ بِالإيجاب، وَإنَّما بِتَعْيينِ ما يسأل عَنْه"[2]. قالَ (سيبَوَيْه) في باب (هذا باب (أَمْ) إذا كانَ الْكَلامُ بِها بِمَنْزِلَةِ أَيّهما وَأَيّهم): "وَذلِكَ قَوْلُك: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟)، وَ(أَزَيْداً لَقيتَ أَمْ بِشْراً؟)، فَأَنْتَ

(١) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم، مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق: ص١٩.

(٢) قَيْس إسْماعيل الأَوْسِيّ، أَساليب الطَّلَب عِنْدَ النَّحْوِيّينَ وَالْبَلاغِيّين، ص٣١٥، وِزارَة التَّعليم العالي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيّ، جامِعَة بَغْداد/ بَيْت الْحِكْمَة، بَغْداد، ١٩٨٨.

الآنَ مُدَّعٍ أَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَهُما، لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (أَيُّهُما عِنْدَك؟)، وَ(أَيَّهُما لَقيتَ؟)، فَأَنْتَ مُدَّعٍ أَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَهُما، لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (أَيُّهُما عِنْدَك؟)، وَ(أَيَّهُما لَقيتَ؟)، فَأَنْتَ مُدَّعٍ أَنَّ الْمَسْؤولَ قَدْ لَقِيَ أَحَدَهُما أَوْ أَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَهُما، إلّا أَنَّ عِلْمَكَ قَدِ اسْتَوى فيهِما لا تَدْري أَيُّهُما هو. وَالدَّليلُ عَلى أَنَّ قَوْلَكَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (أَيُّهُما عِنْدَك؟)، أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ بِشْرٌو؟)، فَقالَ الْمَسْؤولُ: لا، كانَ مُحالا، كَما أَنَّهُ إذا قالَ: (أَيُّهُما عِنْدَكَ؟) فَقال: (لا)، فَقَدْ أَحال"[1].

(التَّصَوُّر وَالتَّصْديق) في اللُّغَةِ وَالاصْطِلاح

(التَّصْديق):

التَّصْديقُ في اللُّغَةِ قَبول الْقَوْل، أَوْ نِسْبَةُ الصِّدْقِ إلى الْمُخْبِر. قالَ (ابْنُ مَنْظور) (٧١١هـ): "وَصَدَّقَهُ: قَبِلَ قَوْلَه... وَالْمُصَدِّقُ: الَّذي يُصَدِّقُكَ في حَديثِك. قالَ اللهُ-تَعالى-: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، الصّادُ خَفيفَةٌ وَالدّالُ شَديدَة، وَهُوَ مِنْ تَصْديقِكَ صاحِبَكَ إذا حَدَّثَك"[3]. وَقالَ (الشَّريف الجرجانِيّ):

---

(١) سيبَوَيْه، أَبوبِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قنبر، الكِتاب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، د.ط، ١٦٩/٣، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٢-١٩٩٢م. وَانْظُر: هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٢٧.

(٢) الصّافّات ٣٧: ٥٢.

(٣) ابْن مَنْظور، لِسان الْعَرَب: (صدق).

"التَّصْديق: أَنْ تَنْسِبَ بِاخْتِيارِكَ الصِّدْقَ إلى الْمُخْبِر"[1]، وَقالَ (الكَفَوِيّ) (١٠٩٤هـ) بِلَفْظٍ قَريب: "(التَّصْديقُ) مَعْناهُ اللُّغَوِيُّ هُوَ أَنْ ينْسِبَ الصِّدْق إلى الْمُخْبِرِ اخْتِياراً"[2].

وَأَنْتَ حينَما "تُصَدِّقُ" الْخَبَر أَوِ الْمُخْبِرَ في خَبَرِه أَوْ حَديثِه، إنَّما تَقومُ بِإصْدارِ حُكْمٍ عَلى هذا الْخَبَرِ أَوِ الْحَديثِ الَّذي سَمِعْتَهُ مِنْه. وَهذا هُوَ عَيْنُ ما جاءَ في الاصْطِلاحِ مِنْ أَمْرِ (**التَّصْديق**)، فَالتَّصْديقُ هُوَ "الإدْراكُ الْمُشْتَمِلُ عَلى الْحُكْم"، أَوْ هُوَ-كَما قالَ (السَّكّاكِيّ)- حُكْمٌ بِشَيْءٍ عَلى شَيْء، قال: "وَالاسْتِفْهامُ لِطَلَبِ حُصولٍ في الذِّهْن، وَالْمَطْلوبُ حُصولُهُ في الذِّهْن، إمّا أَنْ يَكونَ حُكْماً بِشَيْءٍ عَلى شَيْء أَوْ لا يَكون. وَالأَوّلُ هُوَ **التَّصْديق**، وَيَمْتَنِعُ انْفِكاكُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْن"[3].

وَالْمَلْحوظُ أَنَّ هُناكَ نَوْعاً مِنَ الْمُغايَرَةِ بَيْنَ الْمَعْنى اللُّغَوِيِّ وَالْمَعْنى الاصْطِلاحِيّ للتَّصْديق، ذلِكَ أَنَّ (**التَّصْديقَ**) في اللُّغَةِ هُوَ نِسْبَةُ **الصِّدْقِ** بِالْقَلْبِ أَوِ اللِّسانِ إلى الْقائِل، وَهذا مُفْهِمٌ أَنَّ

(١) الشّريف الجُرْجانِيّ، مُعْجَمُ التَّعْريفات، رقم (٤٧٤)، ص٥٤.

(٢) الكَفَوِيّ، أبو البَقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ، الكُلِّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة، قابله على نسخة خطِّيَّة وأعدَّه للطَّبع وَوَضَعَ فَهارِسَهُ: عدنان درويش ومحمَّد المصريّ، ط٢، ص٢١٢-٢١٣، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت – لُبْنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٣) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٥.

التَّصْديقَ اللُّغَوِيَّ هُوَ ضِدُّ الإِنْكار وَالتَّكْذيب[1]، فَإذا كانَ التَّصْديقُ وَالتَّكْذيبُ مُتَخالِفَيْنِ لُغَوِيّاً لأَنَّهُما مُتَضادّان، فَإِنَّهُما مَشْمولانِ مَعاً في الْمُصْطَلَح: (الاسْتِفْهام التَّصْديقِيّ) أَوِ (الاسْتِفْهام الَّذي يُطْلَبُ بِهِ التَّصْديق). إِذِ الْمَقْصودُ بِهذا الْمُصْطَلَحِ ذلِكَ النَّوْعُ مِنَ الاسْتِفْهامِ الَّذي يُرادُ بِهِ، أَوْ يُرادُ مِنْهُ، طَلَبُ حُصولِ التَّصْديقِ مِنْ عَدَمِه، أَيِ التَّكْذيب. بِعِبارَةٍ أُخْرى: يُرادُ بِهِ طَلَبُ حُصولِ الإِثْباتِ أَوِ النَّفْي، لا طَلَبُ حُصولِ التَّصْديقِ وَحْدَه، أَمارَةُ هذا قَوْلُ (السَّكّاكِيّ) عَنِ **(التَّصْديق)**: إِنَّهُ "طَلَبُ تَعَيُّنِ الثُّبوتِ أَوِ الانْتِفاءِ في مقامِ التَّرَدُّد"[2]. فَإِذا سَأَلَ شَخْصٌ آخَرَ –مَثَلاً-: "أَذَهَبَ مُحَمَّدٌ إِلى السّوق؟"، فَلا شَكَّ أَنَّ السّائِلَ يَطْلُبُ مِنَ الْمُخاطَبِ، أَوِ الْمَسْؤولِ، أَنْ يُصَدِّقَ ذَهابَ مُحَمَّدٍ إِلى السّوقِ أَوْ يُكَذِّبَه، أَوْ أَنْ يُثْبِتَهُ أَوْ يَنْفِيَهُ، وَهذا هُوَ عَيْنُ الْمُرادِ مِنْ مُصْطَلَحِ (الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ). وَيَبْدو أَنَّ **(التَّصْديق)** ما خُصَّ بِالذِّكْرِ وَالإِفْرادِ في الْمُصْطَلَحِ **-دونَ التَّكْذيبِ-** إِلّا لأَسْبابٍ مِنْها الاخْتِصار، وَلأَنَّ التَّصْديقَ يُمَثِّلُ الْجانِبَ الْمَرْغوبَ فيهِ دائِماً مِنَ الْوِجْهَةِ الأَخْلاقِيَّة. وَلكِنَّ

(١) التّهانوي، محمَّد علي، مَوْسوعَة كَشّاف اصْطِلاحاتِ الفُنونِ وَالعُلوم، تَقْديم وَإِشْراف ومُراجَعَة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نَقَلَ النَّصَّ الفارِسِيَّ إِلى العربيَّة: عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيَّة: جورج زيناتي، ط١، ص٤٥١، مكتبة لبنان ناشِرون، بيروت- لُبْنان، ١٩٩٦.

(٢) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٨.

(التَّصْديق) لُغَةً-كَما سَبَقَ- هُوَ أَنْ تَنْسِبَ الصِّدْقَ دونَ الْكَذِبِ إلى الْخَبَرِ أَوِ الْمُخْبِر.

وَمِنْ هُنا نَلْحَظُ أَنَّ الْمَعْنى الاصْطِلاحِيَّ للتَّصْديقِ قَدْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْنى اللُّغَوِيِّ وَلكِنْ بِتَوْسيعِ دِلالَتِه، فَقَدِ انْتَقَلَ مُصْطَلَحُ (التَّصْديق) مِنَ الْمَعْنى اللُّغَوِيِّ الدّالِّ عَلى نِسْبَةِ الصِّدْقِ إلى الْقائِل، وَالصِّدْقُ هُوَ ضِدُّ الإنْكارِ وَالتَّكْذيب-كَما أسْلَفْتُ-، إلى الْمَعْنى الاصْطِلاحِيِّ الأَوْسَعِ بِدِلالَتِهِ عَلى طَلَبِ تَعْيينِ الثّبوتِ أَوِ الانْتِفاء، أَوِ التَّصْديقِ أَوِ التَّكْذيب.

(التَّصَوُّر):

أَمّا (**التَّصوُّرُ**) في اللُّغَة فَهُوَ الَّذي لا يَكونُ حُكْماً بِشَيْءٍ عَلى شَيْءٍ، كَما قالَ (السَّكّاكِيّ)[1]، أَوْ هُوَ اسْتِحْضارُ صورَةِ الشَّيْءِ في الذِّهْن، أَوْ "حُصولُ صورَةِ الشَّيْءِ في الْعَقْل"[2]، مِنْ قَوْلِهِم: "تَصَوَّرْتُ الشَّيْءَ: تَوَهَّمْتُ صورَتَهُ فَتَصَوَّرَ لي... قالَ ابْنُ الأَثير: الصّورَةُ تَرِدُ في كَلامِ الْعَرَبِ عَلى ظاهِرِها وَعَلى مَعْنى حَقيقَةِ الشَّيْءِ وَهَيْئَتِهِ وَعَلى مَعْنى صِفَتِه. يُقالُ: صورَةُ الفِعْلِ كَذا وَكَذا، أَيْ هَيْئَتُه، وَصورَةُ الأَمْرِ كَذا وَكَذا أَيْ صِفَتُه"[3].

وَما حُصولُ صورَةِ الشَّيْءِ في الْعَقْلِ إلّا إدْراكٌ مُجَرَّدٌ لَه-في حَقيقَةِ الأَمْر-، مِنْ هُنا جاءَ تَعْريفُ (**التَّصَوُّر**) في الاصْطِلاحِ

---

(١) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٥.

(٢) الشّريف الجُرْجانِيّ، مُعْجَمُ التَّعْريفات، رقم (٤٧٢)، ص٥٣.

(٣) ابْن مَنْظور، لِسان الْعَرَب: (صور).

عَلـى أَنَّـهُ "إِدْراك الْماهِيَّـةِ مِـنْ غَيْـرِ أَنْ يُحْكَـمَ عَلَيْهـا بِنَفْـيٍ أَوْ إِثْبـات"[1]، أَوْ هُـوَ "إِدْراكُ الشَّـيْءِ إِدْراكـاً سـاذجاً". وَقَـدْ ذَكَـرَ (التّهانوي) (القرن ١٢ الهجريّ) أَنَّ (**التَّصَوُّرَ**) إِدْراك، ثُمَّ رَآهُ عَلى أَنْواعٍ سِتَّة: "قَدْ يَكونُ تَصَوُّراً واحِداً كَتَصَوُّرِ (الإِنْسان)، وَقَدْ يَكونُ مُتَعَدِّداً بِلا نِسْبَةٍ كَتَصَوُّرِ (الإِنْسانِ وَالْكاتِب)، وَقَدْ يَكونُ مُتَعَدِّداً مَعَ نِسْبَةٍ إِمّا تَقْييدِيَّةٍ أَيْ غَيْرِ تامَّة وَهِيَ عَلى قِسْمَيْن: تَوْصيفِيَّة وَإِضافِيَّة كَـ(الْحَيَوان النّاطِق) وَ(غُلام زَيْد)، وَإِمّا تامَّة غَيْر خَبَرِيَّة كَقَوْلِك: (اضْرِب)، وَإِمّا خَبَرِيَّة يُشَكُّ فيها أَوْ مَرْجوح فيها، فَإِنَّ كُلَّ ذلِكَ مِنَ التَّصَوُّرات لِخُلُوِّها عَنِ الْحُكْم"[2].

وَقَدْ ذَهَبَ (ابْنُ سينا) (٤٢٨هـ) إِلى أَنَّ (**التَّصَوُّرَ**) أَساسُ (**التَّصْديق**)، فَأَنْتَ تَتَصَوُّرُ أَوَّلاً لِتُصَدِّقَ ثانِياً، وَالْعَكْسُ غَيْرُ صَحيحٍ عِنْدَه، قال: "التَّصَوُّرُ مَبْدَأٌ لِلتَّصْديق، فَإِنَّ كُلَّ ما يُصَدَّقُ بِهِ فَهُوَ مُتَصَوَّرٌ أَوَّلاً، وَلا يَنْعَكِس"[3]. وَلَعَلَّهُ إِنَّما يَنْطَلِقُ في هذا مِنَ الْمُسَلَّمَةِ المَنْطِقِيَّةِ الَّتي تَرى "وُجوبَ تَقْديمِ التَّصَوُّرِ وَضْعاً كَما أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ طَبْعاً، لأَنَّ كُلَّ تَصْديقٍ لا بُدَّ مَعَهُ مِنْ

(١) الشّريف الجُرْجانِيّ، مُعْجَمُ التَّعْريفات، رقم (٤٧٣)، ص٥٣.
(٢) التّهانوي، مَوْسوعَة كَشّاف اصْطِلاحاتِ الفُنونِ وَالعُلوم: ص٤٥٥.
(٣) ابْن سينا، أَبو عليّ الْحُسَيْن بن عبدِ الله، التَّعْليقات، تَحْقيق وَتَقْديم: حَسَن مَجيد العُبَيْدِيّ، د.ط، ص٦٣، دار الفرقد، دِمَشْق- سوريا، ٢٠٠٩.

تَصَوُّر، **إِذِ الْحُكْمُ عَلى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِه"**[1]. وَلأَجْلِ هذا-رُبَّما- **عَرَّفَ بَعْضُ الْمَناطِقَةِ التَّصْديقَ بِأَنَّهُ تَصَوُّرٌ مَعَهُ حُكْم: "فَالتّصْديقُ أَيْضاً تَصَوُّرٌ وَلكِنَّهُ تَصَوُّرٌ يَسْتَتْبِعُ الْحُكْمَ** وَقَناعَةَ النَّفْسِ وَتَصْديقَها"[2]. وَلكِنَّ بَعْضَ الْمَناطِقَةِ عَكَسَ فَقَدَّمَ التَّصْديقَ عَلى التَّصَوُّر، لا كَما قالَ (ابْنُ سينا)، وَذلِكَ لأَنَّ "التَّصْديق وُجودِيّ وَالتَّصَوُّر عَدَمِيّ، وتَصَوُّر الْوُجودِ سابِقٌ عَلى تَصَوُّرِ الْعَدَم"[3].

وَأَحْسَبُ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ (**التَّصْديق**) مُؤَسَّسٌ عَلى (**التَّصَوُّرِ**)، صَحيحٌ جِدّاً، فَأَنْتَ حينَما تَسْأَلُ **سُؤالاً تَصْديقِيّاً** كَمِثْلِ: (أَسافَرَ مُحَمَّدٌ؟)، فَإِنَّكَ تَنْطَلِقُ مِنْ **تَصَوُّرِ** شَيْئَيْنِ هُما (السَّفَرُ) وَ(محَمَّد) وَلكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ وُجودَ نِسْبَةٍ بَيْنَهُما. إِلّا أَنَّ الأَمْرَ لُغَوِيّاً-في ما يَظْهَر- قَدْ يَنْعَكِس، ذلِكَ أَنَّكَ حينَ تَسْأَلُ **سُؤالاً**

---

(١) الأخضري، شَرْح العَلّامة الأَخْضَرِيّ على سلَّمه في عِلْمِ الْمَنْطِق، د. ط، ص٩، كتاب إلكتروني بصيغة وورد منقول من طبعة البابي الحلبي، د.ت. وَقَدْ ذَهَبَ (إبراهيم الأنصاري) إلى أَنَّ كُلَّ تصديق يَتَوَقَّفُ على تصوُّرات ثلاثة هي: ١. تَصوُّر الموضوع، ٢. تَصوُّر المحمول، ٣. تَصوُّر النِّسبة (انظر: إبراهيم الأنصاري، دُروس في عِلْمِ المَنْطِق، د.ط، كِتاب إلكترونِيّ (دون ترقيم صفحات)، د.ت، مَبْحَث التَّصَوُّر والتَّصْديق):

http://www.elibrary4arab.com/ebooks/manteq-w-falsafa/droos-manteq/tasawr-tasdeeq.htm

(٢) محمَّد رِضا المظفر، المنطق، د.ط، ص١٧، دار التَّعارُف لِلْمَطْبوعات، د.م، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

(٣) الموقع: https://sites.google.com/site/tarekprof73/ts1

تَصَوُّرِيّاً مِثْلَ: (مَنْ سافَرَ؟)، فَإِنَّكَ تَكونُ قَدِ انْطَلَقْتَ مِنَ **(التَّصْديقِ)** بِالسَّفَر، أَوِ **التَّصْديقِ** بِأَنَّ أَحَداً ما قَدْ سافَر، غَيْرَ أَنَّكَ تَجْهَلُ مَنْ يَكونُ هذا الْمُسافِر، فَلَكَأَنَّكَ هاهُنا تُسْنِدُ السَّفَرَ إِلى أَحَدٍ ما، فَيَكونُ إِسْنادُكَ السَّفَرَ إِلى أَحَدِهِمْ **تَصْديقاً**. وَقِيامُ التَّصَوُّرِ عَلى التَّصْديقِ أَكْثَرُ ما يَتَجَلّى في السُّؤالِ التَّصَوُّرِيّ الَّذي تُؤَدّيهِ الْهَمْزَة في نَحْو: (أَخالِدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَبْدُ الله؟)، فَلَيْسَ مَعْناهُ سِوى أَنَّ أَحَدَ الْمَذْكورَيْنِ عِنْدَك، وَلا أَدْري إِنْ كانَ بَعْضُ هذا الفَهْمِ-في الأَقَلّ- هُوَ ما عَناهُ (السَّكّاكِيّ) في قَوْلِهِ: إِنَّ التَّصَوُّرَ "لا يَمْتَنِعُ انْفِكاكُهُ مِنَ التَّصْديق"[1].

وَقَدْ لَخَّصَ (الكَفَوِيّ) التَّصَوُّرَ وَالتَّصْديقَ بِقَوْلِهِ: "التَّصْديق: إِدْراكُ الْكُلِّيّات، وَالتَّصَوُّر: إِدْراكُ الْجُزْئِيّات"[2]، وَهذا بِالضَّبْطِ ما هُوَ مُنْطَبِقٌ عَلى الاسْتِفْهامِ في الدَّرْسِ النَّحْوِيّ، إِذِ الاسْتِفْهامُ التَّصْديقِيّ-بِعِبارَةٍ أُخْرى- هُوَ الاسْتِفْهامُ عَنِ الْجُمَل (الكُلِّيّات)، وَأَمّا الاسْتِفْهامُ التَّصَوُّرِيُّ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِالاسْتِفْهامِ عَنِ الْمُفْرَداتِ أَوِ الْكَلِمات (الجُزْئِيّات). وَقَدْ قَسَّمَ (برجشتراسر) الاسْتِفْهامَ في اللُّغاتِ إِلى قِسْمَيْن: الأَوَّل هُوَ اسْتِفْهامٌ عَنْ كَلِمَة، وَالثّاني: اسْتِفْهامٌ عَنْ جُمْلَة. وَجَوابُ الأَوَّلِ-بِطَبيعَةِ الْحال- كَلِمَة، وَهُوَ الْمُسَمّى **بِالتَّصَوُّرِ أَوِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ**. وَأَمّا

(١) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٥.
(٢) الكَفَوِيّ، الكُلِّيّات: ص٢٩١.

الاسْتِفْهامُ الثّاني، فَجَوابُهُ جُمْلَةٌ مُتصَدَّرَةٌ بِـ(نَعَمْ) أَوْ (لا)، وَهُوَ الْمُسَمّى **بِالتَّصْديقِ أَوِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ**[1].

(الْهَمْزَةُ) وَ(هَلْ): الاتّفاق وَالافْتِراق

حَصَرَ (السَّكّاكِيّ) أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ قائِلاً: "لِلاسْتِفْهامِ كَلِماتٌ مَوْضوعَة وَهِيَ: الهَمْزَة، وَأَمْ، وَهَلْ، وَما، وَمَنْ، وَأَيّ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَتى، وَأَيّانَ، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِكَسْرِها"[2]. ثُمَّ ما لَبْثَ أَنْ صَنَّفَها إلى ثَلاثَةِ أَنْواع: **"أَحَدها: يَخْتَصُّ طَلَبَ حُصولِ التَّصَوُّر، وَثانيها: يَخْتَصُّ طَلَبَ حُصولِ التَّصْديق، وَثالِثها: لا يَخْتَصّ"**[3]. **وَالْهَمْزَةُ هِيَ النَّوْعُ الأَخيرُ غَيْرُ الْمُخْتَصّ**، إِذْ هِيَ أَداةُ الاسْتِفْهامِ الْوَحيدَةُ الَّتي تَأْتي لِلنَّوْعَيْن، لأَنَّهُ قَدْ يُطْلَبُ بِها التَّصْديقُ كَما قَدْ يُطْلَبُ بِها التَّصَوُّر، قال: "وَالْهَمْزَةُ مِنَ النَّوْعِ الأَخير، تَقولُ في طَلَبِ التَّصْديقِ بِها: أَحَصَلَ الانْطِلاق؟ وَ: أَزَيْدٌ مُنْطَلِق؟ وَفي طَلَبِ التَّصَوُّرِ بِها في طَرَفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْه: أَدِبْسٌ في الإِناءِ أَمْ عَسَل؟ وَفي طَرَفِ الْمُسْنَدِ: أَفي الْخابِيَةِ دِبْسُكَ أَمْ في الزِّقّ؟ فَأَنْتَ في الأَوَّلِ تَطْلُبُ تَفْصيلَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ،

(١) أُنْظُرْ: برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: رَمَضان عبد التَّوّاب، ط٢، ص١٦٥، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٢) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٨.

(٣) السّابِق نَفْسه.

وَهُوَ الْمَظْروف، وَفي الثّاني تَطْلُبُ تَفْصيلَ الْمُسْنَدِ، وَهُوَ الظَّرْف"[1].

أَمّا (هَلْ)، فَهِيَ النَّوْعُ الثّاني الَّذي لا يُطْلَبُ بِهِ إِلّا التَّصْديق، أَوْ هِيَ الأَداةُ الْوَحيدَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِطَلَبِ التَّصْديقِ في العربيَّة، "كَقَوْلِك: هَلْ حَصَلَ الانْطِلاق؟ وَ: هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِق؟ وَلاخْتِصاصِهِ بِالتَّصْديقِ امْتَنَعَ أَنْ يُقال: هَلْ عِنْدَكَ عَمْرٌو أَمْ بِشْر؟ بِاتِّصالِ (أَمْ)، دونَ: أَمْ عِنْدَكَ بِشْر؟ بِانْقِطاعِها"[2]. فَإِذا كانَتِ (الْهَمْزَةُ) آتِيَةً لِلتَّصَوُّرِ وَالتَّصْديق-عَلى حَدٍّ سَواء-، وَكانَتْ (هَلْ) لِلتَّصْديقِ حَسْب، تَأَسَّسَ عَلَيْهِ أَنْ تَشْتَرِكَ (هَلْ) مَعَ (الْهَمْزَةِ) في طَلَبِ التَّصْديقِ دونَ غَيْرِهما مِنْ سائِرِ الأَدَوات. قالَ الْمُرادِيّ (٧٤٩هـ): "فَأَمّا هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ فَهِيَ حَرْفٌ مُشْتَرَك: يَدْخُلُ عَلى الأَسْماءِ وَالأَفْعال، لِطَلَبِ تَصْديق، نَحْوَ: أَزَيْدٌ قائِمٌ؟ أَوْ تَصَوُّر، نَحْوَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ وَتُساويها (هَلْ) في طَلَبِ التَّصْديقِ الْموجب، لا غَيْر"[3]. وَأَمّا الأَدَواتُ الأُخْرى مِنْ غَيْرِ (الْهَمْزَةِ) وَ(هَلْ)، وَهِيَ: (ما) وَ(مَنْ)

(١) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤١٨- ٤١٩.
(٢) السّابِق: ص٤١٩.
(٣) الْمُرادِيّ، الْحَسَن بْن قاسِم، الجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني، تحْقيق: فخر الدّين قباوة وَمحمَّد نَديم فاضِل، ط١، ص٣٠، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت- لُبْنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

وَ(أَيّ) وَ(كَمْ) وَ(أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) وَ(أَنّى) وَ(مَتى) وَ(أَيّانَ)، **فَمِنَ النَّوْعِ الأَوَّلِ الْمُخْتَصِّ بِطَلَبِ حُصولِ التَّصَوُّر**[1].

وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ هِشامٍ (٧٦١هـ)، في هذا السِّياقِ، أَمْرَيْنِ هُما الْغايَةُ في الأَهَمِّيَّة: **الأَوَّل: ما تَخْتَصُّ بِهِ (هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ) مِنْ أَحْكام، وَهِيَ أَرْبَعَة، وَالثّاني: الأَوْجُهُ الَّتي تَفْتَرِقُ بِها (هَلْ) مِنَ الْهَمْزَة، وَهِيَ عَشْرَة.**

أَوَّلاً: ما تَخْتَصُّ بِهِ الْهَمْزَةُ:

وَأَمّا الأَحْكام الأَرْبَعَةُ الَّتي تَخْتَصُّ بِها الهَمْزَة، فَهِيَ: **الأَوَّل: جَوازُ حَذْفِها**، سَواء تَقَدَّمَتْ عَلى (أَمْ)، كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة:

فَوَاللهِ ما أَدْري وَإِنْ كُنْتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ؟[2]

وَالتَّقْدير: أَبِسَبْعٍ، أَوْ لَمْ تَتَقَدَّمْها، كَقَوْلِ الْكُمَيْت (١٢٦هـ):

طَرِبْتُ وَما شَوْقاً إِلى البيضِ وَلا لَعِباً مِنّي، وَذو الشَّيْبِ أَطْرَبُ يَلْعَبُ؟[1]

---

(١) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ العُلوم: ص٤٢٠.

(٢) نَسَبَ (سيبَوَيْهِ) الْبَيْتَ لِعُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة (انظر: سيبَوَيْه، الْكِتاب: ١٧٥/٣). وَرِوايَةُ الْبَيْتِ في الدّيوانِ عَلى النَّحْو:

فَوَاللهِ ما أَدْري وَإِنّي لَحاسِبٌ ... بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

(عُمر بن أَبي رَبيعَة، ديوانُ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة، د. ط، دارُ الْقَلَم، بَيْروت- لُبْنان، د.ت).

أَرادَ: أَوَذو[٢] الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَالْحُكْمُ الثّاني الَّذي تَخْتَصُّ بِهِ الْهَمْزَة: أَنَّها قَدْ يُطْلَبُ بِها التَّصَوُّرُ أَوِ التَّصْديق: "تَرِدُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ، نَحْوَ: (أَزَيْدٌ قائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟)، وَلِطَلَبِ التَّصْديق، نَحْوَ: (أَزَيْدٌ قائِمٌ؟). وَ(هَلْ) مُخْتَصَّةٌ بِطَلَبِ التَّصْديق نَحْوَ: (هَلْ قامَ زَيْد؟). وَبَقِيَّةُ الأَدَواتِ مُخْتَصَّةٌ بِطَلَبِ التَّصَوُّر نَحْوَ: مَنْ جاءَك؟ وَما صَنَعْتَ؟ وَكَمْ مالُكَ؟ وَأَيْنَ بَيْتُكَ؟ وَمَتى سَفَرُك؟"[٣]. **وَالثّالِثُ: دُخولُها عَلى الإِثْباتِ-كَما تَقَدَّم-، وَالنَّفْي** كَقَوْلِ مَوْلانا-سُبْحانَه-: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٤]. **وَالرّابِع: تَمامُ التَّصْدير**، بِدَليلَيْن: أَحَدهما: أَنَّها لا تُذْكَرُ بَعْدَ (أَمْ) الَّتي للإِضْراب كَما يُذْكَرُ غَيْرُها، فَلا نَقول: (أَقامَ زَيْدٌ أَمْ **أَقَعَد؟**)، بَيْدَ أَنّنا نَقول: (...أَمْ **هَلْ قَعَد؟**). وَالدَّليل الثّاني: أَنَّها إذا كانَت في جُمْلَةٍ مَعْطوفَةٍ بِالْواو أَوْ بِالْفاء أَوْ بِـ(ثُمَّ)، قُدِّمَتْ عَلى الْعاطِف، تَنبيهاً عَلى أَصالَتِها في التَّصْدير،

---

(١) الْكُمَيْت، الكُمَيْت بن زيدٍ الأَسَدِيّ، ديوانُ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ، جَمْع وَشَرْح وَتَحْقيق: محمَّد نَبيل طريفي، ط١، ص٥١٢، دار صادِر، بَيْروت، ٢٠٠٠م.

(٢) وَجَدتُّها في (مُغْني اللَّبيب) مُثْبَتَةً هكَذا: (أَوَ ذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟)، بِمسافَةٍ تَفْصِلُ بَيْنَ (أَوَ) وَ(ذو)، مَعَ أَنَّ الْواوَ-باتِّفاقٍ- هِيَ الْعاطِفَة، وَالْواوُ الْعاطِفَةُ في العربيَّةِ وَإِنْ كانَتْ لُغَوِيّاً كَلِمَةً مُسْتَقِلَّةً، فَلَيْسَ لَها اسْتِقْلالٌ إِمْلائِيّاً، كَالفاءِ تَماماً، فَهَلْ إِذا ما قيلَتِ الْعِبارَةُ بِالْفاءِ نَكْتُبُها هكَذا: (أَفَـ ذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟)؟ بِالتَّأْكيدِ لا! (انظر: ابن هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ١/ ٧٦).

(٣) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٨٢/١.

(٤) الشَّرح: ١/٩٤.

نَحْوَ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُروا﴾[١]، ﴿أَفَلَمْ يَسيروا﴾[٢]، ﴿أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[٣]، غَيْرَ أَنَّ أَخواتِها كُلَّها تَتَأَخَّرُ عَن الْعاطِف: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرون﴾[٤]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبون﴾[٥]، ﴿فَأَنّى تُؤْفَكون﴾[٦]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلّا الْقَوْمُ الفاسِقون﴾[٧]، ﴿فَأَيُّ الْفَريقَيْن﴾[٨]،...

(١) الأَعْراف: ١٨٥/٧.
(٢) يوسف: ١٠٩/١٢.
(٣) يونس: ٥١/١٠.
(٤) آل عمران: ١٠١/٣.
(٥) التَّكوير: ٢٦/٨١.
(٦) الأَنْعام: ٩٥/٦.
(٧) الأَحْقاف: ٣٥/٤٦.
(٨) الأَنْعام: ٨١/٦.

ثانِياً: أَوْجُهُ افْتِراقِ (هَلْ) مِنَ (الْهَمْزَة):

وَرغْمَ أَنَّ (الْهَمْزَةَ) وَ(هَلْ) هُما الأَداتانِ الْوَحيدَتانِ اللَّتانِ تَرِدانِ لِلتَّصْديق، فَإِنَّ (هَلْ) تَفْتَرِقُ مِنَ الْهَمْزَةِ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُه- حَسبَ ما ذَكَرَ (ابْنُ هِشام)[1]-، هذِهِ الأَوْجُهُ الْعَشْرَةُ هي:

١. **اخْتِصاصها بِالتَّصْديق،** أَمّا (الْهَمْزَة)-كَما كَرَّرْنا الْقَوْل-، فَمُخْتَصَّةٌ بِالتَّصَوُّرِ وَالتَّصْديق.

٢. **اخْتِصاصها بِالإيجاب:** فَإِنَّنا نَقول: (هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ؟)، وَلا نَقول: (***هَل لَمْ** يَقُم؟). أَمّا (الْهَمْزَة)، فَلِلإيجابِ وَالنَّفْي: ﴿ **أَلَمْ** أَقُلْ لَكُمْ إِنّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ﴾[2]، ﴿ **أَلَنْ** يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُنْزَلين﴾[3]، ﴿ **أَلَيْسَ** اللهُ بِكافٍ عَبْدَه﴾[4]، ﴿**أَلا** تُحِبّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُم﴾[5].

٣. **تَخْصيصها الْمُضارِعَ بِالاسْتِقْبال:** فَالْقَوْلُ: (هَلْ تُسافِر؟) دالٌّ عَلى الاسْتِقْبال، أَمّا الْقَوْل: (أَتَظُنُّهُ قائِماً؟)، فَيَعْني: (أَتَظُنُّهُ الآنَ قائِماً؟)-في الْحال أَوْ زَمَن التَّكَلُّم-.

---

(١) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣٢٥/٤-٣٣٥.
(٢) البَقَرَة: ٣٣/٢.
(٣) آل عِمْران: ١٢٤/٣.
(٤) الزُّمَر: ٣٦/٣٩.
(٥) النّور: ٢٢/٢٤.

٤. **عَدَم دُخولِها عَلى الشَّرْط**، بِخِلافِ (الْهَمْزَة) الَّتي تَدْخُل: ﴿ **أَفَإِنْ** مِتَّ فَهُمُ الْخالِدون﴾[١].

٥. **عَدَم دُخولِها عَلى (إنَّ)**، بِخِلافِ (الْهَمْزَة) الَّتي يَصِحُّ دُخولُها نَحْوَ: ﴿ **أَإِنَّكَ** لأَنْتَ يوسُفُ﴾[٢].

٦. **عَدَم دُخولِها عَلى اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْل**، بِخِلافِ (الْهَمَزَة) كَما في قَوْلِ الْحَقِّ-تَبارَكَ-: ﴿ **أَبَشَراً** مِنّا واحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[٣].

٧. **وُقوعُها بَعْدَ الْعاطِفِ لا قَبْلَه**، نَحْوَ: ﴿ **فَهَلْ** يُهْلَكُ إلّا الْقَوْمُ الفاسِقون﴾[٤].

٨. **وُقوعُها بَعْدَ (أَمْ)**، كَما في الآيَةِ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوي الأَعْمى وَالْبَصيرُ **أَمْ هَلْ** تَسْتَوي الظُّلُماتُ وَالنّورُ﴾[٥].

٩. **دِلالَتُها على النَّفْي**، وَلِذلِكَ جاءَتْ بَعْدَها (إلّا) في قَوْلِهِ-جَلَّ: ﴿هَلْ جَزاءُ الإحْسانِ إلّا الإحْسان﴾[٦]، "مَعْناهُ: ما جَزاءُ الإحْسانِ إلّا الإحْسان"[٧].

---

(١) الأَنْبياء: ٣٤/٢١.
(٢) يوسُف: ٩٠/١٢.
(٣) القَمَر: ٥٤: ٢٤.
(٤) الأَحْقاف: ٣٥/٤٦.
(٥) الرَّعْد: ١٦/١٣.
(٦) الرَّحْمن: ٦٠/٥٥.
(٧) الهَرَوِيّ، عَلِيّ بن محمَّد النَّحْوِيّ،كِتابُ الأُزْهِيَّة في عِلْمِ الْحُروف، تَحْقيق: عبد المُعين الملّوحي، ط٢، ص٢٠٩، مَجْمع اللُّغة العربيَّة، دِمَشْق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٠. دِلالَتُها عَلى التَّحْقيقِ مِثْلَ (قَدْ): كَما في قَوْلِهِ-تَعالى- حَسبَ رَأْيِ جَماعَة: ﴿ هَلْ أَتى عَلى الإنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً﴾[١].

وَقَدْ قيلَ إنَّ مِنَ الْفُروقِ بَيْنَ (الهَمْزَةِ) وَ(هَلْ) "أَنَّ الْهَمْزَةَ لا يُسْتَفْهَمُ بِها، إلّا وَقَدْ هَجَسَ في النَّفْسِ إثْباتُ ما يُسْتَفْهَمُ بِها عَنْه، بِخِلافِ (هَلْ)، فَإنَّهُ لا يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ لا النَّفْيُ وَلا الإثْبات"[٢].

* * *

(١) الإنْسان: ١/٧٦.
(٢) الْمُرادِيّ، الجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني: ص٣٤٣.

المُقَدِّمَة

أَهَمِّيَّةُ الْبَحْث وَأَسْبابُ اخْتِيارِ الْمَوْضوع:

كَثيرَةٌ هِيَ الأَدَواتُ الَّتي أَلْفَيْناها ذاتَ دِلالَةٍ أَوْ وَظيفَةٍ واحِدَةٍ في الْعَرَبِيَّة-وَإِنْ في الظّاهِرِ أَحْياناً-، فَاللّامُ (لِـ) تَأْتي لِلتَّعْليل، وَمِثْلُها (كَيْ)، وَنَظيرَتُهُما (حَتّى). وَالْكافُ (كَـ) تَأْتي لِلتَّشْبيه، وَمِثْلُها (مِثْل). وَ(ما) وَ(لَمْ) تُوَظَّفُ كِلْتاهُما لِنَفْيِ الْماضي[1]. وَإِذا كانَ مِنَ الْمُسْتَغْرَبِ-نَوْعاً ما- أَنْ توجِدَ اللُّغَةُ أَدَواتٍ لَها الدِّلالَةُ أَوِ الْوَظيفَةُ نَفْسُها، فَإِنَّ مِنَ الْمُسْتَغْرَبِ أَكْثَرَ أَنْ تُعاقِبَ اللُّغَةُ في الاسْتِخْدامِ، في السِّلْسِلَةِ الْكَلامِيَّةِ الْواحِدَةِ، بَيْنَ تِلْكَ الأَدَواتِ جَنْباً. بِمَعْنى أَنَّنا نَشْهَدُ تَتابُعاً لِتِلْكَ الأَدَواتِ في الْجُمْلَةِ الْواحِدَة: (لِـ)+(كَيْ)-> (لِكَيْ)، وَ(كَـ)+(مِثْل)-> (كَمِثْلِ)!

وَيَأْتي هذا الْبَحْثُ الْحالِيُّ، في هذا السِّياقِ، لِيَدْرُسَ الأَداتَيْنِ الْوَحيدَتَيْنِ المضطلِعَتَيْنِ بِالاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ في العربيَّة: (الْهَمْزَة) وَ(هَل)، مِنْ جِهَةِ الأَصالَةِ التّاريخِيَّةِ لإِحْداهُما، إِذْ مِنَ الضَّروريِّ لِمَعْرِفَةِ تاريخِ العَرَبِيَّةِ، وَتَدَرُّجِها في مَدارِجِ التَّطَوُّرِ وَالتَّرَقّي عَبْرَ الْمَراحِلِ الزَّمَنِيَّةِ الْمُتَعاقِبَة، أَنْ يُسْأَلَ بِشَأْنِهِما غَيْرُ سُؤالٍ مُلِحّ:

---

(١) أُنْظُرْ كَلاماً مُسْتَفيضاً دَقيقاً في الْفَرْقِ بَيْنَ (ما) وَ(لَم) النّافِيَتَيْنِ في: فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو، ط١، ١٩٣/٤-١٩٨، دار الفكر للطّباعَة وَالنَّشْر وَالتَّوْزيع، عَمّان/الأُرْدُنّ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١. ما الأَداةُ الأَقْدَمُ في التَّعْبيرِ عَنِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ؟ أَهِيَ (الْهَمْزَةُ) أَمْ (هَلْ)؟

٢. هَلْ صَحيحٌ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحْوِيّونَ الْعَرَبُ مِنْ أَنَّ (الهَمْزَةَ) لَها الأَصالَةُ في بابِ الاسْتِفْهام؟

٣. ما الأَدِلَّةُ أَوِ الْمُرَجِّحاتُ الَّتي يُمْكِنُ أَنْ تُرَجِّحَ أَصالَةَ إِحْدى الأَداتَيْنِ أَصالَةً تاريخِيَّة؟

٤. ما الَّذي أَحْوَجَ إِلى أَنْ تَسْتَحْدِثَ اللُّغَةُ أَداةً أُخْرى جَديدَةً لاسْتِعْمالٍ لَهُ أَداةٌ أَصيلَة؟ لِمَ لَمْ تَكْتَفِ اللُّغَةُ بِأَداةٍ واحِدَة؟ هَلْ كانَ ثَمَّ ضَرورَةٌ عَمَلِيَّةٌ، أَوْ حاجَةٌ اسْتِعْمالِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ، لِذلِكَ الاسْتِحْداث؟ كَيْفَ يُمْكِنُ تَفْسيرُ هذا التَّعَدُّد؟

يَقْصدُ الْبَحْثُ الْحالِيُّ إِلى مُحاوَلَةِ الإِجابَةِ عَنِ هذِهِ الأَسْئِلَةِ الأَرْبَعَة، فَيَسْعى-بِالأَدِلَّةِ وَالْمُرَجِّحاتِ الْمُسْتَطاعَة- إِلى تَبَيُّنِ الأَداةِ الأَصْلِيَّةِ الَّتي اسْتَحْدَثَتْها الْعَرَبِيَّةُ أَوَلاً لِتَنْهَضَ بِالاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ، مِنْ بَيْنِ الأَداتَيْنِ: (هَلْ) وَ(هَمْزَة الاسْتِفْهام)، لِيُعَرِّجَ مِنْ بَعْدُ عَلى دَواعي تَخْليقِ الأَداةِ الثّانِيَةِ (الأَحْدَث). وَلَمْ يَعْثُرِ الْباحِثُ عَلى دِراسَةٍ خُصِّصَتْ لِهذا الْغَرَضِ تَحْديداً، وَهُوَ مَعْرِفَةُ أَيِّ الأَداتَيْنِ أَقْدَم: (الهَمْزَة) أَمْ (هَل)، لكِنَّنا نَجِدُ إِشاراتٍ مُفيدَةً هُنا وَهُناكَ، لَدى النَّحْوِيّينَ الْعَرَبِ الْقُدامى وَالْمُحْدَثينَ، كانَ لَها عَظيمُ الأَثَرِ في بِناءِ هذا الْبَحْث.

وَلَعَلَّ أَهَمِّيَّةَ الْبَحْثِ الْحالِيِّ، إِضافَةً إِلى ما سَبَق، تَنْبُعُ مِنْ أَنَّهُ يُؤَسِّسُ-في الْحَقيقَةِ- لِبَحْثٍ مُسْتَقْبَلِيٍّ لاحِقٍ، يَرومُ فيهِ

مُحاوَلَـةَ الإجابَـةِ عَنْ سُؤالٍ آخَـرَ خـامِس، يَهْدِفُ إلـى التَّوَصُّلِ لِمَعْرِفَـةِ إنْ كـانَ ثَـمَّ عَلاقَـةٌ اشْـتِقاقِيَّةٌ بَـيْنَ (هَـلْ) وَ(هَمْـزَةِ الاسْتِفْهام): فَهَلْ كانَ اسْتِحْداثُ الأَداةِ الْجَديدَةِ تَفْريعاً مِنَ الأَداةِ الأَصْـلِيَّة؟ وَإذا كـانَ ذلِـكَ صَـحيحاً، فَكَيْـفَ تَـمَّ الاسْـتِحْداثُ أَوِ التَّطْوير؟ كَيْفَ اشْتَقَّتِ اللُّغَةُ الأَداةَ الْجَديدَةَ مِنَ الأَداةِ الْقَديمة؟ أَمْ إنَّهُ ما مِنْ عَلاقَةٍ اشْتِقاقِيَّةٍ قائِمَةٍ أَصْلاً بَيْنَ الأَداتَيْن؟ بِمَعْنـى أَنَّـهُ قَدْ يَكونُ أَنَّ اللُّغَةَ لَمْ تَسْتَحْدِثْ، أَوْ لَمْ تُطَوِّرْ، إحْدى الأَداتَيْنِ مِنَ الأُخْـرى، بَـلْ كـانَ اسْـتِحْداثُ الأَداةِ الْجَديـدَةِ مِـنْ طَريـقٍ آخَـرَ مُخْتَلِفٍ بَعيدٍ مِنْ مَبْنى الأَداةِ الْقَديمَة.

وَالْحَقُّ أَنَّ الإجابَةَ عَنْ هذا السُّؤال، كـانَ-فـي الْبَدْءِ- الْهَدَفَ الْحَقيقِيَّ مِنَ الْبَحْـثِ، وَذلِكَ لأَجْلِ أَنَّ صـاحِبَهُ أَلْفـى الْمَسْـأَلَةَ لا تَزالُ مُعَلَّقَةً لَدى مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الْباحِثينَ الْعَرَبِ وَالْمُسْتَشْرِقين. وَلكِنْ كانَ لا بُدَّ، قَبْلَ أَن نَقولَ بِأَنَّ (هَلْ) اشْتُقَّتْ مِنَ (الهَمْزَة)، أَوْ أَنَّ (الهمزة) اشْتُقَّتْ مِنْ (هَلْ)، مِنْ جَمْعِ الأَدِلَّةِ وَالْمُرَجِّحـاتِ الَّتي تُغَلِّبُ الظَّنَّ بِأَقْدَمِيَّـةِ إحْدى الأَداتَيْنِ عَلـى الأُخْرى، وَهِـيَ أَدِلَّـةٌ وَمُرَجِّحـاتٌ وَجَدَها الْباحِـثُ مُتَكـاثِرَةً لَـمْ يَكُـنْ ثَـمَّ مَفَـرٌّ مِـنْ تَخْصيصِ دِراسَةٍ كامِلَةٍ لَها، وَهُوَ ما نَقومُ بِهِ في الْبَحْثِ الْحالِيّ.

وَمِـنْ مَرامـي الْبَحْـثِ الْحـالِيِّ الْبَعيدَة، أَنْ يُشيرَ إلـى أَنَّ خُلُـوَّ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ إلى الآنِ مِنْ بَعْضِ تِلْكَ الأَسْئِلَةِ، فَضْلاً عَنْ مُحاوَلَةِ الإجابَةِ عَنْها، يُعَدُّ عَيْباً خَطيراً يُلازِمُ ذلِكَ الدَّرْس. وَمِمّا أُريدُ أَنْ أُعْلِنَـهُ، كَذلِكَ، أَنَّ مُحاوَلَـةَ تَبَيُّنِ الْمَوْضـوعِ عَلـى

النَّحْوِ الَّذي قَدَّمْتُ لَه، تَنْطَوي عَلى غَيْرِ قَليلٍ مِنَ "الأَسْرارِ اللُّغَوِيَّة"، أَفَلَمْ يَأْنَ لِلدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ أَنْ يولِيَ اهْتِماماً أَكْبَرَ لِلْبَحْثِ اللُّغَوِيِّ التّاريخِيِّ في مَجالِ الأَدَواتِ وَالتَّراكيب، وَهُوَ مَجالٌ لا يَنْفَصِلُ-بِأَيِّ حالٍ- عَمّا بَرَعَ فيهِ النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ التَّقْليدِيّ؟

يَعي الْباحِثُ الْحالِيُّ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْمَبْحوثَةَ في غايَةِ الصُّعوبَةِ وَالتَّعْقيد، وَالْبَحْثَ فيها مَحْفوفٌ بِمَخاطِرَ جَمَّة. أَمارَةُ هذا أَنَّني كُنْتُ أَرْسَلْتُ رِسالَةً بِالْبَريدِ الإلكترونِيِّ لِسَبْعَةَ عَشَرَ باحِثاً مُتَخَصِّصاً في الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغاتِ (الجزرِيَّة) في كُلٍّ مِنَ الْوِلاياتِ الْمُتَّحِدَةِ الأَميرِكِيَّةِ والمملكة المتَّحِدَة، سَأَلْتُهُمْ فيها عَنْ أَيِّ كِتابٍ، أَوْ مَقالَةٍ، أَوْ أُطْروحَةٍ تَناوَلَتِ الْمَسْأَلَةَ مَوْضِعَ الْبَحْث، وَهِيَ: أَيّ الأَداتَيْنِ أَقْدَم في الْعَرَبِيَّة: (هَمْزَة الاسْتِفْهامِ) أَمْ (هَل)؟ وَكانَتِ الإجاباتُ الَّتي وَصَلَتْني-وَهِيَ تِسْعٌ- تُثْني عَلى الْمَوْضوع، وَلكِنَّها تُؤَكِّدُ-في الْوَقْتِ نَفْسِهِ- وُعورَةَ الْمَسْلَكِ، بَلْ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنِ "اسْتِحالَةِ التَّوَصُّلِ إلى أَيِّ إجابَة"! مِنْ ذلِكَ ما كَتَبَهُ لي-مَثَلاً- (Professor Bruce Ingham)، مِنْ (SOAS University of London)، قائِلاً في رِسالَتِه:

"I don't think anyone has written about it and it may be a question which is impossible to answer".

أَهْدافُ الْبَحْث:

يَسْعى الْبَحْثُ إلى تَحْقيقِ جُمْلَةٍ مِنَ الأَهْدافِ الرَّئيسَةِ، وَهي:

١. رَصْد الْخَصائِصِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُخْتَلِفَة: الصَّوْتِيَّة، وَالصّيغِيَّة، وَالتَّرْكيبِيَّة، وَالدِّلالِيَّة، وَالنَّصِّيَّة، الَّتي يُمْكِنُ أَنْ تَنْمازَ بِهِ إِحْدى أَداتَيِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ مِنَ الأُخْرى.

٢. مُحاوَلَة تَرْجيحِ أَيّ الأَداتَيْنِ أَقْدَم في التَّعْبيرِ عَنِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ: (الْهَمْزَة) أَمْ (هَلْ)، اسْتِناداً إِلى الْمَرْصودِ مِنَ الْخَصائِصِ اللُّغَوِيَّةِ عَلى الْمُسْتَوَياتِ الْمُخْتَلِفَة.

٣. امْتِحان صوابِ الرَّأْيِ الشّائِعِ لَدى النَّحْوِيّينَ الْعَرَبِ، الْقائِلِ بِأَنَّ (الهَمْزَةَ) لَها الأَصالَةُ في بابِ الاسْتِفْهام.

٤. تَبَيُّن الأَسْبابِ الَّتي أَحْوَجَتْ إِلى أَنْ تَسْتَحْدِثَ اللُّغَةُ أَداةً أُخْرى جَديدَةً للاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ.

مَنْهَج الْبَحْث:

يَعْمَدُ البحثُ إِلى تَلَمُّسِ الْمَظاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ الَّتي تُرَجِّحُ الأَصالَةَ اللُّغَوِيَّةَ التّاريخِيَّةَ الَّتي لإِحْدى الأَداتَيْنِ: (الْهَمْزَة) وَ(هَل)، وَتَرْتَدُّ هذِهِ الْمَظاهِرُ إِلى مُخْتَلِفِ الْمُسْتَوَياتِ اللُّغَوِيَّة: الصَّوْتِيَّة، وَالْبِنائِيَّةِ الصّيغِيَّة، وَالْجُمْلِيَّة (التَّرْكيبِيَّةِ وَالدِّلالِيَّة)، وَالنَّصِّيَّة. وَلِذلِك، مِنَ الطَّبيعِيِّ أَنْ يَتَوَسَّلَ الْبَحْثُ بِالْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ أَحْياناً كَثيرَة، لأَجْلِ أَنْ يَتَتَبَّعَ الْخَصائِصَ الصَّوْتِيَّةَ، وَيَرْصُدَ الْمَواقِعَ الصّيغِيَّةَ وَالْجُمْلِيَّةَ وَالنَّصِّيَّة، الَّتي تَسْتَأْثِرُ بِها الْهَمْزَةُ دونَ (هَلْ)، لِيَعْقِدَ في كُلِّ مَرَّةٍ مُوازَنَةً بَيْنَ (الْهَمْزَةِ) وَ(هَلْ) في الْخَصيصَةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَرْصودَة.

وَبَـدَهِيٌّ، كَـذلِكَ، أَن لا يَتَوَقَّـفَ الْبَحْـثُ عِنْـدَ حَـدِّ المَـنْهَجِ الْوَصْـفِيّ، بَـلْ يَلْجَـأُ فـي أَحْيـانٍ أُخْـرى إلـى دِراسَـةِ الْمَسْـأَلَةِ الْمَبْحوثَةِ طَبْقاً لِلمَنْهَجِ التّاريخِيّ، وَذلِكَ لِيَتَسَنّى لَهُ الْقَوْلُ بِاتِّجاهِ التَّطَوُّرِ: أَكانَ مِنَ (الْهَمْزَةِ) إلـى (هَلْ)، أَم كـانَ مِنْ (هَلْ) إلـى (الْهَمْزَة)؟ وَلَعَلَّ مُحاوَلَـةَ الْبَحْـثِ حَصْرَ الـدَّواعي الَّتـي أَلْجَـأَتِ اللُّغَةَ إلى اسْتِحْداثِ (هَل) بَعْدَ (الْهَمْزَة)، تُثْبِتُ الْحاجَةَ إلـى هذِهِ الْمُراوَحَةِ الْمَنْهَجِيَّةِ الَّتي لا تَحيدُ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ وَالتّاريخِيَّـة، إلّا بِما يَتَطَلَّبُهُ التَّحْليل. فَيَتَوَضَّحُ مِنْ هذا أَنَّ الْبَحْثَ سَيَتَّبِعُ المنهجينِ الوصفيَّ والتّاريخيَّ حسبَ ما يَقْتَضيهِ الْمَقامُ وسياقُ الحال في تَناوُلِ الْمَسائِلِ الْمَدْروسَة.

الدِّراساتُ السّابِقَة:

يُفْهَمُ مِنْ كَلامٍ لِسيبَوَيْه، أَنَّهُ لَيْسَ للاسْتِفْهامِ غَيْرُ الهَمْزَة، وَأَنَّ الأَصْـلَ فـي أَدَواتِ الاسْـتِفْهامِ الأُخْـرى كَـ(مَـنْ، وَمَتـى، وَهَـلْ، وَنَحْوِهِنّ)، أَنْ تَأْتِيَ وَالهَمْزَةُ مَنْوِيَّةٌ قَبْلَها، ولكِنَّهُمْ إنَّما تَركوها أَوْ حَـذَفوها "حَيْـثُ أَمِنـوا الالْتِبـاس"[1]. وَقَـدْ جـوَّزَ المُبَـرّد (٢٨٥هـ) دُخولَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ عَلى (هَلْ) وَعَلى سائِرِ أَسْماءِ الاسْتِفْهام[2]. وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرِ هذا الرَّأْيِ، وَإِنْ بَدا لِبَعْضِ

(١) سيبويه، الكِتاب: ٩٩/١.

(٢) انظر: المبرّد، أبو العبّاس محمَّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخـالق عضـيمة، ط٢، ٢٩٠/٣-٢٩١، وزارة الأوقـاف، المجلـس الأعلـى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التُّراث الإسلاميّ، جمهوريَّة مصر العربيَّة، القاهِرَة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. و: ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء، شرح

البـاحِثينَ وَجيهـاً[1]، فَـإنَّ الأَكْثَـرَ وَجاهَـةً أَنْ يُقـالَ: إنَّ الهَمْـزَةَ وَ(هَلْ) هُمـا الأَداتـانِ المُخْتَصَّـتانِ–وَلا رَيْـبَ- بِالاسْـتِفْهام، أَمّـا أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ المُتَبَقِّيَةُ، نَحْوَ (مَنْ) وَ(مـا) وَ(أَيْنَ) وَ(مَتـى)، فَلَها وَظيفَةٌ أَصْلِيَّة، وَوَظيفَةُ الاسْتِفْهامِ طارِئَةٌ عَلَيْها[2].

وَقَد تابَعَ النَّحْوِيّونَ ما قَرَّرَهُ (سيبَوَيْه) بِشَأْنِ أَصالَةِ (الهَمْزَةِ) فـي بـابِ الاسْـتِفْهام، فَقـالَ (ابْـنُ هِشـام): "وَالأَلِـفُ أَصْـلُ أَدَواتِ الاسْـتِفْهام، وَلِهـذا خُصَّـتْ بِأَحْكـام"[3]. وَقـالَ (المَـوْزِعِيّ) (٨٢٥هـ)، فَقَدْ قـالَ بِـأَنَّ الهَمْـزَةَ تَـأْتي لِمَعْنَيَيْنِ: نِداء القَريـب، وَ"الاسْـتِفْهام الْحَقيقِـيّ وَهِـيَ أَصْـلُ أَدَواتِ الاسْـتِفْهام، وَلِـذلِكَ يُسْتَفْهَمُ بِها عَنِ التَّصَوُّر... وَيُسْتَفْهَمُ بِها عَنِ التَّصْديق... وَلَيْسَ ذلِكَ لِغَيْرِها مِنَ الأَدَوات"[4].

المُفَصَّلِ لِلزَّمخشرِيّ، قَدَّمَ لَـهُ وَوَضَـعَ هَوامِشَـهُ وَفَهارِسَـهُ: إميل بديع يعقوب، ط١، ١٥٣/٨، دار الكتب العلميَّة-بَيْروت، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

(١) محمـود رمضـان الـدّيكِيّ، الهمـزة و(هـل): دراسـة فـي الفـروق التّركيبيَّـة والدّلالِيَّة، المَجَلَّةُ الأُرْدُنِيَّةُ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّـةِ وَآدابِها، المُجَلَّد (٢)، الْعَدَد (١)، ذو الحجَّة ١٤٢٦هـ/كانون الثّاني ٢٠٠٦م: ص٥٠.

(٢) أُنْظُرْ: إسْماعيل أَحْمَد عَمايْرة، بحوث في الاستشراق وَاللغَة، ط١، ص٥٦، مُؤَسَّسَةُ الرِّسالَة-بَيْرت، دار الَبشير-عَمّان/الأُرْدُنّ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٣) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٧٤/١.

(٤) الْمَوْزِعِيّ، محمَّد بن عليّ بن إبراهيم، مَصابيحُ المَغاني في حُروفِ الْمَعاني، دراسة وتحقيق: عـائض بـن نـافع بـن ضـيف الله العمـريّ، ط١، ص٧١، دار المَنار، القاهِرَة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

أَمّا (إسْماعيل عمايرة) فَقَدْ رَجَّحَ أَنْ تَكونَ (هَلْ) قَدْ ظَهَرَتْ أَوَّلاً، فَهِيَ-عِنْدَهُ- أَقْدَمُ مِنْ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهام)، وَالَّذي حَدَثَ-في رَأْيِ إسْماعيل عمايرة- هُوَ أَنْ أُبْدِلَتِ الْهاءُ في (هَلْ) هَمْزَةً فَتَحَوَّلَتْ (هَلْ) إلى (أَل). قالَ: "الهمزة وهل: **هاتانِ الأَداتانِ تَنْحَدِرانِ تاريخِيّاً مِنْ أَصْلٍ واحِد، وَهُوَ "هَلْ"**، ثُمَّ تَبادَلَتِ الْهاءُ وَالْهَمْزَة، وَمِنْ آثارِ ذلِكَ في الْعَرَبِيَّةِ قَوْلُ الشّاعِر:

وَأَتَتْ صَواحِبها فَقُلْنَ: هَذا الَّذي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنا وَجَفانا[1]

أَيْ: أَذا الَّذي..."[2].

وَيَبْدو أَنَّ (إسْماعيل عَمايرة) قَدِ اتَّخَذَ مِنْ "حَذْفِ" اللّامِ مِنْ دالَّةِ التَّعْريفِ (الـ) عِنْدَ دُخولِها عَلى "الأَصْواتَ الشَّمْسِيَّة"، دَليلاً عَلى سُقوطِ اللّام مِنْ (أَل) الْمُتَحَوِّلَةِ مِنْ (هَلْ)، لِتَؤولَ (أل) الأَخيرَةُ إلى هَمْزَةِ الاسْتِفْهام: (أَ). بِعِبارَةٍ أُخْرى: تَحَوَّلَتْ (هَل) إلى (أل) بِإبْدالِ الْهاءِ هَمْزَةً، ثُمَّ سَقَطَتْ اللّامُ مِنْ (أَل)-الاسْتِفْهامِيَّة جَدَلاً-، قِياساً عَلى سُقوطِ اللّامِ مِنْ دالَّةِ التَّعْريفِ

---

(١) جَميلُ بُثَيْنَة، جميل بن عبد الله بن مَعْمَر، ديوانُ جَميل بُثَيْنَة، جَمْع وَتَحْقيق: حسين نَصّار، ط٢، ص٢١٨، الْقاهِرَة، ١٩٦٧م. وَفي (مُغْني اللَّبيب): "وَأَتى صَواحِبها" بَدَلاً مِنْ : "وَأَتَتْ صَواحِبها" (أُنْظُر: اِبْن هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣١٤/٤). وَفي الأَصْل-عند إسماعيل عمايرة-: (هذا الَّذي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنا وَجَفانا).

(٢) إسْماعيل أَحْمَد عَمايْرة، بحوث في الاستشراق وَاللغَة: ص٥٦.

(الـ) عِنْدَ دُخولِها عَلى "الأَصْواتِ الشَّمْسِيَّة". قالَ (إسْماعيل عمايرة): "وَقَدْ حُذِفَتِ اللّامُ في الْعَرَبِيَّة مَعَ الأَحْرُفِ الشَّمْسِيَّةِ نُطْقاً، وَبَقِيَتْ كِتابَةً تَدُلُّ عَلى الأَصْل، وَلَمْ تُحْذَفْ مَعَ الأَحْرُفِ الْقَمَرِيَّة، وَقَد تَرَتَّبَ عَلى ذلِكَ تَشْديدُ الْحَرْفِ الشَّمْسِيّ. أَمّا في الْعِبْرِيَّةِ فَقَدْ آلَتِ اللّامُ إلى الْحَذْفِ في الْحُروفِ الشَّمْسِيَّةِ وَالْقَمَرِيَّةِ، وَكَذلِكَ في الْعَرَبِيَّةِ الْبائِدَة (الثَّمودِيَّة)"[1].

صَحيحٌ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّحَوُّلِ: (هَلْ-> أَلْ-> أَ)، قَدْ يُؤَيِّدُهُ ما رَواهُ (ابْنُ جِنّيّ) (٣٩٢هـ) عَنْ قُطْرُب (٢٠٦هـ)، مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقولونَ: (**أَلْ** فَعَلْتَ؟) بَدَلاً مِنْ: (**هَلْ** فَعَلْتَ؟)[2]، بَيْدَ أَنَّ مَجيءَ (أَل) اسْتِفْهامِيَّةً أَثارَ اسْتِغْرابَ (ابْنِ هِشامٍ) **عادّاً تَحَوُّلَ (الْهاءِ) إلى (هَمْزَة) أَمْراً غَريباً مُسْتَثْقَلاً، بَلْ هُوَ-عِنْدَهُ- مِنْ إبْدالِ الْخَفيفِ ثَقيلاً** كَما في كَلِمَةِ (الآل) عِنْدَ سيبَوَيْه، غَيْرَ أَنَّهُ في حالِ كَلِمَةِ (الآل) سَيُهْلَ إبْدالُ الْخَفيفِ ثَقيلاً "لأَنَّهُ جُعِلَ وَسيلَةً إلى الأَلِفِ الَّتي هِيَ أَخَفُّ الْحُروف"[3].

ثُمَّ إنَّهُ قَدْ يَكونُ مِنْ غَيْرِ الْمَفْهومِ لِمَ نُضطَّرُّ إلى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْهاءَ اسْتِفْهامِيَّةٌ في (**هَذا**) مِنَ الْبَيْت:

---

(١) السّابِق نَفْسه.

(٢) انظر: ابْن جِنّيّ، أَبو الفَتْحِ عُثْمان، سِرُّ صِناعَةِ الإعْراب، تَحْقيق: حَسَن هنداوي، بابُ الْهَمْزَة: ط٢، ص١٠٦، دار القَلَم لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، دِمَشْق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(٣) اِبْنُ هِشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣٤٢/١.

وَأَتَتْ صَواحِبها فَقُلْنَ: هَذا الَّذي مَـنَـحَ الْـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنا وَجَـفـانا

وَهُوَ قَوْلٌ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّحْوِيّينَ مِنْ قَبْل. قالَ (ابْنُ هِشامٍ) في تَعْدادِ أَنْواعِ الْهاءِ الْمُفْرَدَة: "وَالرّابِع: الْمُبْدَلَة مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، كَقَوْلِهِ..."[1]، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَعُدَّها، تالِياً، مِنْ أَنْواعِ الْهاءِ الْمُفْرَدَةِ، ذاكِراً رَأْيَ بَعْضِهِم مِنْ أَنَّ الأَصْلَ في (هَذا) هُوَ (هاذا) لكِنَّ الشّاعِرَ حَذَفَ الأَلِف: "وَالتَّحْقيقُ أَلّا تُعَدَّ هذِهِ، لأَنَّها لَيْسَتْ بِأَصْل، **عَلى أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّ الأَصْلَ (هاذا) فَحُذِفَتِ الأَلِف**"[2]. وَلَعَلَّ الأَمْرَ غَيْرُ خارِجٍ عَنْ دائِرَةِ الاضطِّرارِ الشِّعْرِيّ، فَقَدْ قَصَّرَ الشّاعِرُ الأَلِفَ المَنْطوقَةَ بَعْدَ الْهاءِ في اسْمِ الإِشارَةِ، غَيْرَ الْمُمَثَّلِ لَها كِتابِيّاً هكَذا: (هاذا -> هَذا)، لأَنَّهُ أَرادَ أَنْ يُحافِظَ عَلى تَفْعيلَةِ الْبَحْرِ الْكامِل (مُتَفاعِلُن): (ب ب – ب -)، ذاكَ أَنَّهُ لَوْ أَبْقى على أَلِفِ (هاذا) نُطْقاً لانْكَسَرَ الْبَيْتُ وَأَصْبَحَتِ التَّفْعيلَةُ: (ب - - ب -).

وَالَّذي قَدْ يَدْعو أَكْثَرَ إِلى عَدَمِ عَدِّ هاءِ (هذا) اسْتِفْهامِيَّةً، أَنَّ رَأْيَ (إِسْماعيل عمايرة) في تَطَوُّرِ (**هَلْ**) إِلى (**أَل**)، ثُمَّ تَطَوُّرِ (**أَل**) إِلى هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ (أَ)، لَيْسَ فيهِ مُرورٌ بِالْهاءِ-كَما تَرى-! وَإِذا كانَ (إِسْماعيل عمايرة) قَدْ أَيَّدَ الرَّأْيَ القائِلَ بِأَنَّ الْهاءَ في

(١) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣١٣/٤.
(٢) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣١٣/٤-٣١٤.

(هَـذا)-مِـنَ الشّـاهِدِ- إنَّمـا هِـيَ اسْـتِفْهامِيَّة، فَـلا شَـيْءَ يَمْنَـعُ مِـنِ احْتِمـالِ أَنْ تَكـونَ الْهـاءُ فـي (هَـذا)-عَلـى فـرضِ اسْـتِفْهامِيَّتِها- مُنْقَلِبَةً عَنْ هَمْزَة، وَأَنْ يَكـونَ الأَصْـلُ فـي (**هَذا** الَّـذي...؟) هُوَ (**أَذا** الَّـذي...؟)، وَيَكـون هـذا الـرَّأْيُ-عِنْدَئِـذٍ- مُلْمِحـاً إلـى **قِـدَمِ الْهَمْزَةِ لا (هَل)**. ثُمَّ إنَّـهُ لَيْسَ ثَمَّ مـا يَدْعو، أَصْـلاً، إلـى تَقْطيـعِ (هَـذا) فـي الشّـاهِدِ إلـى دالَّـيْن: (الهـاءِ الاسْـتِفْهامِيَّة!) وَ(ذا) الإشـارِيَّة، لأَنَّ الأَصْـلَ فـي الاسْـتِفْهامِ (التَّصْـديقِيّ) الَّـذي مِنْـهُ الْبَيْتُ الْمَذْكور، أَنْ يَكونَ-في اللُّغاتِ كُلِّها- بِلا أَداةٍ اعْتِماداً عَلى قَرينَةِ التَّنْغيمِ وَحْدَها. فَيَكونُ الْقَوْلُ السّابِقُ خلْواً مِنْ أَيِّ أَداة، وَيَكونُ الاسْتِفْهامُ مَفْهوماً مِنَ النَّغْمَةِ عَلى غِرارِ ما نَجِدُ في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة:

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصى وَالتُّرابِ[1]

وَقَدْ لَفَتَ مَجيءُ الْهَمْزَةِ في الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّعْبيرِ عَنْ وَظائِفَ عَديدَةٍ نَظَرَ (محمود الدّيكي) كَثيراً، قال: "وَلَعَلَّكَ لَسْتَ واجِداً أَداةً لَها هذا التَّعَدُّدُ كَالهَمْزَة، فَهِيَ للاسْتِفْهامِ وَالنِّداءِ وَالتَّعْدِيَة وَالتَّسْوِيَة[2] وَجُزْء مِنْ مَبْنى اللفْظ أَوِ البِنْيَة الصَّرْفِيَّة، وَهِيَ في

(١) انظر: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، شَرْح ديوانِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَةَ الْمَخْزومِيّ، ط١، ص٤٢٣، مطبعة السَّعادَة، مِصْر، ١٣٧١ه-١٩٥٢م.

(٢) مَنَ الواضِحِ أَنَّ (محمود رمضان الدّيكيّ) هُنا يُخْرِجُ (التَّسْوِيَةَ) التي تُؤَدّيها الهَمْزَةُ في بَعْضِ مَواطِنِ وُرودِها مِنْ دائِرَةِ الاسْتِفْهام كُلِّيَّةً، فَالتَّسْوِيَةُ-كَما

الاسْتِفْهامِ تُسْتَعْمَلُ للإنْكارِ وَالتَّقْريرِ وَالاسْتِهْجان وَلِكُلِّ الدّلالاتِ التي يَخْرُجُ لِتَأْدِيَتِها هذا الأُسْلوب"[1]. وَلَمْ يَسْتَنْتِج (الدّيكيّ) مِنْ كُلِّ هذا التَّعَدُّدِ الْوَظيفِيِّ الْمَوْكولِ لِلْهَمْزَةِ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَيَّ شَيْء.

وَأَشارَ، في مَوْطِنٍ آخَرَ، إلى رَأْيِ (سيبَوَيْهِ) الْقائِلِ بِأَنَّهُ لَيْسَ للاسْتِفْهامِ غَيْرُ الْهَمْزَة، وَحَيْثُما وَرَدَتْ أَيُّ أَداةٍ أُخْرى للاسْتِفْهامِ فَالْهَمْزَةُ مَنْوِيَّةٌ مَعَها. وَحاوَلَ الإفادَةَ مِنْ رَأْيِ (سيبَوَيْهِ) بِنَجاحٍ لَوْلا أَنَّهُ كانَ مُتَرَدِّداً-بِوُضوحٍ- في قبولِه. قالَ: "يَبْدو هذا الرَّأْيُ الَّذي يَراهُ سيبَوَيْهِ وَجيهاً **عَلى غَرابَتِه**، ذلِكَ **إنْ سَلَّمْنا** بِأَنَّ الأَداةَ الْوَحيدَةَ الَّتي كانَتْ للاسْتِفْهامِ في مَرْحَلَةٍ مِنْ مَراحِلِ تَطَوُّرِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَديمَةِ هِيَ الْهَمْزَة، أَمّا الأَدَواتُ الأُخْرى، (هَلْ) وَأَسْماءُ الاسْتِفْهام، فَتَطَوُّرٌ لاحِق حينَ أَصْبَحَتْ كُلُّ حالَةٍ مِنْ حالاتِ الاسْتِفْهام تَقْتَضي مُؤَشِّراً اسْتِفْهامِيّاً خاصّاً يُذْكَرُ مَعَ

يُفْهِمُ كَلامُهُ- لَيْسَتْ مِنَ الاسْتِفْهامِ في شَيْء، سَواء أَكانَ اسْتِفْهاماً حَقيقِيّاً أَمْ بَلاغِيّاً (غَيْرَ حَقِيقِيّ). وَلا أَدْري مُعْتَمَدَهُ في الأَمْر، لأَنَّ (التَّسْوِيَةَ) كانَتْ أَوَّلَ ما ذَكَرَهُ ابْنُ هِشام–مَثَلاً- مِنَ الْمَعاني حينَ شَرَعَ يُعَدِّدُ المَعانِيَ الثَّمانِيَةَ التي تَضطلِعُ بِها الهَمْزَةُ فَتُؤَدّيها حينَ خُروجِها عَنِ الاسْتِفْهامِ الحَقيقِيّ: (انْظُر: ابن هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٩٠/١).

(١) محمود رمضان الدّيكِيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التّركيبيَّة والدّلالِيَّة، ص٤٣.

الْهَمْزَة، ثُمَّ في مَرْحَلَةٍ لاحِقَةٍ اسْتُغْنِيَ عَنِ الْهَمْزَةِ في هذِهِ الْمَواطِن"[1].

ثُمَّ أَرْدَفَ يَقولُ، مُعَبِّراً عَنْ حَيْرَتِهِ: "وَبَقِيَتِ الهَمْزَةُ مُحافِظَةً عَلى سَعَةِ اسْتِعْمالِها في مَواطِنَ تَرْكيبِيَّةٍ مُتَعَدِّدَة، **غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ ما يُرْكَنُ لَهُ في أَنَّ الهَمْزَةَ هِيَ أَوَّلُ ما وُضِعَ في بابِ الاسْتِفْهام، لاسِيَّما أَنَّها تُسْتَعْمَلُ في أَنْساقٍ تَرْكيبِيَّةٍ كَثيرَةٍ غَيْرِ الاسْتِفْهام، فَأَيّ هذِهِ الأَنْساقِ أَحَقُّ بِالهَمْزَة؟** وَالإجابَةُ عَلى هذا السُّؤالِ جِدُّ صَعْبَة، وَتَقْضي بَحْثاً في اللُّغاتِ السّامِيَّة في دِراسَةٍ مُقارِنَة تُبينُ عَنْ خَفايا اسْتِعْمالاتِ الهَمْزَةِ وَباقي مُؤَشّراتِ الاسْتِفْهامِ في هذِهِ اللغات"[2].

وَما مِنْ شَكٍّ أَنَّ هُناكَ دِراساتٍ حَديثَةً أُخْرى كَثيرَةً، وَهِيَ جادَّةٌ نافِعَة، أُقيمَتْ عَلى أُسْلوبِ الاسْتِفْهامِ في الْعَرَبِيَّةِ مِنْ جَوانِبَ مُخْتَلِفَة، غَيْرَ أَنَّها كُلَّها تَشْتَرِكُ في أَنَّها لَمْ تَدْرُسْ أَداتَيِ الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّرِيّ (الهَمْزَة، وَ"هَلْ") مِنَ الْوِجْهَةِ اللُّغَوِيَّةِ التّاريخِيَّةِ عَلى النَّحْوِ الَّذي يَشْهَدُهُ الْبَحْثُ الحالِيّ، اللهُمَّ إِلّا ما كانَ مِنْ تَكْرارِ هذِهِ الدِّراساتِ قَوْلَ النَّحْوِيّينَ بِأَنَّ "الْهَمْزَةَ هِيَ أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ، وَلأَصالَتِها اسْتَأْثَرَتْ بِأُمور". وَلَعَلَّ مِنْ أَوْعَبِ هذِهِ الدِّراساتِ دِراسَةَ (هناء إسْماعيل هويدي العاني)

---

(١) السّابِق: ص٥٠.

(٢) السّابِق نَفْسه.

الَّتي تَمَحْوَرَتْ حَوْلَ (التَّصَوُّر وَالتَّصْديق في العربيَّة). وَضَعَتِ الباحِثَةُ بَحْثَها في تمهيدٍ وَثَلاثَةِ فُصولٍ وَخاتِمَة: أَمّا التَّمْهيدُ، فَجاءَ بِعُنوان: (في الْخَبَرِ والإنْشاءِ وفي الاسْتِفْهامِ وتأصيلِ أدواتِهِ)، وَتحدَّثَتْ فيهِ عَلى موضوعَيْنِ، الأَوَّل: (الكَلامُ بينَ الخَبَرِ والإنْشاء)، وَالثّاني: (الاسْتِفْهامُ وَتَأْصيلُ أدَواتِه). وَأمّا الفصلُ الأوَّلُ الَّذي عُنوانُه (التَّصَوُّر)، فَجاء في أربعة مباحث: تَناوَلَتْ في الأوَّل مِنْها تَطَوُّرَ مَفْهومِ التَّصَوُّرِ مِنَ المَعْنى اللُّغَويِّ إلى المَعْنى الاصْطِلاحِيّ عِنْدَ المَناطِقَةِ وَالنَّحْويّينَ وَالبَلاغِيّين، وأَمْحَضَتِ الْمَبْحَثَ الثّانِيَ لِحُكْمِ الهَمْزَةِ الَّتي يُطْلَبُ بِها التَّصَوُّرُ عِنْدَ النَّحْويّينَ وَالبَلاغِيّين، وَأَفْرَدَتِ الْباحِثَةُ المَبْحَثَ الثّالِثَ لِأَلْفاظَ الاسْتِفْهامِ الاسْمِيَّةِ الَّتي يُطْلَبُ بِها التَّصَوُّر، وَخَصَّصَتِ المَبْحَثَ الرّابِعَ لِلْحِكايَةِ في الاسْتِفْهامِ التَّصَوُّريّ. وَأَمّا الفَصْلُ الثّاني، الَّذي جاءَ بِعُنْوان: (التَّصديق)، فَقَدْ قَسَّمَتْهُ إلى أَرْبَعَةِ مَباحِثَ أَيْضاً هِيَ: (التَّصْديقُ لُغَةً وَاصْطِلاحاً: قواعِدُهُ وَأُصولُهُ عِنْدَ المَناطِقَةِ وَالنَّحْويّينَ وَالبَلاغِيّين)، وَ(حُروفُ الإيجابِ وَالتَّصْديق)، وَ(مَعاني (أَمْ) وَمَواضِعُها)، وَأَمّا الْمَبْحَثُ الرّابِعُ الأَخيرُ مِنَ الْفَصْلِ الثّاني، فَقَدْ أَوْرَدَتْ فيهِ: (موازنة بين الهمزة و"هل").

وَأَمّا الفَصْلُ الثّالِث، الأَخير، فَكانَ عَنِ (المَعاني المَجازِيَّةِ لِتَراكيبِ التَّصَوُّرِ وَتَراكيبِ التَّصْديق)، وَقَدْ قَسَّمَتْهُ إلى قِسْمَيْنِ رَئيسَيْنِ، هُما: الاسْتِفْهامُ بِمَعْنى الخَبَر، وَالاسْتِفْهامُ بِمَعْنى

الإنْشاء. أمّا الخاتِمَة، فقد اشْتَمَلَتْ عَلى أهَمّ الاسْتِنْتاجاتِ الَّتي تَوَصَّلَتْ إلَيْها الباحِثَة. وَكانَتْ لِلْباحِثَةِ جُمْلَةُ اسْتِنْتاجاتٍ مُهِمَّة، لَعَلَّ مِنْ أَبْرَزِها أَنَّ مُصْطَلَحَي (التَّصَوُّرِ وَالتَّصْديق) قَدِ اسْتَقَرّا في الْقَرْنِ السّادِسِ الْهِجْرِيِّ على يَدِ (السَّكّاكِيّ)، وَأَنَّ كُلَّ تَصَوُّرٍ لا بُدَّ أَنْ يَكونَ مَسْبوقاً بِالتَّصْديق. وَمِنْ أَلْطَفِ ما تَوَصَّلَتْ إلَيْهِ أَنَّ (هَلْ) قَد تَدْخُلُ عَلى الجُمْلَةِ الْمَنْفِيَّةِ خِلافاً لِما أَثْبَتَهُ النَّحْويّونَ الأَوائِلُ وَمَنْ تابَعَهُم مِنَ الْمُتَأَخِّرينَ وَالْمُحْدَثينَ، اعْتِماداً على قَوْلِ (عَمْرو بْنِ قَميئَة):

هَل لا يَهيجُ شَوْقَكَ الطَّلَلُ أمْ لا يُفَرِّطَ شَيْخَكَ الْغَزَلُ

أَمْ ذا القَطينُ أَصابَ مِنّهُ، وَخانوهُ إذا احْتَملوا مَقْتَلَهُ[1]

وإذا كانَتِ الْباحِثَةُ قَدْ أَكَّدَتْ-بِسَبَبٍ مِنْ ذلِك- أَنَّ (هَلْ) لا تَخْتَصُّ بِالدُّخولِ عَلى الْجُمَلِ الْمُثْبَتَة، فَإنَّها تَرى أَنَّ هذا مِمّا يُحْفَظُ وَلا يُقاسُ عَلَيْه[2].

(١) عَمْرو بن قميئة، ديوان عَمْرو بنِ قميئة، تحقيق: خَليل إبراهيم العطيَّة، ط٢، ص٥٠، دار صادِر، بيروت، ١٩٩٤م.

(٢) هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، ص٢٦٤.

الْمَبْحَثُ الأَوَّل: أَقْدَمِيَّةُ أَيِّ الأَداتَيْنِ وَمُرَجِّحاتُها

أَمّا الْباحِثُ الْحالِيُّ فَيُرَجِّحُ صَوابَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحْوِيّونَ مِنْ أَنَّ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) هِيَ أُمُّ أَدَواتِ الاسْتِفْهام، أَوْ أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ، ذلِكَ أَنَّهُ يُرَجِّحُ أَنْ تَكونَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ (أَ...؟) أسبقَ في الظُّهورِ منْ أُخْتِها (هَلْ...؟)، لأَسْبابٍ أَوْ مُرَجِّحاتٍ تُذْكَرُ تالِياً. وَيَرى الْباحِثُ أَنَّ الْقَطْعَ في الْمَسْأَلَةِ أَمْرٌ صَعْب، وَما الأَدِلَّةُ الْمَرْصودَةُ، أَوِ الْمُتَوَصَّلُ إِلَيْها، سِوى مُرَجِّحاتٍ يُسْتَرْشَدُ بِها في الْمَسْأَلَةِ الْمَدْروسَة حَسْب، وَلا يَرْقى بَعْضُها لأَنْ يَكونَ دَليلاً قاطِعا. وَإِنَّ مِمّا يُصَعِّبُ الْبَحْثَ عَلَيْنا، كَثيراً، في مَسْأَلَةِ أَيِّ الأَداتَيْنِ أَقْدَم، أَنَّ بَعْضَ الْمُتَخَصِّصينَ في اللُّغاتِ الْجزرِيَّة يُؤَكِّدونَ أَنَّ مُعْظَمَ اللُّغاتِ الْجَزرِيَّة احْتَفَظَتْ بِمَجْموعَةِ الأَصْواتِ الْحَنْجرِيَّةِ الَّتي تَضُمُّ **(الْهَمْزَةَ وَالْهاء)**، وَيُرَجِّحونَ أَنَّ هذَيْنِ الصَّوْتَيْنِ وَرِثَتْهُما اللُّغاتُ الْجَزرِيَّةُ عَنِ اللُّغَةِ الجزرِيَّةِ الأولى، فَقَدْ "أَثْبَتَتْ مُقارَنَةُ الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغاتِ السّامِيَّةِ الأُخْرى أَنَّ هذَيْنِ الصَّوْتَيْنِ قَديمانِ قِدَمَ اللُّغَةِ السّامِيَّةِ الأُمّ"[1].

وَإِذا كانَ مَسْعى الْبَحْثِ الْحالِيِّ مَرْكوزاً في مُحاوَلَةِ إِثْباتِ أَنَّ **(هَمْزَةَ الاسْتِفْهام)** قَد تَخَلَّقَتْ قَبْلَ **(هَلْ)**، فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ إِلى

(١) وَحيد صَفِيَّة، أَشْكالُ التَّبَدُّلاتِ الصَّوْتِيَّةِ في اللُّغاتِ السّامِيَّة، مجلَّة جامِعَةِ تشرين- الآداب وَالعُلوم الإِنْسانِيَّة، المجلَّد (٣١)، العدد (١)، ٢٠٠٩، ص٥٣.

أَبْعَدَ مِنْ ذلِكَ مُحاوِلاً إثْباتَ أَنَّ (**هَلْ**) مُخَلَّقَةٌ مِنْ بِنْيَةِ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**) نَفْسِها. فَإذا صَحَّ ما يُقالُ هُنا، مِنْ أَنَّ (**هَلْ**) مُتَأَخِّرَةٌ في الظُّهور عَنْ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**)، وَهُوَ ما تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ كَثيراً، فَإِنَّ هُناكَ احْتِمالَيْن: الأَوَّل أَنْ تَكونَ العَرَبِيَّةُ قَدِ اسْتَحْدَثَتْ (**هَلْ**) بَعْدَ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**) دونَ أَنْ تَكونَ بَيْنَهُما أَيُّ عَلاقَةٍ اشْتِقاقِيَّة، وَالاحْتِمالُ الثّاني أَنْ تَكونَ اللُّغَةُ طَوَّرَتْ (**هَلْ**) مِنْ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**)، وَلكِنْ لَيْسَ مِنْ هَمِّنا في الْبَحْثِ الْحالِيِّ أَن نَقولَ قَوْلَةً في هذا الاتِّجاه، حَسْبُنا في هذا الْمَقامِ أَن نَعْرِفَ الأَداةَ الأَقْدَم.

الْمُرَجِّحات:

أَسوقُ، آتِياً، **ثَلاثَةَ أَنْواعٍ مِنَ الْمُرَجِّحاتِ** الَّتي يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَنَدَ إِلَيْها في تَغْليبِ الظَّنِّ بِأَقْدَمِيَّةِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهام) عَلى (هَلْ): **النَّوْع الأَوَّل** مِنَ الْمُرَجِّحاتِ يَرْتَدُّ إِلى الْجانِبَيْنِ الصَّوْتِيِّ، والْبِنائِيِّ الصّيغِيّ. أَمّا **النَّوْعُ الثّاني** فَيَرْجِعُ إِلى طَبيعَةِ البِنْيَةِ التَّرْكيبِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ الَّتي تَلي الأَداتَيْنِ، حَسبَ مُقَرَّراتِ النَّحْوِيّينَ، وَأَمّا **الثّالِثُ** فَمُسْتَفادٌ مِنْ بَعْضِ الْمَواقِفِ الاتِّصالِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ الأولى لِبَني الْبَشَر، كَما تُظْهِرُها نُصوصُ الْقُرْآنِ الْعَظيم.

أَوَّلاً: الْمُرَجِّحات الصَّوْتِيَّةُ، وَالْبِنائِيَّةُ الصّيغِيَّة

الْمُرَجِّحُ الأَوَّل: الْهَمْزَة رَكيزَةٌ صَوْتِيَّة

أ. الْهَمْزَةُ رَكيزَةٌ صَوْتِيَّةٌ لِنُطْقِ الصَّوائِت

دونَ الْهَمْـزَةِ لا يُمْكِـنُ نُطْـقُ أَيِّ صـائِتٍ، أَوْ صـامِتٍ فـي الْعَرَبِيَّة. فَإذا أَرَدْنا نُطْقَ الْكَسْرَةِ الْقَصيرَة، أَوِ الضَّمَّةِ الْقَصيرَة، أَوِ الْفَتْحَةِ الْقَصيرَة، قُلْنا بِسُهولَةٍ-عَلى التَّوالي-: إِ – أُ – أَ، بَدَلَ قَوْلِنا "الصَّعْبِ" أَوِ "الْمُسْتَحيلِ"-عِنْدَ غَيْرِ الْمُتَخَصِّصين-: –ِ –ُ -َ. وَكَذا عِنْدَ إِرادَةِ نُطْقِ الْحَرَكَةِ الطَّويلَة، إِذْ يَتَعَذَّرُ نُطْقُها هِيَ الأُخْرى دونَ اتِّكاءٍ عَلى الْهَمْزَة، أَيْ لَيْسَ بِالْمُكْنَةِ نُطْقُ الْحَرَكَةِ الطَّويلَةِ أَيْضاً إِلّا بِاجْتِلابِ الْهَمْزَةِ قَبْلَها، فَلا يُقالُ: (-ِ-)، بَلْ: (أ–ِ-ِ) بِتَلَفُّظِ الْهَمْزَة. وَيَصْعُبُ كَثيراً أَنْ يَنْطِقَ غَيْرُ الْمُتَخَصِّصينَ الضَّمَّةَ الطَّويلَةَ وَحْدَها: (-ُ-ُ)، وَبَدَلاً مِنْهُ يَنْطِقونَ: (أ-ُ-ُ) بِتَحْقيقِ الْهَمْزَة. وَمِنَ الْمُتَعَذِّرِ كَذلِكَ الْقَوْلُ: (-َ-َ)، ويَقالُ مَكانَ ذلِكَ: (أ-َ-َ). بَلْ إِنّي وَجَدتُّ النّاطِقينَ بِالْعَرَبِيَّةِ-مِمَّنْ طَبَّقْتُ عَلَيْهِمْ مُحاوَلاتِ هذا التَّلَفُّظَ- لا يَعونَ الْفَرْقَ إِطْلاقاً بَيْنَ (-ُ-ُ) وَ(أ–ُ-ُ)-مَثَلاً- حينَ سَماعِهِمْ كُلّاً! وَكَمْ طَلَبْتُ مِنْهُمْ، عَلى اخْتِلافِ أَجْناسِهِمْ وَبِلادِهِمْ وَأَعْمارِهِمْ وَتَحْصيلِهِمُ الْعِلْمِيّ، أَنْ يَنْطقوا: (-ِ-ِ) (-ُ-ُ) (-َ-َ) دونَ الْهَمْزَةِ، فَكانَ الْفَشَلُ حَليفَهُمْ كُلِّهِمْ أَجْمَعين، ذلِكَ أَنَّهُمْ كانوا في كُلِّ مَرَّةٍ يُنْتِجونَ-عَلى التَّوالي-: (أ-ِ-ِ) وَ(أ–ُ-ُ) وَ(أ-َ-َ).

وَهُوَ أَمْرٌ لَيْسَ بِالْجَديد-في ما ظَهَرَ لي-، فَقَدْ سَجَّلَتْهُ التَّجارِبُ الصَّوْتِيَّةُ الَّتي أَجْراها (سَلْمان العاني) عَلى نُطْقِ الْحَرَكاتِ لَدى بَعْضِ النّاطِقينَ بِالْعَرَبِيَّة، فَقَدْ كانَتِ الْحَرَكاتُ تُنْطَقُ، في كُلِّ مَرَّةٍ، مَسْبوقَةً بِهَمْزَة، قال: "وَعِنْدَ تَسْجيلِ

الْحَرَكاتِ جَميعِها تَقْريباً وُجِدَ أَنَّها تَبْدَأُ بِصَوْتِ الْهَمْزَة، وَيَبْدو أَنَّ وُجودَ هذِهِ الْهَمْزَةِ مَقْبولٌ لأَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ في الْعَرَبِيَّةِ لا تَبْدَأُ إِلّا بِصَوْتٍ ساكِن consonant، كَما أَنَّ الْكَلِمَةَ الَّتي يُظَنُّ أَنَّها مَبْدوءَةٌ بِحَرَكَةٍ، فَإِنَّها عادَةً تَبْدَأُ بِصَوْتِ الْهَمْزَةِ قَبْلَ الْحَرَكَة"[1].

وَفي هذا تَفْسيرٌ لِما لَحَظَهُ (داود عَبْده) مِنْ قِيامِ "الْعَرَبِيّ" بِنُطْقِ هَمْزَةٍ في بِدايَةِ الْكَلِماتِ الإِنْجليزِيَّةِ الَّتي تَبْدَأُ بِحَرَكَةٍ في مِثْل (on)، وَ(at)، وَ(in)، وَذلِكَ "حينَ يَلْفظُ هذِهِ الْكَلِماتِ عَلى سَجِيَّتِه"[2].

ب. الْهَمْزَةُ رَكيزَةٌ صَوْتِيَّةٌ لِنُطْقِ الصَّوامِت

وَإِنَّ اسْتِحالَةَ، أَوْ صُعوبَةَ نُطْقِ الصَّوْتِ بِمَعْزِلٍ مِنَ الْهَمْزَةِ قَبْلَه، لا يَنْحَصِرُ في إِنْتاجِ الْحَرَكاتِ الْقَصيرَةِ وَالطَّويلَة، بَلْ يَتَعَدّاهُ إِلى إِنْتاجِ الصَّوامِت. فَإِذا أُريدَ نُطْقُ الْباءِ-مَثَلاً- وَحْدَها، أَيِ الْباءِ الصّامِتَةِ غَيْرِ الْمَتْبوعَةِ بِحَرَكَة (الْباءِ السّاكِنَة)، فَإِنَّنا بَدَلاً مِنْ أَن نَقولَ: (بْ) مُجَرَّدَةً، تَرانا نَتَوَكَّأُ عَلى صَوْتِ **الْكَسْرَةِ الْمَسْبوقَةِ بِهَمْزَة (أَوِ الْهَمْزَةِ الْمَتْلُوَّةِ بِكَسْرَة)**[3]، قَبْلَ

(١) سلمان حَسَن العاني، التَّشْكيلُ الصَّوْتِيُّ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّة: فونولوجيا العربيَّة، ترجمة: ياسر الملّاح، مُراجَعَة: محمَّد محمود غالي، ط١، ص٣٨، النّادي الأَدَبِيّ الثَّقافِيّ-جدَّة، المملكة العربيَّة السّعودِيَّة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٢) داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل"، ط٢، ص٨٢، دار جرير لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

(٣) يَرى بَعْضُ الْباحِثينَ الْمُحْدَثينَ-وَرَأْيُهُم حَقّ- أَنَّ الأَصْلَ في هَمْزَةِ الْوَصْل، أَيِ الْهَمْزَةِ الَّتي تُضافُ أَوَّلَ الْكَلِماتِ الْمَبْدوءَةِ بِصَحيحَيْنِ مُتَوالِيَيْن ("ساكِن"

أَن نَأْتِيَ بِصَوْتِ الْباء، أَيْ هكَذا: (**إبْ**). وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقالُ في ما تَبَقّى مِنْ صَوامِت: (إتْ، إثْ، إجْ، إحْ، إخْ، إدْ،...).

وَهذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ عَيْنُ ما قيلَ إنَّها "طَريقَةُ" (الْخَليلِ بْنِ أَحْمَدَ الفراهيدِيّ) (١٧٥هـ) في "تَذَوُّقِهِ الْحُروف"، فَمَشْهورٌ أَنَّهُ بُغْيَةَ تَوَصُّلِهِ إلى نُطْقِ (الْحُروفِ "السّاكِنَةِ") مَعْزولَةً، أَيْ نُطْقِ الصَّوامِتِ غَيْرِ الْمَتْبوعَةِ بِحَرَكَةٍ: (بْ، تْ، ثْ، جْ، دْ،...)، وَالْحَرَكاتُ الطَّويلَةُ عِنْدَهُ مِنَ الْحُروفِ السّاكِنَةِ بِطَبيعَةِ الْحال: ("الياء المَدِّيَّة"، وَ"الواو المَدِّيَّة"، وَ"الأَلِف المَدِّيَّة")، عَمَدَ إلى اجْتِلابِ هَمْزَةٍ قَبْلَ (الْحَرْفِ "السّاكِن") لِيَتَوَكَّأَ عَلَيْها في نُطْقِه، أَوْ لِيَتَوَصَّلَ بِها إلى نُطْقِ (الْحَرْف). قالَ (سيبَوَيْه)، قاصِداً (الْخَليل): "ثُمَّ قالَ: كَيْف تَلفظونَ بِالْحَرْفِ السّاكِن، نَحْوَ ياءِ (غُلامي)، وَباء (اِضْرِبْ)، وَدالِ (قَدْ)؟... فَقال: أَقولُ: (إبْ)، وَ(إي)، (إدْ)، **فَأُلْحِقُ أَلِفاً مَوْصولَة**(١). **قال: كَذاكَ أَراهُمْ صَنَعوا**

حَسبَ اصْطِلاحِ القُدَماء)، هُوَ حَرَكَةٌ أَوْ عِلَّةٌ قَصيرَةٌ، "ولكِنَّ التَّرْكيبَ الصَّوْتِيَّ لِلْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ (وَما يَنْتُجُ عَنْ ذلِكَ مِنْ عاداتٍ لُغَوِيَّة) يَقودُ إلى نُطْقِ هَمْزَةٍ قَبْلَ هذِهِ الْعِلَّة" (داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل": ص٨٢).

(١) أَرى أَنَّهُ لا مَجالَ لِلشَّكِّ في أَنَّ "حَرَكَةَ" الْهَمْزَةِ الَّتي تَحَدَّثَ عَنْها (الْخَليل) في (إبْ، إتْ، إثْ، إجْ، إدْ،...)، إنَّما هِيَ الْكَسْرَةُ وَلا شَيْءَ آخَر، ذلِكَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّها "هَمْزَة مَوْصولَة"، وَطابَقَ بِشَكْلٍ صَريحٍ بَيْنَها وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ في (اِبْن) وَ(اِسْم)، عَلاوَةً عَلى أَنَّ مُحَقِّقَ (الْكِتاب)، عبدَ السَّلامِ هارون، ضَبَطَها بِالْكَسْر. وَأَكْثَرُ مِنْ ذلِكَ أَنَّ (ابْنَ جِنّي) جاءَ مِنْ بَعْدُ وَأَعْلَنَ أَنَّها هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَكْسورَة. قال: "وَسَبيلُكَ إذا أَرَدتَّ اعْتِبارَ صَدى الْحَرْفِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ ساكِناً لا

مُتَحَرِّكاً، لأَنَّ الْحَرَكَةَ تُقْلِقُ الْحَرْفَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَمُسْتَقَرِّه، وَتَجْتَذِبُهُ إِلى جِهَةِ الْحَرْفِ الَّذي هِيَ بَعْضُه، ثُمَّ تُدْخِلَ عَلَيْهِ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مَكْسورَةً مِنْ قَبْلِه، لأَنَّ السّاكِنَ لا يُمْكِنُ الابْتِداءُ بِه، فَتَقول: اِكْ، اِقْ، اِجْ، وَكَذلِكَ سائِر الحُروف" (ابْنُ جِنّيّ، سِرُّ صِناعَةِ الإِعْراب: ص٦-٧). وَرغْمَ وُضوحِ هذا الأَمْر، فَإِنَّنا وَجَدْنا (عَبْد الْقادِرِ عَبْد الْجَليل) يَسوقُ كَلاماً مُفْهِماً أَنَّ الْهَمْزَةَ في طَريقَةِ الْخَليلِ مُحَرَّكَةٌ بِالْفَتْحَة، وَلَمْ أَدْرِ مُعْتَمَدَهُ في هذا! قالَ في سِياقِ ما رَآهُ "تَخْليطاً" لَدى عُلَماءِ العَرَبِ الْقُدَماءِ بَيْنَ (الْهَمْزَةِ) وَ(الأَلِف)، مُرْجِعاً السَّبَبَ إِلى "مُتَّجَهِ الْخَليلِ في مَساقِهِ التَّذَوُّقِيِّ لِلْحُروف": "وَطَريقَةُ الْخَليلِ في تَذَوُّقِ الْحُروفِ جَرَتْ عَلى أَنْ يَفْتَحَ فَمَهُ بِالأَلِفِ (أَيِ الْهَمْزَة)، ثُمَّ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ الْمُرادِ تَذَوُّقُهُ الْوَصْفِيِّ ساكِناً، وَيَنْطِق هكَذا: (أَبْ، أَتْ، أَثْ، أَجْ...) (هكَذا). وَلَمّا جاءَ إِلى صَوْتِ الْهَمْزَةِ كانَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْطِقَ بِهَمْزَتَيْنِ الأولى مُتَحَرِّكَة وَالثّانِيَة ساكِنَة: أَ أْ (هكَذا) هَمْزَة الابْتِكاء وَالْهَمْزَة الْمُراد تَذَوُّقُها، وَفي اجْتِماعِهِما أَحَسَّ بِثِقَلٍ بالِغ، فَحَوَّلَهُما إِلى هَمْزَةٍ مَمْدودَةٍ هكَذا: (آ). وَهذِهِ الْهَمْزَةُ الْمَمْدودَةُ في حَقيقَتِها، تَتَأَلَّفُ مِنْ جُزْأَيْن: صَوْت صامِت+صَوْت صائِت طَويل... وَفي تَذَوُّقِ الْخَليلِ هذا أَحَسَّ بِحُرِّيَّةِ الْمَذاقِ الانْفِتاحِيِّ الَّتي هِيَ في حَقيقَةِ أَمْرِها تَعودُ إِلى الْجُزْءِ الثّاني مِنْ أَجْزاءِ الائْتِلافِ الذَّوْقِيِّ لِصَوْتِ الْهَمْزَة، وَهُوَ الصّائِتُ الطَّويلُ الَّذي يُمَثِّلُ الْحَرَكَةَ الْمُصاحِبَةَ لِلصَّوْتِ أَثْناءَ عَمَلِيَّةِ التَّذَوُّق، وَلَيْسَ لِلْجُزْءِ الأَوَّلِ الَّذي يُمَثِّلُهُ الصّامِت، وَهُوَ الْهَمْزَة"(١) (عبد القادِر عبد الجَليل، الأَصْواتُ اللُّغَوِيَّة، ط١، ص١٨٧-١٨٨، دار صَفاء لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، عَمّان – الأُرْدُنّ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. وانظر: توفيق لافي النّواصرة، الهمزة في ضَوْءِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَديث، ط١، ص١٠-١١، دار جَليس الزَّمان، عَمّان، ٢٠١١).

وَأَحْسَبُ أَنَّ فَهْمَ (عَبْد الْقادِرِ عَبْد الْجَليل) لِطَريقَةِ (الْخَليل)-رغمَ لُطْفِهِ- لَيْسَ صَحيحاً عَلى إِطْلاقِه، لأَنَّنا إِذا طَبَّقْنا طَريقَةَ (الْخَليل) مَعَ صَوْتِ الْهَمْزَة، فَإِنَّ النّاتِجَ يَجِبُ أَنْ يَكونَ (إِ أْ) لا (أَ أْ). وَنَجِدُ الشَّيْءَ نَفْسَهُ لَدى (جَعْفَر يايوش)، فَقَدْ فَهِمَ أَنَّ الْهَمْزَةَ في (إِبْ، إِتْ، إِثْ،...) في "طَريقَةِ الْخَليل" إِنَّما هِيَ مَفْتوحَة، وَذَهَبَ إِلى أَبْعَدَ مِنْ هذا حينَما راحَ يُعَلِّلُ الأَمْرَ بِأَنَّ "الفتحةَ أسهلُ الحركاتِ وأخَفُّها"! قال: "لقدِ اسْتَعانَ الخَليلُ عَلى تَذَوُّقِ الحُروفِ وَتَبْيينِ مَقاطِعِها وَتَحْديدِ مَخارِجِها بِتَسْكينِها، لأَنَّهُ رَأى أَنَّ مَخْرَجَ الحَرْفِ إِنَّما يَتَمَثَّلُ

بِالسّاكِن، أَلا تَراهُمْ قالوا: (اِبْنٌ) وَ(اِسْمٌ) حَيْثُ أَسْكَنوا الْباءَ وَالسّين، وَأَنْتَ لا تَسْتَطيعُ أَنْ تَكَلَّمَ بِساكِنٍ في أَوَّلِ اسْمٍ كَما لا تَصِل إِلى اللَّفْظِ بِهذِهِ السَّواكِن، فَأَلْحَقْتَ أَلِفاً حَتّى وَصَلْتَ إِلى اللَّفْظِ بِها، فَكَذلِكَ تُلْحِقُ هذِهِ الأَلِفاتِ حَتّى تَصِلَ إِلى اللَّفْظِ بِها كَما أَلْحَقْتَ الْمُسَكَّنَ الأَوَّلَ في الاسْم"[1].

يتبين(١) إذا كانَ ساكناً، ولمّا لم يستطِعِ الابْتِداءَ بالسّاكِنِ بَدَأَهُ بالهمزةِ المفتوحةِ لأنَّ الفتحةَ أسهلُ الحركاتِ وأخَفُّها؛ فَكانَ يَفْتَحُ فاهُ بِالهمزةِ المفتوحة، ويَقِفُ عَلى السّاكِنِ فيقول-مثلاً-: (أَبْ، أَتْ، أَغْ) إلى آخر الحروف، فاهتدى إلى تحديد المخارج ورتَّبَ الحُروفَ بحسبها كما يأتي: العين، الخاء، الهاء، الغين، الخاء، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، التاء، الدال، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الألف، الواو، الياء، الهمزة. وهكذا اصطنع الخليل مقياسا لتذوق الحروف؛ فاعتمد الهمزة وهذا ما جاء عن الليث أن الخليل "كان إذا أراد أن يتذوق الحرف فتح فاه بألف ثم أظهر الحرف نحو: أب، أح، أع". إذن مقياس الخليل في تحليل أصوات الحروف هو التذوق الشخصي والملاحظة بواسطة حاسة السمع الموسيقية"(١). وَلَعَلَّ السَّبَبَ الَّذي دَفَعَ كِلا الْباحِثَيْنِ (عبد القادر عبد الجليل) وَ(جعفر يايوش)، إلى تَصَوُّرِ الْهَمْزَةِ مَفْتوحَةً في طَريقَةِ (الْخَليل)، راجِعٌ إلى عِبارَةٍ وَرَدَتْ في "مُقَدِّمَةِ كِتاب الْعَيْن" هِيَ أَنَّهُ لِيَتَذَوَّقَ الْحَرْفَ "كانَ يَفْتَحُ فاهُ بِالأَلِفِ ثُمَّ يُظْهِرُ الْحَرْف، نَحْوَ: ابْ، اتْ، احْ، اعْ، اغْ..."(١). فَتُوُهِّمَتِ الْفَتْحَةُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ "كانَ يَفْتَحُ فاهُ بِالأَلِف"!

(١) سيبَوَيْه، الكِتاب: ٣٢٢/٣. وَيَبْدو أَنَّهُ كانَتْ لِلْخَليلِ طَريقَةٌ أُخْرى في "تَذَوُّقِ الْحُروف"، وَقَدْ ذَكَرَها (سيبَوَيْه) أَوَّلاً، تَخُصُّ الْحُروفَ الْمُتَحَرِّكَة، أَيِ الصَّوامِتَ الْمَتْبوعَةَ بِحَرَكَةٍ قَصيرَة (ص ح)، فَإِنَّهُ كانَ إِذا أَرادَ أَنْ يَنْطِقَ الْباءَ الْمَتْبوعَةَ بِفَتْحَةٍ في (ضَرَبَ)-مَثَلاً-، مُبْقِياً عَلى الْفَتْحَةِ لِيَنْطِقَ بِالْمَقْطَعِ (ب-َ) كامِلاً، كانَ يُتْبِعُ الْحَرَكَةَ الْقَصيرَةَ، أَيِ الْفَتْحَةَ الَّتي بَعْدَ الْباء، هاءً تُشْبِهُ أَنْ تَكونَ هاءَ السَّكْت، هكَذا: (بَهْ). قالَ (سيبَوَيْه): "قالَ الخَليلُ يَوْماً وَسَأَلَ أَصْحابَهُ: كَيْفَ تَقولونَ إِذا أَرَدتُّمْ أَنْ تلفظوا بِالْكافِ الَّتي في (لَكَ)، وَالْكاف

ج. الْهَمْزَةُ رَكيزَةٌ صَوْتِيَّةٌ لِلْبَدْءِ بِصامِتَيْن

وَارْتِكازُ النّاطِقِ بِالْعَرَبِيَّةِ عَلى الْهَمْزَةِ في الْجانِبِ الصَّوْتِيِّ لَيْسَ مَحْصوراً في ما سَبَق. فَمِمّا تَسْتَبينُ مَعَهُ أَهَمِّيَّةُ الْهَمْزَةِ في الْعَرَبِيَّةِ، وَأَخَواتِها اللُّغاتِ الْجَزرِيَّة، وَيَسْتَعْلي مَعَهُ كَوْنُها الأَقْدَم، أَنَّها الْوَسيلَةُ الْوَحيدَةُ الَّتي تَوَسَّلَتْ بِها الْعَرَبِيَّةُ-مِنْ قَديمِ-بُغْيَةَ فَضِّ الْمَحْظورِ الصَّوْتِيِّ، أَوِ الْفونولوجِيِّ، الْمُتَمَثِّلِ في الْبَدْءِ بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ (البَدء بِساكِن حسبَ تَعْبيرِ العُلَماءِ القُدَماء). فَقَدْ كانَتِ الْهَمْزَةُ الْمُسَمّاةُ **هَمْزَةَ الْوَصْلِ**، دونَ غَيْرِها، وَسيلَةَ اللُّغَةِ لِلتَّوَصُّلِ إلى النُّطْقِ بِكُلِّ ساكِنٍ واقِعٍ أَوَّلَ الْكَلِمات[1]. وَقَدْ يَكْفي، لِنَتَأَكَّدَ مِنْ أَهَمِّيَّةِ الْهَمْزَةِ وَأَقْدَمِيَّتِها، أَن نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَقْطَعٍ في اللُّغاتِ الْجَزرِيَّةِ **إِمّا أَنْ يَبْدَأَ بِصَوْتٍ صامِتٍ واحِدٍ، أَوْ بِهَمْزَة**، وَذلِكَ أَنَّهُ لا يُبْتَدَأُ فيها بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْن، فَتُضافُ الْكَسْرَةُ قَبْلَ الصّامِتِ الأَوَّل، ثُمَّ تُجْتَلَبُ الْهَمْزَة. قالَ (بروكلمان): "لا يُمْكِنُ، بِحَسبِ قَوانينِ الْمَقاطِعِ في اللُّغاتِ السّامِيَّة، أَنْ يَلْتَقِيَ صَوْتانِ صامِتانِ في أَوَّلِ

الَّتي في (مالكَ) وَالْباء الَّتي في (ضَرَبَ)؟ فَقيلَ لَه: نَقولُ: باء، كاف. فَقال: إِنَّما جِئْتُمْ بِالاسْمِ وَلَمْ تلفظوا بِالْحَرْف. وَقال: أَقول: (كَهْ) وَ(بَهْ). فَقُلْنا: لِمَ أَلْحَقْتَ الْهاء، فَقال: رَأَيْتُهُمْ قالوا: (عِهْ) فَأَلْحقوا هاءً حَتّى صَيَّروها يُسْتَطاعُ الْكَلامُ بِها، لأَنَّهُ لا يُلْفَظُ بِحَرْف" (سيبَوَيْه، الكِتاب: ٣٢٠/٣).

(١) إذا كانَ صَحيحاً أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَجْتَلِبُ الْهَمْزَةَ في بَعْضِ الأَحْيانِ لِحَلِّ إِشْكالٍ صَوْتِيٍّ ما، فَإِنَّها تَسْعى في أَكْثَرِ الأَحْيانِ إِلى اطِّراحِها أَوِ التَّخَلُّصِ مِنْها، وَلا تَعارُضَ بَيْنَ النَّهْجَيْن، ذلِكَ أَنَنا نَجِدُها تَسْتَحِبُّ التَّضْعيفَ في حين، وَتَسْعى إِلى فَكِّهِ في أَحْيان.

الْكَلِمَة، وَلِذلِكَ فَإِنَّهُ إذا وُجِدَ مِثْلُ هذَيْنِ الصَّوْتَيْنِ، في صيغَةٍ ما، نَشَأَتْ حَرَكَةٌ جَديدَةٌ قَبْلَ الصَّوْتِ الأَوَّلِ وَنادِراً بَعْدَهُ، وَكَوَّنَتْ مَعَهُ مَقْطَعاً مُسْتَقِلاًّ"[1].

وَقَدْ عَقَّبَ (فوزي الشّايب) عَلى كَلامِ (بروكلمان) مُوَضِّحاً بِقَوْلِه: "يَعْني أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الصّامِتَيْن، وَيَتِمُّ ذلِكَ عَنْ طَريقِ تَخْليقِ مَقْطَعٍ جَديدٍ بِإِضافَةِ كَسْرَةٍ قَبْلَ الصّامِتِ الأَوَّل. غَيْرَ أَنَّ إِضافَةَ الْكَسْرَةِ وَحْدَها لا تَحُلُّ الْمُشْكِلَة، لأَنَّهُ سَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ابْتِداءُ الْمَقْطَعِ بِحَرَكَة، وَلكِنَّ الْمَقاطِعَ الْعَرَبِيَّةَ وَالسّامِيَّةَ عامَّةً لا تَبْتَدِئُ مَقاطِعُها إِلّا بِصامِت... **وَلِلتَّغَلُّبِ عَلى هذِهِ الْمُشْكِلَةِ تَعْمَدُ الْعَرَبِيَّةُ بِشَكْلٍ آلِيٍّ إِلى تَحْقيقِ الْحَرَكَة، وَبِتَحْقيقِها تَتَخَلَّقُ الْهَمْزَة**، هِيَ هذِهِ الْمَعْروفَةُ بِهَمْزَةِ الْوَصْل. قالَ (بروكلمان): **"كُلُّ حَرَكَةٍ في أَوَّلِ الْكَلِمَةِ في اللُّغاتِ السّامِيَّةِ تَنْطَلِقُ في الأَصْلِ مُحَقَّقَةً، بِمَعْنى أَنَّها تُسْبَقُ بِهَمْزَة""**[2]. وَيَبْدو أَنَّ هذا التَّدْبيرَ الْمُعْتَمَدَ عَرَبِيّاً، وَجزرِيّاً، قَديمٌ جِدّاً.

وَتَأْسيساً عَلى ذلِك، لَنا أَن نَتَصَوَّرَ أَهَمِّيَّةَ الْهَمْزَةِ، وَقِدَمَها، وَحَجْمَ اسْتِعْمالِها في الْعَرَبِيَّة، حينَ نَعْرِفُ أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ،

(١) كارل بروكلمان، فِقْهُ اللُّغاتِ السّامِيَّة، تَرْجَمَةُ: رَمَضان عبد التَّوّاب، ص٧٣، جامِعَةُ الرِّياض، الرِّياض، المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السّعودِيَّة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٢) فوزي حَسَن الشّايب، تَصْويبُ قَوْلِ الْعامَّة: فُلانٌ أَخِصّائِيّ بِكَذا وَكَذا، ص٣٣١-٣٣٢، مجلَّة مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الأُرْدُنِيّ، العَدَد (٣٦)، يناير ١٩٨٩.

مُجْتَلَبَةٌ في حالِ كُلِّ فِعْلِ أَمْرٍ ابْتَدَأَ بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ بَعْدَ إِسْقاطِ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ مَعَ ما يَليهِ مِنْ حَرَكَة، وَفي حالِ كُلَّ فِعْلِ أَمْرٍ مِنَ الثُّلاثِيِّ: (اِبْقَ، اِجْلِسْ، أُدْرُسْ، اِذْهَبْ، اِفْتَحْ،...)، وَكُلِّ فِعْلٍ ماضٍ خُماسِيّ (**اِفْتَعَل، اِنْفَعَل**): (اِجْتَمَعَ، اِرْتَبَطَ، اِشْتَرَكَ، اِنْتَظَرَ،...)، وَأَمْرِهِ: (اِجْتَمِع، اِرْتَبِطْ، اِشْتَرِكْ، اِنْتَظِرْ،...)، وَمَصْدَرِهِ: (اِجْتِماع، اِرْتِباط، اِشْتِراك، اِنْتِظار،...). وَوَزْن: (**اِفْعَلَّ**): (اِبْيَضَّ، اِحْمَرَّ، اِخْضَرَّ، اِزْرَقَّ، اِسْوَدَّ، اِعْوَجَّ، اِعْوَرَّ،...). وَنَجِدُ الْهَمْزَةَ تَحِلُّ كَذلِكَ مِنْ كُلِّ سُداسِيٍّ أَوَّلا، سَواء كانَ فِعْلاً ماضِياً، أَوْ فِعْلَ أَمْرٍ، أَوْ مَصْدَراً: (اِسْتَخْرَجَ، اِسْتَوْعَبَ، اِسْتَعَدَّ،...)، (اِسْتَخْرِجْ، اِسْتَوْعِبْ، اِسْتَعِدَّ،...)، (اِسْتِخْراج، اِسْتيعاب، اِسْتِعْداد،...).

وَلا نَنْسى عَلاوَةً على ما سَلَف، أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ رُباعِيٍّ مَزيدٍ بِالْهَمْزَةِ، أَيْ عَلى وَزْنِ (**أَفْعَلَ**)، فَمَصْدَرُهُ (**إِفْعال**): (أَثْقَلَ/إِثْقال)، (أَجْلَسَ/إِجْلاس)، (أَحْسَنَ/إِحْسان)، (أَرْدَفَ/إِرْداف)، (أَزْعَجَ/إِزْعاج)، (أَسْبَلَ/إِسْبال)، (أَقْبَلَ/إِقْبال)، (أَكْرَمَ/إِكْرام)، (أَنْشَدَ/إِنْشاد)...

الْمُرَجِّحُ الثّاني: اِشْتِراكُ الْهَمْزَةِ في تَكْوينِ عَدَدٍ مِنَ الصِّيَغِ "الأَساسِيَّةِ" في الْعَرَبِيَّة

مِمّا يُشيرُ إِلى أَقْدَمِيَّةِ الْهَمْزَةِ، أَنَّ كَثْرَةً واضِحَةً مِنَ الْكَلِماتِ الْعَمَلِيَّةِ الأَساسِيَّة، وَالْوَظيفِيَّة، الْمُتَعَلِّقَةِ بِمُفْرَداتِ الْحَياةِ الْيَوْمِيَّةِ

لِلْعَرَبِيِّ وَشُؤونِها، تِلْكَ الَّتي لا يُتَصَوَّرُ اسْتِغْناؤُهُ عَنْها بِحالٍ مِنَ الأَحْوال، تَشْتَمِلُ عَلى الْهَمْزَة. مِنْ ذلِك:

أ. تَتَصَدَّرُ الْهَمْزَةُ الأَلْفاظَ الدّالَّةَ عَلى أَفْرادِ الأُسْرَةِ الْمُقَرَّبين: (**أَب**)، وَ(**أُمّ**)، وَ(**أَخ**)، وَ(**أُخْت**)، وَ(**ابْن**) وَ(**ابْنَة**)[1]، إِضافَةً إِلى لَفْظِ (**أَرْض**) الَّتي كانَت تُمِدُّهُ بِالْكَثيرِ مِمّا يَتَفَوّى بِهِ عَلى شُؤونِ الْحَياةِ مِنْ ماءٍ وَغِذاء، وَكانَت تَعْتَمِدُ عَلَيْها حَيواناتُهُ، وَكانَت تَحْتَضِنُ لَهُ أَمْواتَه،... وَكَذلِكَ الأَلْفاظ الَّتي تُحيلُ إِلى بَعْضِ مُمْتَلَكاتِهِ الَّتي مِنْها يَصْدُرُ بَعْضُ شَرابِهِ وَطَعامِهِ الأَساسِيَّيْن: (**إِبِل**)، وَ(**أَنْعام**)... وَأَكْثَرُ مِنْ ذلِكَ اللَّفْظُ الدّالُّ عَلى أَكْبَرِ وَأَقْوى ما تَصَوَّرَهُ في حَياتِه: (**إِلـه**-الله)، وَهُوَ الَّذي كانَ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ في مُناسَباتِهِ كُلِّها، وَأَحْوالِهِ جَميعِها، رَغَباً وَرَهَباً.

ب. تَتَصَدَّرُ الْهَمْزَةُ الضَّمائِرَ: وَهِيَ مِنَ الْعَناصِرِ اللُّغَوِيَّةِ الْوَظيفِيَّةِ الْموغِلَةِ في الْقِدَم، فَضَميرُ التَّكَلُّمِ الْمُفْرَدُ يَبْدَأُ بِالْهَمْزَة: (**أَنا**)، وَصيغَةُ ضَميرِ التَّكَلُّمِ الْجَمْع: (**نحن**)، مُتَطَوِّرَةٌ عَنْ أَصْلٍ مَبْدوءٍ بِالْهَمْزَة: (**أَنَحْنُ**)، حَسَبَ مُقَرَّراتِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْمُقارن، إِذْ هُوَ بِالْهَمْزَةِ في أَغْلَبِ اللُّغاتِ الجزرِيَّة، هذا يَعْني

(١) لا فَرْقَ مِنَ النّاحِيَةِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ، وَهَمْزَةِ الْوَصْلِ حينَ التَّلَفُّظِ بِها أَوَّلَ الْكَلامِ الْمَنْطوق. قالَ (داود عبده): "لَيْسَ هُناكَ فَرْقٌ بَيْنَ كَلِمَةِ اِنْكَسَرَ وَعِبارَةِ إِنْ كَسَرَ، مَثَلاً" (داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل": ص٧٨).

أَنَّ ضَميرَ التَّكَلُّمِ الْجَمْعَ كانَ يَحْوي الْهَمْزَةَ في إِحْدى مَراحِلِ تَطَوُّرِ الْعَرَبِيَّة: (**أَنَحْنُ** -> **نَحْنُ**)[1]. وَضَمائِرُ الْخِطاب كُلُّها-كَما لا يَخْفى- تَبْدَأُ بِالْهَمْزَة، سَواء تِلْكَ الَّتي لِلْمُذَكَّرِ: (**أَنْتَ – أَنْتُما – أَنْتُم**)، أَوْ تِلْكَ الَّتي لِلْمُؤَنَّث: (**أَنْتِ – أَنْتُما - أَنْتُنَّ**). حَتّى إِنَّ ضَميرَيِ الْغَيْبَةِ: (هُوَ، هِيَ) كانَتْ بِنْيَتاهُما مُشْتَمِلَتَيْنِ عَلى الْهَمْزَةِ كِسَعاً: (**هُوَ**)، (**هِيَ**)[2]. قالَ (فَوْزي الشّايب): "وَالَّذي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقونَ مِنْ عُلَماءِ السّامِيّاتِ أَنَّ أَصْلَ ضَميرِ الْغَيْبَةِ لِلْمُذَكَّرِ (hū)، وَ(šī) لِلْمُؤَنَّث[3]، ثُمَّ طُعِّمَ هذا الأَصْلُ أَوْ رُمِّمَ

---

(١) محمود رَمَضان الدّيكي، ضَميرا المُتَكَلِّم: أَصْلُهُما وَتَطَوُّرُهُما في الْعَرَبِيَّةِ وَلهجاتِها، مَقْبولٌ لِلنَّشْرِ في مَجَلَّةِ كُلِّيَّةِ الآداب، جامِعَة الْقاهِرَة. وَإِنَّ الَّذي يَجْعَلُني أَقولُ بِأَصالَةِ الْهَمْزَةِ في (أَنَحْنُ) لَيْسَ فَقَط وُجودَ هذِهِ الْهَمْزَةِ في أَخَواتِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ اللُّغاتِ الجزريَّةِ الأُخْرى، بَلْ وُجودَ الْهَمْزَةِ في ضَميرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُفْرَدِ في الْعَرَبِيَّةِ نَفْسِها: (أَنا). فَالْمَشْهودُ أَنَّنا نَجِدُ (الْهاءَ) مُشْتَرَكَةً بَيْنَ ضَميرِ الْغَيْبَةِ الْمُفْرَدِ وَسِواهُ مِنْ ضَمائِرِ الْغَيْبَة: (هُوَ، هُما، هُمْ، هِيَ، هُما، هُنَّ). وَكَذا بِالنِّسْبَةِ لِضَمائِرِ الْخِطاب، حَيْثُ نَجِدُ (الْهَمْزَةَ) مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَما عَداهُ مِنَ الضَّمائِر: (أَنْتَ، أَنْتُما، أَنْتُم، أَنْتِ، أَنْتُما، أَنْتُنَّ). لِذلِكَ، الرّاجِحُ أَنْ يَكونَ هذا الأَمْرُ نَفْسُهُ قَدْ كانَ جارِياً-في إِحْدى الْمَراحِلِ- عَلى ضَميرَيِ التَّكَلُّمِ: (أَنا)، (أَنَحْنُ).

(٢) فَوْزي حَسَن الشّايب، ضَمائِرُ الْغَيْبَةِ: أُصولُها وَتَطَوُّرُها، حَوْلِيّاتُ كُلِّيَّةِ الآداب-جامِعَةُ الْكُوَيْت، الْحَوْلِيَّةُ الثّامِنَة، الرِّسالَةُ السّادِسَةُ وَالأَرْبَعون، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٢٠-٢١.

(٣) ثُمَّ كانَ أَنْ تَغَلَّبَتْ هاءُ الْمُذَكَّرِ عَلى شينِ الْمُؤَنَّثِ في اللُّغاتِ الْجَزْرِيَّة، فَتَحَوَّلَتْ شينُ الْمُؤَنَّثِ إِلى هاء قِياساً عَلى هاءِ الْمُذَكَّر، ما عَدا الأَكّادِيَّة الَّتي حَصَلَ فيها الْعَكْس، حَيْثُ تَغَلَّبَتْ شينُ الْمُؤَنَّثِ عَلى هاءِ الْمُذَكَّر، فَتَحَوَّلَتْ هاءُ الْمُذَكَّرِ إِلى شين قِياساً عَلى الْمُؤَنَّث، وَلكِنْ، "حوفِظَ عَلى الْفَرْقِ بَيْنَ الْهاءِ وَالسّينِ في

بِمَقْطَعٍ قَصيرٍ هُوَ (a'**:** أَ) فَأَصْبَحَ الضَّميرانِ بِالتّالي (hū'a) (**هُوَ**)[1] وَ(**Šī'a**) (**شيءَ**)"[2]. وَقَدْ ذَكَرَ (الشّايب) أَنَّ "الْغَرَضَ مِنْ عَمَلِيَّةِ التَّطْعيمِ هذِهِ هُوَ مُعالَجَةُ الانْقِراضِ الصَّوْتِيِّ وَالدِّلالِيِّ لِلضَّمائِرِ وَمَنْحُها قواماً أَكْثَرَ قُوَّةً، فَالْمَعْروفُ أَنَّ الضَّمائِرَ دَوالُّ نِسْبَة، وَدَوالُّ النِّسْبَةِ آتِيَةٌ مِنْ كَلِماتٍ مَليئَة، عَمِلَتْ فيها التَّغَيُّراتُ الصَّوْتِيَّةُ عَمَلَها بِشَكْلٍ هَدَّدَ بَقاءَها، فَالتَّغَيُّراتُ الصَّوْتِيَّةُ بِتَقْصيرِها لِلْكَلِماتِ تُعَرِّضُها لِلْبِلى، وَمِنْ هُنا تَأْتي عَمَلِيَّةُ التَّطْعيمِ وَالتَّرْميمِ بِاللَّواحِقِ الَّتي لَيْسَ لَها أَيَّةُ قيمَةٍ دِلالِيَّة، وَإِنَّما الْقَصْدُ مِنْها هُوَ تَزْويدُ الْكَلِمَةِ بِالْحَجْمِ الضَّروريِّ للإِبْقاءِ عَلَيْها حَيَّةً في الاسْتِعْمال"[3].

كَما أَنَّ ضَمائِرَ النَّصْبِ الْمُنْفَصِلَةَ، وَهِيَ الَّتي تَأْتي لأَحْوالِ الشَّخْصِ الثَّلاث: التَّكَلُّمِ وَالْخِطابِ وَالْغَيْبَة، كُلُّها تَبْتَدِئُ بِالْهَمْزَةِ دونَ اسْتِثْناء: (**إيّايَ- إيّانا، إيّاكَ- إيّاكُما- إيّاكُم- إيّاكِ- إيّاكُما- إيّاكُنَّ، إيّاهُ- إيّاهُما- إيّاهُم- إيّاها- إيّاهُما- إيّاهُنَّ**). يَنْضافُ إلى هذا وُقوعُ الْهَمْزَةِ صَدْرَ الموصولات الخاصَّة: (**الَّذي- اللذانِ- الَّذينَ- الَّتي- اللَّتانِ- اللَّواتي- اللّائي- اللَّوائي**).

اللَّهْجَةِ المهريَّةِ وَلَهْجَةِ سوقطرة حَتّى يَوْمِنا هذا" (فَوْزي حَسَن الشّايب، ضَمائِرُ الْغَيْبَةِ: أُصولُها وَتَطَوُّرُها، ص١٨).

(١) لَعَلَّ الْمَقْصودَ: (هوءَ): (ه-ُ-ُء-َ).

(٢) فَوْزي حَسَن الشّايب، ضَمائِرُ الْغَيْبَةِ: أُصولُها وَتَطَوُّرُها، ص١٩.

(٣) السّابِق نفسه.

قالَ (محمَّد التّونجي) قاصِداً الْهَمْزَةَ: "وَبَعْدَ حينٍ مِنَ الزَّمانِ دَخَلَ هذا الْحَرْفُ مَرْحَلَةَ تَرْكيبِ الضَّمائِر، وَعُدَّ أُسّاً مُهِمّاً بِها. أَلا تَرى أَنَّهُمْ يَبْدَأونَ بِهِ في مَطْلَعِ كُلِّ ضَميرٍ؟ فَتَراهُمْ يَلْفِظونَهُ مَفْتوحاً مَعَ ضَمائِرِ الرَّفْعِ: أَنا، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُما، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، وَمَكْسوراً مَعَ ضَمائِرِ النَّصْبِ: إِيّاكَ، إِيّاكِ، إِيّاكُما، إِيّاكُمْ، إِيّاكُنَّ"[1]. ثُمَّ قالَ (التّونجي) تالِياً: "وَإِذا أَرادَ الْعَرَبِيُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَنْ نَفْسِهِ لَفَظَ الْحَرْفَ "أ" وَأَشارَ بِيَدِهِ إِلى نَفْسِهِ، وَإِذا خاطَبَ مَنْ أَمامَهُ قالَ: "أ" وَأَشارَ إِلَيْه..."[2].

ج. تَتَصَدَّرُ الْهَمْزَةُ الْكَثيرَ مِنَ الأَدَواتِ[3]، وَتُشارِكُ في تَكْوينِ بَعْضِها، مِثْلَ: (آ)، (آنِفاً)، (أَمامَ)، (أَمْسِ)، (أَيا)، (أَجَلْ)، (إِذْ)، (إِذْ ما)، (إِذ ذاكَ)، (إِذا)، (إِذا ما)، (إِذَنْ)، (أَلْ)، (أَلا)، (أَلا إِنَّ، أَلا وَإِنَّ)، (البتَّةَ)، (إِلّا)، (أَلّا)، (إِلى)، (أَمَا)، (أَمْ)، (أَمّا)، (إِمّا)، (إِنْ)، (أَنْ)، (إِنَّ)، (إِنَّما)، (أَنَّ)، (أَنَّما)، (أَنّى)، (أَوْ)، (إِي)، (أَيْ)، (أَيّ)، (أَيمُن)، (أَيّانَ)، (أَيْنَ)، (أَيْنَما)، (كَأَنَّ)، (كَأَيِّنْ)، (وَراءَ).

---

(١) محمَّد التّونجي، رَأْيٌ في جُذورِ الضَّمائِرِ الْعَرَبِيَّة، اللِّسان الْعَرَبِيّ، مج١٣، ١٩٧٦م، ص١٠٢.

(٢) السّابِق نَفْسه.

(٣) أَعْني بِالأَدَواتِ هُنا ما عَناهُ (ابْنُ هِشام) مِنَ (الْمُفْرَداتِ) في أَوَّلِ (مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب)، حَيْثُ أَرادَ "الْحُروفَ وَما تَضَمَّنَ مَعْناها مِنَ الأَسْماءِ وَالظُّروف" (ابن هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٦٥/١).

د. تُجْلَبُ الْهَمْزَةُ بِوَصْفِها سابِقَةً (هَمْزَةً مَتْبوعَةً بِفَتْحَة) لِتَكْوينِ بَعْضِ أَبْنِيَةِ الْجُموعِ في الْعَرَبِيَّةِ: مِنْها (**أَفْعُل**)، كَـ(أَبْحُر، أَذْرُع، أَرْجُل، أَسْهُم، أَعْيُن، أَلْسُن، أَنْفُس، أَنْهُر، أَيْمُن)، وَ(**أَفْعال**)، كَـ(أَبْصار، أَبْطال، أَجْفان، أَجْمال، أَحْمال، أَحْيان، أَرْطال، أَزْناد، أَسْياف، أَضْياف، أَعْداد، أَعْضاد، أَعْناب، أَعْناق، أَفْراخ، أَقْفال، أَنْمار، أَنْهار، أَوْصاف)، وَ(**أَفْعِلَة**)، كَـ(أَبْنِيَة، أَدْوِيَة، أَرْدِيَة، أَرْغِفَة، أَسْئِلَة، أَعْمِدَة، أَغْذِيَة، أَفْئِدَة، أَفْنِيَة، أَقْبِيَة، أَكْسِيَة، أَنْظِمَة، أَوْدِيَة). وَتَأْتي الْهَمْزَةُ **لاحِقَةً** في وَزْنِ (**فُعَلاء**): (أُصَلاء، بُخَلاء، جُلَساء، خُلَطاء، شُعَراء، ظُرَفاء، عُقَلاء، كُرَماء، نُدَماء). وَتَأْتي **سابِقَةً وَلاحِقَةً**-في الآنِ نَفْسِهِ- في وَزْنِ (**أَفْعِلاء**): (أَشِدّاء، أَصْدِقاء، أَعِزّاء، أَقْرِباء، أَقْوِياء، أَوْلِياء). وَتَأْتي الْهَمْزَةُ **داخِلَةً، أَوْ حَشْواً**، في وَزْنِ (**فَعائِل**): (ذَوائِب، جَرائِم، حَمائِل، رَسائِل، سَبائِك، سَحائِب، شَمائِل، صَحائِف، عَجائِز). كَما يُتَوَكَّأُ عَلى **سابِقَةِ الْهَمْزَةِ لِإِنْشاءِ صيغَةِ التَّفْضيلِ الْوَحيدَةِ في الْعَرَبِيَّة: (أَفْعَل)**.

ه. تَتَصَدَّرُ الْهَمْزَةُ أَداةَ التَّعْريفِ الْوَحيدَةَ في الْعَرَبِيَّة: (الـ)، وَهذا مِمّا لا يُمْكِنُ إِهْمالُهُ أَوِ التَّغاضي عَنْه، إِذْ لَهُ قيمَتُهُ وَدِلالَتُهُ في سِياقِ ما نَحْنُ فيهِ مِنْ مُرَجِّحاتٍ لِلْحُكْمِ في مَسْأَلَةِ أَيّ مِنْ أَداتَيِ الاسْتِفْهام أَقْدَم: (هَمْزَة الاسْتِفْهام) أَمْ (هَلْ)؟

و. الْهَمْزَةَ هِيَ أَصْلُ كُلِّ أَلِفٍ لَيْسَتْ "بَدَلاً" مِنْ واوٍ أَوْ ياء، وَهُوَ ما أَثْبَتَهُ (داود عَبْده) بِأَدِلَّةٍ كَثيرَة، قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعينَ سَنَةً، وَيَتَأَسَّسُ عَلَيْهِ أَنَّ كُلَّ أَلِفٍ في الأَفْعالِ الْمَزيدَة، وَكُلَّ أَلِفٍ في اسْمِ الْفاعِلِ، وَكُلَّ أَلِفٍ في الْمُثَنّى، هِيَ في الأَصْلِ هَمْزَة. وَكانَ مِمّا أَوْرَدَهُ "أَنَّ الْبِنْيَةَ الْعَميقَةَ لِصيغَةِ **(فاعَلَ)** هِيَ: **(فَأْعَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(تَفاعَلَ)** هِيَ: **(تَفَأْعَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(افْعالَّ)** هِيَ: **(اِفْعَأْلَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(يَفْعَلانِ)**: **(يَفْعَلَأْنِ)**، وَلِصيغَةِ **(فاعِل)** هِيَ **(فَأْعِل)**، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ سَقَطَتْ مِنْ هذِهِ الصِّيَغِ وَأُطيلَتِ الْفَتْحَةُ السّابِقَةُ لَها (كَما سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ الثّانِيَةُ في مِثْلِ أَأْمَنَ، مَثَلاً، وَأُطيلَتِ الْفَتْحَةُ السّابِقَةُ لَها فَأَصْبَحَتْ: (آمَنَ)، وَكَما سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ وَأُطيلَتِ الْعِلَّةُ الْقَصيرَةُ ("الْحَرَكَة") السّابقة لَها في مِثْلِ (راس) وَ(بير) وَ(شوم) في اللَّهجاتِ الْمُعاصِرَة"[1].

الْمُرَجِّح الثّالِث: أَثَرٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ في بَعْضِ اللّهجات:

الحَقُّ أَنَّني أَجِدُ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ أَصْلاً مُسْتَعْمَلاً في بَعْضِ اللَّهَجاتِ العَرَبِيَّةِ المَحْكِيَّةِ اليَوْمَ، دونَ الأَداةِ الأُخْرى **(هَلْ)**، وَهذا قَدْ يُعْلي مِنْ شَأْنِ الرَّأْيِ الذي أُحاوِلُ إِثْباتَهُ هُنا، مِنْ كَوْنِ **(الهَمْزَةِ)** أَقْدَمَ مِنْ **(هَلْ)**. ذلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلى الواحِدِ مِنّا، أَثْناءَ التَّواصُلِ الشّفاهِيِّ مَعَ أَبْناءِ جِلْدَتِهِ مِنَ النّاطِقينَ بِالعَرَبِيَّة، مَنْ يَنْقُلُ لَهُ خَبَراً، أَوْ يَقولُ لَهُ رَأْياً يَنْطَوي عَلى ما يُثيرُ الدَّهْشَةَ أَوِ

(١) داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل": ص١١٥.

الاسْتِنْكار، الأَمْرُ الَّذي يَدْفَعُ المُسْتَمِعَ إلى أَنْ يَقْطَعَ كَلامَ النّاقِلِ أَوِ المُرْسِلِ، أَوْ يُتْبِعَ كَلامَهُ، بِمَقْطَعٍ صَوْتِيٍّ يَضُمُّ صَوْتَ الهَمْزَةِ مَتْبوعاً بِفَتحَة: (**أَ...؟!**)، شافِعاً نُطْقَهُ هذا المَقْطَعَ بِإيماءَةٍ خَفيفَةٍ للرَّأْس، وَكَأَنَّ المُتَلَقِّيَ يَسْأَلُهُ عَنْ صِحَّةِ أَوْ حَقيقَةِ ما سَمِعَ مِنْ خَبَرٍ أَوْ رَأْي، وَلِذا فَإِنَّهُ سُؤالٌ لا يَخْلو مِنَ التَّعَجُّب. وَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ هذا المَقْطَعَ (**أَ...؟!**)، المُسْتَخْدَمَ عَلى النَّحْوِ الْمَوْصوفِ إِنَّما هُوَ عَلى تَقْديرِ: (أَهذا صَحيحٌ؟!)، أَوْ (أَهذا كائِنٌ؟!)، أَوْ (أَهذا مَعْقول؟!)، أَوْ نَحْوٍ قَريب.

وَمِنَ الثّابِتِ أَنَّ (**الهَمْزَةَ**) قَد تَخْرُجُ في الْفُصْحى عَنِ الاسْتِفْهامِ الحَقيقِيِّ–هَوْناً- إلى مَعانٍ أُخْرى، مِنْها الإِنْكارُ وَالتَّعجُّب[1]. وَلِهذا صِلَةٌ وَثيقَةٌ بِما ذَكَرَهُ (سيبَوَيْهِ) في سِياقِ حَديثِهِ عَنْ (**هَلْ**) وَ(**الهَمْزَة**): "وَمِمّا يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ أَلِفَ الاسْتِفْهامِ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (هَلْ)، أَنَّكَ تَقولُ للرَّجُلِ: أَطَرَباً؟! وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَد طَرِبَ، لِتُوَبِّخَهُ وَتُقَرِّرَه[2]. وَلا تَقولُ هذا بَعْدَ (هَلْ)"[3].

(١) انظر: ابن هِشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٩١/١- ٩٧. و: فاضل صالح السّامرّائِيّ، معاني النَّحو: ٢٠٠/٤-٢٠١.

(٢) لَعَلَّ المَقْصودَ بِـ(تقرّره) التَّقْريرُ الَّذي هُوَ الإِثْبات، أَوْ أَنَّكَ تَطْلُبُ مِنْهُ الإِقْرارَ وَالاعْتِراف بِالطَّرَب، (تُقَرِّره) أَيْ: تَدْفَعه إلى الإِقْرار.

(٣) سيبَوَيْه، الكِتاب: ١٧٦/٣.

وَرُبَّمـا يَحِـقُّ لَنـا مِـنْ بَعْـدِ هـذا أَن نَـزْعُمَ أَنَّ العَرَبِيَّـةَ قَـدِ اسْتَحْدَثَتْ هذا المَقْطَعَ (أَ...؟!)، الذي سُمِّيَ تَقْليدِيّاً (الهَمْزَة)، وَأَوْجَدَتْهُ بادِئَ الأَمْرِ لِلْغَرَضَيْنِ مَعاً، جَنْباً إِلى جَنْب: الاسْتِفْهام وَالتَّعَجُّب. وقَد تُفْضـي أَحْيانـاً شِدَّةُ التَّعَجُّبِ بِالمُتَلَقّي– فـي تِلْكَ اللهجـاتِ- إِلـى أَنْ يُبـالِغَ قَليلاً فـي تَحْقيقِهِ الهَمْزَةَ لِتَتَحَوَّلَ إِلـى صَوْتٍ حَلْقِيٍّ احْتِكـاكِيٍّ مَجْهورٍ هُوَ العَيْن. وَطبْقـاً لِهـذا، فَـإِنَّ الاسْـتِفْهامَ عَـنِ الجُمْلَـةِ أَوِ الحَمْـلِ أَوِ النِّسْـبَةِ، أَي الاسْـتِفْهام التَّصْديقِيّ الذي يُجابُ عَنْهُ بِـ(نَعَمْ) أَوْ (لا)، يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ أَقْدَمَ مِـنَ الاسْـتِفْهامِ الآخَـرِ الـذي يُسْـأَلُ بِـهِ عَـنْ كَلِمَـةٍ أَوْ مَحْمـولٍ (الاسْتِفْهام التَّصَوُّرِيّ)[1].

وَلَسْـتُ أَرى فـي الـرَّأْيِ الـذي أَرى أَيَّ غَرابَـة، فَاسْـتِخْدامُ المُتَلَقّي الهَمْزَةَ للسُّؤالِ عَنْ مَضْمونِ ما قالَهُ المُرْسِل، اسْتِخْدامٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ موغِلاً في القِدَمِ حَقّاً وَصِدْقا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكونَ سابِقاً اسْتِخْدامَ (**هَلْ**) أَوْ تَطْويرَها، عَلى اعْتِبارِ أَنَّ (**الهَمْزَةَ**)–

(١) واضِحٌ مِنَ الطَّرْحِ المُقَدَّمِ هُنا أَنَّني أَقولُ بِأَنَّ اسْتِخْدامَ الهمزةِ عَلى النَّحوِ المَوْصوفِ في بَعْضِ اللهجاتِ العربيَّةِ المَحْكِيَّةِ اليَوْم، يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ الأَساسَ الذي مِنْهُ طَوَّرَتِ اللغَةُ اسْتِعْمالَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهام كَما هُوَ ماثِلٌ في اللغَةِ الفُصْحى. وَلكِنْ يَبْقى–عَلى أَيِّ حالٍ- صَحيحاً القَوْلُ: إِنَّهُ لا وُجودَ لهمزةِ الاسْتِفْهامِ ضِمْنَ تَراكيبِ اسْتِفْهامٍ كامِلَةٍ في اللّهجاتِ المَحْكِيَّةِ اليَوْم، وهذا– رُبَّما- هُوَ عَيْنُ المَفْهومِ مِنْ كَلامِ (مَحْمود الدّيكِيّ): "لا وُجودَ لِلْهَمْزَةِ في اللهجاتِ المَحْكِيَّة" (محمود رمضان الدّيكِيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التّركيبيَّة والدّلاليَّة، ص٥٧).

بِبَساطَةٍ شَديدَة- "هِيَ أَوَّلُ الأَصْواتِ العَرَبِيَّةِ مَخْرَجاً"[١]. وَبِهِ، أَيْ بِكَوْنِ (**الهَمْزَةِ**) أَوَّلَ الأَصْواتِ العَرَبِيَّةِ مَخْرَجاً[٢]، نُفَسِّرُ– بِبَساطَةٍ أَشَدّ- دُخولَ الهَمْزَةِ في أَنْساقٍ تَرْكيبِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ في العَرَبِيَّة، كَالاسْتِفْهامِ وَالنِّداءِ وَالتَّعْدِيَة. وَيُؤَيِّدُ هذا بِقُوَّةٍ كَلامٌ أَوْرَدَهُ قَديماً (عَبْدُ الْحَقّ فاضِل) حينَ قال: "كانَ مُوَفَّقاً جِدّاً ذلِكَ الْمُثَقَّفُ الْعَرَبِيُّ الْقَديم، الْمَجْهول، الَّذي جَعَلَ الْهَمْزَةَ أَوَّلَ الْحُروفِ الْعَرَبِيَّة، لأَنَّهُ الصَّوْتُ الطَّبيعِيُّ الَّذي يَنْطِقُهُ الْبَشَرُ مِنْ جَميعِ الأَقْوام، مُنْذُ أَقْدَمِ الْعُهودِ فيما يَظْهَر. وَيَسْتَعْمِلُهُ الإِنْسانُ الْعَرَبِيُّ–ما يَزال– في التَّعْبيرِ عَنْ مُخْتَلِفِ حالاتِهِ الانْفِعالِيَّةِ وَالْبَيانِيَّة، مِنْ أَنينٍ (أه)، وَتَعَجُّبٍ (آه!)، وَاسْتِزادَةٍ (إيه!)، وَضَحِكٍ (أه، أه، أه ..)، وَنِداءٍ (آ، أ، ..)، وَاسْتِفْهامٍ (أ؟)، وَإِيجابٍ مَعَ الْقَسَم (إي)..."[٣].

وَما نَحْنُ بِصَدَدِ تَجْلِيَتِهِ وَمُحاوَلَةِ إِثْباتِه، مُؤَيَّدٌ-كَرَّةً أُخْرى- بِقَوْلٍ أَوْرَدَهُ (محمَّد التّونجي): "وَمِنَ الْبَديهِيِّ أَنْ يَكونَ الصَّوْتُ (آ)[٤] أَوَّلَ حَرْفٍ نَطَقَهُ إِنْسانُنا الأَوَّلُ في الْجَزيرَةِ الْعَرَبِيَّة.

---

(١) كمال محمَّد بشر، علم اللغة العامّ – الأَصْوات، ط٩، ص٩٥، دار المَعارِف بِمِصْر، القاهِرَة، ١٩٨٦.

(٢) وَقَدْ نَعَتَ (كمال محمَّد بشر) الحُكْمَ عَلى الهمزة بِكَوْنِها أَوَّلَ الأَصْواتِ مخرجاً بِأَنَّهُ "حُكْمٌ سَليمٌ لا غُبارَ عَلَيْه" (السّابِق نَفْسه).

(٣) عَبْد الْحَقّ فاضِل، مُغامَراتٌ لُغَوِيَّة (مَلِكَة اللُّغات)، ص٢٤٩، تَوْزيع: دار الْعِلْمِ لِلْمَلايين، د.ت.

(٤) هُوَ مَقْطَعٌ مُكَوَّنٌ مِنْ صَوْتَيْن: صَوْتِ الْهَمْزَةِ الْمَتْبوعَةِ بِالْفَتْحَةِ الطَّويلَة.

وَلِهذا فَإِنَّهُ اسْتَخْدَمَهُ في النِّداءِ وَالاسْتِغاثَةِ وَالتَّرَحُّمِ وَالتَّنْبيهِ وَالْحَثِّ وَالضَّجرِ وَالتَّصْديقِ وَالإجابَة. فَإذا تَأَلَّمَ الإنْسانُ نَطَقَ، بِلا وَعْيٍ مِنْهُ، لَفْظَةَ (آي)، وَإذا أَرادَ التَّصْديقَ عَلى أَمْرٍ قالَ: (أ) أَوْ (آ) حَسبَ الْمنْطقَةِ الَّتي نَشَأَ فيها. وَإذا اسْتَفْهَمَ عَنْ أَمْرٍ نَطَقَ: (إيه؟) وَالْهاءُ لِلْوَقْفِ طَبْقاً[1]، وَهكَذا"[2].

وَلا نَنْسى أَنَّ هذا كُلَّهُ يُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعُلَماءُ مِنْ كَوْنِ الهَمْزَةِ أُمَّ الأَدَواتِ في بابِ الاسْتِفْهام.

الْمُرَجِّحُ الرّابِع: التَّدَرُّج في التَّطَوُّر

ذَهَبْتُ في بَحْثٍ سابِقٍ إِلى أَنَّ الأَصْلَ في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ، أَنْ يَكونَ في اللُّغاتِ كُلِّها خلْواً مِنْ أَيِّ أَداة، أَنْ يَكونَ مُعْتَمِداً–حَسْبُ- عَلى التَّنْغيم، وَهُوَ ما عَلَيْهِ أَكْثَرُ اللُّغاتِ وَاللّهجات. وَهذا يَعْني أَنَّ الْمَرْحَلَةَ الأولى-الَّتي سَبَقَتْ كُلّاً مِنْ (هَلْ) وَالْهَمْزَة- كانَتْ فيها اللُّغَةُ تَعْتَمِدُ عَلى التَّنْغيمِ وَحْدَهُ في الإفْصاحِ عَنِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ. فَإذا قُلْنا بَعْدَ هذا إنَّ اللغَةَ

---

(١) كَذا، وَلَعَلَّ الصَّوابَ: طَبْعاً.

(٢) محمَّد التّونجي، رَأْيٌ في جُذورِ الضَّمائِرِ الْعَرَبِيَّة: ص١٠٢. أَقولُ: مِنَ الْغَريبِ هَوْناً أَنَّ (التّونجي) أَوْرَدَ هذا النَّصَّ مُنَصَّصاً بَيْنَ هِلالَيْن، وَهذا قَدْ يَعْني أَنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ غَيْرِهِ، ولكِنْ دونَ إشارَة. وَجَديرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ لِـ(محمَّد محمَّد الْخَطّابِيَ) مَقالاً مُقْتَضَباً أَلْمَحَ فيهِ إلى أَنَّ (التّونجيّ) قَدِ اسْتَفادَ كَثيراً مِنْ كَلامِ (عَبْد الْحَقّ فاضِل) دونَ أَنْ يُشيرَ إِلَيْهِ مِنْ قَريبٍ أَوْ بَعيد (محمَّد محمَّد الخطابيّ، أَسْرارُ الضَّمائِرِ أَوْ رَأْيٌ في جُذورِ الضَّمائِرِ الْعَرَبِيَّة، مَجَلَّةُ اللِّسان الْعَرَبِيّ، المجلَّد١٣، ص١٠٥-١٠٧).

اسْتَحْدَثَتْ أَوَّلاً (**هَلْ**)، ثُمَّ طَوَّرَتْها أَوِ انْتَقَلَتْ مِنْها إِلى (**الهَمْزَة**)، عَنى ذلِكَ أَمْرَيْن: الأَوَّل-وَهُوَ مَذْكورٌ سالِفاً- أَنَّ اللُّغَةَ تَكونُ قَدْ فَرَّتْ مِنَ الصَّوْتِ الأَسْهَلِ الَّذي هُوَ (**الْهاء**)، إِلى الصَّوْتِ الأَصْعَبِ الَّذي هُوَ (**الْهَمْزَة**)، وَهذا مُسْتَبْعَدٌ لأَنَّهُ يُعاكِسُ مُتَّجَهَ الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغاتِ الأُخْرى نَحْوَ التَّسْهيل. وَأَمّا الأَمْرُ الثّاني، فَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ بِاتِّجاهِ التَّطَوُّرِ الآتي:

اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِلا أَداةٍ -> اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِـ(**هَلْ**) -> اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِالهَمْزَةِ (أَ...؟)

(Ø) (ص ح ص) (ص ح)

يُظْهِرُ اللُّغَةَ في مَظْهَرٍ غَيْرِ تَدْريجِيٍّ لا يُناسِبُ التَّطَوُّرَ، أَوِ التَّغَيُّرَ اللُّغَوِيَّ الَّذي عَلَيْهِ أَمْرُ اللُّغات. فَلا يُسْتَحَبُّ الْقَوْلُ بِهِ، لأَجْلِ أَنَّهُ يَعْني أَنَّ العَرَبِيَّةَ لَمْ تَنْهَجْ في مَنْهَجِها التَّطَوُّرِيِّ مَنْهَجاً مُتَدَرِّجاً، فَكانَتْ-أَوَّلاً- بِلا أَداةِ اسْتِفْهامٍ تَصْديقِيّ، ثُمَّ اسْتَحْدَثَتْ- ثانِياً- أَداةً ذاتَ بِنْيَةٍ أَطْوَل (هَلْ)، ثُمَّ عادَتْ إِلى أَداةٍ ذاتِ بِنْيَةٍ أَقْصَر (أَ)!

الأَنْسَبُ أَنْ يُقالَ **بِالتَّطَوُّرِ المَلْموحِ فيهِ التَّدَرُّج**: مِنْ مَرْحَلَةِ اللاّأَداة اكْتِفاءً بِالتَّنْغيم، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الأولى، إِلى مَرْحَلَةِ الأَداةِ الأَخْصَرِ ذاتِ الْمَقْطَعِ الْقَصير (أَ)، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الثّانِيَة، إِلى مَرْحَلَةِ الأَداةِ الأَطْوَلِ نِسْبِيّاً ذاتِ الْمَقْطَعِ الْمُتَوَسِّط (هَلْ)، وَهذِهِ هِيَ الْمَرْحَلَةُ الثّالِثَة، هكَذا:

اِسْـتِفْهام تَصْـديقِيّ بِـلا أَداة -> اِسْـتِفْهام تَصْـديقِيّ بِـالهَمْزَة (أَ...؟) -> اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِـ(**هَلْ**)

(Ø)　　(ص　　ح)

(ص ح ص)

ثانِياً: الْمُرَجِّحاتُ التَّرْكيبِيَّةُ الْجُمْلِيَّة

وَلَنـا مِـنْ مُرَجِّحـاتٍ أُخْـرى، تَرْتَـدُّ كُلُّهـا إِلـى طَبيعَـةِ البِنْيَـةِ التَّرْكيبِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ التي تَلي الأَداتَيْنِ (**همزةَ الاسْتِفْهامِ**) وَ(**هَلْ**)، دَليلٌ عَلـى ضَـرورَةِ أَو وُجـوبِ الْقَوْلِ بِأَنَّ (**همزةَ الاسْتِفْهامِ**) أَقْدَمُ مِنْ (**هَل**)، مِنْ ذلِك:

الْمُرَجِّح الخامِس: تَرَدُّدُ (الْهَمْزَةِ) بَيْنَ نَوْعَيِ الاسْتِفْهام

مَعْلومٌ أَنَّ (**الـهَمْـزَةَ**) تَـنْهَضُ بِنَـوْعَيِ الاسْتِفْهامِ: (التَّصَوُّرِيِّ وَالتَّصْديقِيّ)، وَأَمّا (**هَلْ**) فَلا تَقومُ إِلا بِالاسْتِفْهامِ (التَّصْديقِيّ). فَلَوْ قُلْنا بِأَنَّ (**هَلْ**) أَقْدَمُ مِنَ (**الْـهَمْـزَة**)، وَهُوَ ما لا نَقولُ بِه، لكُنّا بَقَوْلِنـا هـذا ناسِـبينَ العَجْـزَ وَالقُصـورَ لِلْعَرَبِيَّـةِ، فـي بَعْـضِ مَراحِلِها، بِشَكْلٍ غَيْرِ واعٍ، وَدونَ أَيِّ داعٍ. إِذْ يَعْني هذا الرَّأْيُ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ بَقِيَتْ، فـي مَرْحَلَـةٍ قَديمَة، دونَ (الْهَمْزَةِ) رَدْحـاً مِنَ الزَّمَن، وَهذا مَعْناهُ أَنَّ العَرَبِيَّـةَ ظَلَّـتْ مُدَّةً لا تَعْرِفُ (الاسْتِفْهامَ التَّصَوُّرِيَّ) الذي تُؤَدّيهِ الهَمْزَةُ وَلا تُؤَدّيهِ (هَلْ)، في مِثْلِ قَوْلِكَ: (أَهاشِمٌ أَنْتَ أَمْ وائِل؟). وَهذا غَريبٌ جِدّاً وَمُسْتَبْعَدٌ إِنْ أَحَدٌ قالَه، ذلِكَ أَنَّ حاجَـةَ النّـاطِقِ اللغَـوِيِّ لِلاسْـتِفْهامِ (التَّصَـوُّرِيِّ) حاجَـةٌ حَيَوِيَّةٌ يَوْمِيَّةٌ مُلِحَّة، إِذْ تَتَطَلَّبُهُ مَواقِفُ كَثيرَةٌ في حَياتِهِ العَمَلِيَّة.

الْمُرَجِّحُ السّادِس: دِلالَةُ (الْهَمْزَةِ) عَلى التَّصْديقِ السَّلْبِيّ

وَإِنْ أَنَعَمْنا النَّظَرَ في (التَّصْديقِ) نَفْسِه، وَجَدْنا فيهِ مُرَجِّحاً آخَرَ عَلى كَوْنِ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**) أَقْدَمَ ظُهوراً مِنْ (**هَلْ**). فَمِنَ المَعْلومِ أَنَّ الهَمْزَةَ تُسْتَعْمَلُ في التَّصْديقِ الإيجابِيّ (المُثْبَت)، وَالتَّصْديقِ السَّلْبِيّ (المَنْفِيّ)، بَيْدَ أنَّ (**هَلْ**) مَوْضوعَةٌ "لِطَلَبِ التَّصْديقِ الإيجابِيّ دونَ التَّصَوُّرِ، وَدونَ التَّصْديقِ السَّلْبِيّ"[1]. مَعْنى هذا أَنَّ (**هَلْ**) مُخْتَصَّةٌ بِالإثْباتِ، فَلا تَدْخُلُ عَلى النَّفْي. تَقول: (هَلْ وَصَلَ أَبوك؟)، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقول: (*هَلْ لَمْ يَصِلْ أَبوك؟)، بَيْنَما يَصِحُّ، في حالِ (**الهَمْزَة**)، القَوْلان: (أَوَصَلَ أَبوك؟)، وَ(أَلَمْ يَصِلْ أَبوك؟). فَإذا سَلَّمْنا-جَدَلاً- بِظُهورِ (**هَلْ**) قَبْلَ (**هَمْزَةِ الاسْتِفْهام**)، وَهُوَ مُسْتَبْعَد، كانَ ذلِكَ بِمَثابَةِ التّسْليمِ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ العَرَبِيَّةِ لِلتَّصْديقِ السَّلْبِيّ في إحْدى مَراحِلِها اللُّغَوِيَّةِ القَديمَة، أَيْ قَبْلَ ظُهورِ الهَمْزَةِ حَسْبَ هذا الفَرض، وَهُوَ مِمّا لا داعِيَ يَسْتَدْعيه، وَلا حاجَةَ تُمْليه.

الْمُرَجِّحُ السّابِع: دِلالَةُ (الْهَمْزَةِ) عَلى الْحالِ وَالاسْتِقْبال:

---

(١) ابن هشام الأنصاريّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٤/٤. وَانْظُر: فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٠٧/٤. عَلى أَنَّ (سَمير استيتيَّة) يَرى أَنَّ همزةَ الاستفهام وَ(هَلْ) "تَجيئانِ للتَّصْديقِ وَالتّصَوُّر، مَعَ فارِقٍ واحِد، وَهُوَ أَنَّ الهمزةَ تُسْتَعْمَلُ في التَّصْديقِ الإيجابِيّ (المُثْبَت)، وَالتَّصْديقِ السَّلْبِيّ (المَنْفِيّ)" (سمير شريف ستيتيَّة، الشرط والاستفهام في الأساليب العربيَّة: ط١، ص١٠٠، دار القلم لِلنَّشر والتَّوزيع، دبيّ-الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

وَمِـنَ المَعْـروفِ أَنَّ **(هَـلْ) تُخَصِّـصُ الفِعْـلَ المُضـارِعَ لِلاسْـتِقْبال**، فَتَقـول: (هَـلْ تُسـافِر؟)، أَيْ: مُسْـتَقْبَلاً، وَيمتنـعُ أَنْ تَقـول: (***هَـلْ يَقْـرَأُ الآنَ؟**)، وَ(***هَـلْ تَظُنُّـهُ قائِمـاً؟**)، بِخِـلافِ الهَمْزَةِ، فَإِنَّها تَكونُ لِلْحالِ وَالاسْتِقْبال. تَقولُ: (أَيَكْتُبُ الآنَ؟)، وَ(أَتَظُنُّهُ قائِماً؟)، وَ(أَيُسافِرُ غَداً؟)[1]. قالَ سيبَوَيْه- رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْه-: "(هَلْ) لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ الاسْتِفْهام، لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (هَلْ تَضْرِبُ زَيْداً؟)، فَلا يَكونُ أَنْ تَدَّعِيَ أَنَّ الضَّرْبَ واقِع، وَقَد تَقولُ: (أَتَضْرِبُ زَيْداً؟) وَأَنْتَ تَدَّعي أَنَّ الضَّرْبَ واقِع"[2].

وَلا يَخْفى مِنْ بَعْدُ، أَنَّ القَوْلَ بِقِدَمِ (هَلْ) في هذا المَوْضِعِ، يَنْطَوي–تارَةً أُخْرى- عَلى اتِّهامٍ مفادُهُ أَنَّ العربيَّةَ قَدْ أَتى عَلَيْها حينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُ فيهِ **السُّؤالَ عَنِ الحاضِرِ** سُؤالاً تَصْديقِيّاً، وَأَنَّها كانَتْ-في مَراحِلَ خَلَتْ- تُوَظِّفُ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ–بِاسْتِخْدامِ (هَلْ)- للسُّؤالِ عَنِ المُسْتَقْبَلِ دونَ الحاضِرِ! وَفي هذا مَدْعاةٌ لأَشَدِّ العجَبِ إنْ قائِلٌ قالَه! **إذْ كَيْفَ يَتَجاوَزُ النّاطِقُ اللغَوِيُّ–في أَيِّ مَرْحَلَةٍ مِنَ الْمَراحِلِ- التَّعْبيرَ بِاللغَةِ عَنِ الحاضِرِ الذي يُدْرِكُهُ وَيَعيشُهُ وَيُحايِثُه، إلى التَّعْبيرِ عَنِ المُسْتَقْبَلِ الذي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ وَلَمْ يَعِشْهُ وَلَمْ يُدْرِكْه بَعْد؟!**

الْمُرَجِّحُ الثّامِن: دُخولُ (الْهَمْزَةِ) عَلى الشَّرْطِ، وَعلى (إنَّ)، وَعَلى الْفِعْل

---

(١) انظر: فاضل صالح السّامرّائِيّ، معاني النَّحو: ٢٠٧/٤.

(٢) سيبويْه، الكِتاب: ١٧٥/٣ – ١٧٦.

يَنْضافُ إلى ما سَبَقَ أَنَّ (**هَل**) "لا تَدْخُلُ عَلى الشَّرْط، وَلا عَلى (إنَّ)، وَلا عَلى اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ في الاخْتِيار، بِخِلافِ الهَمْزَة"[1]. فَلا يُقال: (*هَلْ إنْ سافَرَ سافَرْتَ مَعَه؟)، (*هَلْ إنَّهُ شاعِر؟)، (*هَلْ خالِدٌ رَجَع؟)[2]. وَإنَّ القَوْلَ بِأَسْبَقِيَّةِ ظُهورِ (**هَلْ**) يَعْني-مَرَّةً أُخْرى- عَدَمَ مَعْرِفَةِ العَرَبِيَّةِ لِهذِهِ التَّراكيب، وَذلِكَ في المَرْحَلَةِ التي تَسْبِقُ ظُهورَ الهَمْزَة، وَهذا خِلافُ الأَوْلى. بَيْنَما لَوْ قُلْنا بِالرَّأْيِ الآخَر، وَهُوَ اسْتِحْداثُ العَرَبِيَّةِ (**الْهَمْزَةَ**) قَبْلَ (**هَلْ**)، لَكانَتِ التَّراكيبُ نَفْسُها مُجَوَّزَةً مِنْ قَديم، وَامْتَنَعَ القَوْلُ بِالعَجْزِ وَالْقُصور، فَيَكونُ صَواباً القَوْلُ: (أَإنْ سافَرَ سافَرْتَ مَعَه؟)، (أَإنَّهُ شاعِر؟)، (أَخالِدٌ رَجَع؟). وَإذا كانَ مِنَ الْمَقْبولِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلاسْتِفْهامِ الْمَقْرونِ بِالشَّرْطِ، أَوِ الدّاخِلِ عَلى (إنَّ)، في بَعْضِ مَراحِلِ تَطَوُّرِها الْقَديمَة، فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبولِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ مَعْرِفَتِها بِنْيَةَ الاسْتِفْهامِ الْمُشْتَمِلَةَ عَلى فِعْل! خاصَّةً أَنَّهُ مَحْكومٌ-بِأَدِلَّةٍ كَثيرَةٍ- عَلى التَّرْكيبِ الأَخيرِ الَّذي يَسْبِقُ فيهِ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُسْنَدَ (أَخالِدٌ رَجَع؟)، بِأَنَّهُ أَقْدَمُ مِنَ الآخَرِ الَّذي يَسْبِقُ فيهِ الْمُسْنَدُ الْمُسْنَدَ إِلَيْه: (هَلْ رَجَعَ خالِد؟)[3].

---

(١) ابن هشام الأنصاريّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٨/٤.

(٢) انْظُر: فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٠٨/٤.

(٣) أُنْظُر بَحْثاً عُنْوانُهُ: (الْبِنْيَةُ الْعَميقَةُ في الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ في الْعَرَبِيَّة: فِعْل – فاعِل – مَفْعول أَم فاعِل – فِعْل – مَفْعول؟) ضِمْنَ: داود عَبْده، أَبْحاثٌ في الْكَلِمَةِ

ثالِثاً: مُرَجِّحاتٌ نَصِّيَّة:

الْمُرَجِّحُ التّاسِع (الأَخير)

لَعَلَّ مِنَ الصَّحيحِ أَنَّ "الاسْتِفْهامَ أَمْرٌ جُبِلَ عَلَيْهِ الإِنْسانُ مُنْذُ النَّشْأَةِ الأولى لِلُّغَةِ البَشَرِيَّة، فَكُلّ ما[1] غمضَ عَلَيْهِ أَمْر، أَوْ جَهِلَه، لَجَأَ إِلى الاسْتِفْسارِ عَنْه، وَطَلَبَ مَعْرِفَةَ حَقيقَتِه"[2]، وَلَعَلَّ مِنَ الصَّحيحِ أَيْضاً أَنَّ "الْحَديث عَنِ الْبِدايَةِ التّاريخِيَّةِ لاسْتِعْمالِ الاسْتِفْهامِ يَأْخُذُنا إِلى الْحَديثِ عَنْ بِدايَةِ اللُّغَة، لأَنَّ بِدايَةَ اسْتِعْمالِ الاسْتِفْهامِ مَقْرونٌ بِبِدايَةِ اللُّغَةِ الْبَشَرِيَّة. وَنَذْهَبُ أَبْعَدَ مِنْ ذلِكَ لِنَقولَ: لَقَدْ وَرَدَ اسْتِعْمالُ الاسْتِفْهامِ في الْكَلامِ الرَّبّانِيّ مُنْذُ أَنْ خُلِقَ الإِنْسانُ وَفي بِدايَةِ خَلْقِه..."[3].

وَمِمّا قَدْ يُشيرُ إِلى أَنَّ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) أَقْدَمُ مِنْ (هَلْ)، أَنَّ نُصوصَ الْقُرْآنِ الْكَريمِ الَّتي تُمَثِّلُ أَوَّلِيَّةَ الْخَلْقِ، أَوِ النَّشْأَةَ الأولى لِلإِنْسان، جاءَتِ الْهَمْزَةُ فيها مُتَساوِقَةً مَعَ الْحَدَثِ الأَقْدَم.

وَالْجُمْلَة، ط١، ص١٠٣-١٢٧، دار الكرمل لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، عَمّان-الأُرْدُنّ، د.ت.

(١) هكذا في الأَصْل، وَقَدْ يَكونُ الصَّوابُ: (فَكُلَّما).

(٢) حامِد الشنبري، الاستفهام في العربيَّة وَالعبريَّة: دراسة لغويَّة مُقارِنَة: ص٦٩٧، مجلَّة كلِّيَّة دار العُلوم، القاهِرَة، العدد ٣٢، ٢٠٠٤.

(٣) شاكر محمود إسماعيل العبيدي، الاسْتِفْهام في عِبْرِيَّةِ التَّوْراة: أَدَواتُه وَأَساليبه، ص٢٩، إِشْراف: صبيح مدلول السّهيري، أُطْروحَةُ ماجِسْتير، قِسْم اللّغةِ الْعِبْرِيَّة، كُلِّيَّة اللّغات، جامِعَة بَغْداد، جُمْهوريَّةُ الْعِراق، صَفَر ١٤٢١هـ-أَيّار ٢٠٠٠م.

صَحيحٌ أَنَّ هذا-عِنْدَ بَعْضِ الدّارِسينَ- لَيْسَ بِدَليلٍ مِنْ داخِلِ "الْمَنْظومَةِ اللُّغَوِيَّةِ" نَفْسِها، لكِنْ صَحيحٌ أَيْضاً أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ الْمُرورَ عَلى نُصوصٍ لُغَوِيَّةٍ إلهِيَّةٍ تَتَحَدَّثُ عَنْ بِدايَةِ الْخَلْقِ، وَتَشْتَمِلُ عَلى بِنىً اسْتِفْهامِيَّة، دونَ أَن نَسْتَقِيَ مِنْها أَيَّ دِلالَة. أَلَيْسَ مِنْ حَقِّ الْباحِثِ عَنْ أَوَّلِيَّةِ الاسْتِفْهامِ في اللُّغَةِ أَنْ يَسْأَلَ: لِمَ تَخَيَّرَ رَبُّنا (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) في هذِهِ الْمَواقِفِ الْموغِلَةِ في الْقِدَمِ الَّتي تُعَبِّرُ عَنْ بِدايَةِ الاتِّصالِ اللُّغَويّ، مَعَ أَنَّهُ كانَ يُمْكِنُ لَهُ-جَلَّ رَبّاً مَعْبوداً- أَنْ يَخْتارَ (هَلْ)؟! أَلَيْسَ يَحِقُّ لَنا أَنْ نَخْرُجَ مِنْ هذا بِأَنَّ في هذا إشارَةً إلى أَوَّلِيَّةِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهام) مُقارَنَةً بِأَخَواتِها الأُخْرى مِنْ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ وَمِنْها (هَل)؟

فَقَدْ وَرَدَ اسْتِعْمالُ الاسْتِفْهامِ بِالْهَمْزَةِ مِنْ قَديمٍ، عَلى لِسانِ الْحَقِّ مَوْلانا-جَلَّ وَعَلا-، حينَما أَخَذَ عَلى بَني آدَمَ الْميثاقَ وَهُمْ في ظُهورِ آبائِهِمْ في صورَةِ الذَّرّ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلى أَنْفُسِهِم: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَني آدَمَ مِنْ ظُهورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلى أَنْفُسِهِمْ **أَلَسْتُ** بِرَبِّكُمْ قالوا بَلى شَهِدْنا أَنْ تَقولوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنّا كُنّا عَنْ هذا غافِلين﴾ (الأَعْراف٧: ١٧٢).

كَما جاءَتِ الْهَمْزَةُ، مِنْ بَعْدُ، عَلى لِسانِ الْمَلائِكَةِ-عَلَيْهِمُ السَّلامُ-، قَبْلَ خَلْقِ آدَم، رَدّاً عَلى إِخْبارِ اللهِ-سُبْحانَهُ- لَهُمْ بِأَنَّهُ سَيَجْعَلُ في الأَرْضِ خَليفَة. قالَ مَوْلانا-تَبارَكَ اسْمُه-: ﴿ وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنّي جاعِلٌ في الأَرْضِ خَليفَةً قالوا **أَتَجْعَلُ** فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها وَيَسْفِكُ الدِّماءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ

لَكَ﴾ (الْبَقَرَة٢ : ٣٠). وَلكِنّنا، في الْمُقابِلِ، نَجِدُ الأَداةَ الأُخْرى (**هَلْ**) ماثِلَةً وَلكِنْ في نُصوصٍ تُمَثِّلُ مَرْحَلَةً تالِيَة، وَذلِكَ في حِوارِ إِبْليسَ الرَّجيمِ مَعَ (آدَم)-عَلَيْهِ السَّلام-: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ قالَ يا آدَمُ **هَلْ** أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى﴾ (طه٢٠: ١٢٠).

* * *

المَبْحَثُ الثّاني: دَواعي اسْتِحْداث (هَلْ)

الدّاعي الأَوَّل: تَجاوُزُ الصُّعوبَة:

مِنَ الْبَدَهِيِّ، بَعْدَ تَرْجيحِ أَوَّلِيَّةِ ظُهورِ الْهَمْزَةِ عَلى (هَل)، أَنْ يُسْأَلَ عَنِ السَّبَبِ الَّذي مِنْ أَجْلِهِ اسْتَحْدَثَتِ اللُّغَةُ (هَلْ) بَعْدَ (الْهَمْزَة)! أَرى أَنَّ الدّاعِيَ إِلى اسْتِحْداثِ (هَلْ)، وَعَدَمِ الاكْتِفاءِ بِالْهَمْزَةِ، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ-في الْمَقامِ الأَوَّل- إِلى ما تَقَرَّرَ مِنْ صُعوبَةِ نُطْقِ الْهَمْزَة، وَوُجودِ تَوَجُّهٍ عامٍّ قَديمٍ لَدى جَمْهَرَةِ النّاطِقينَ بِالعَرَبِيَّةِ نَحْوَ التَّخَلُّصِ مِنْ صَوْتِ الهَمْزَةِ بِإِسْقاطِهِ أَوْ إِبْدالِه.

فَقَدْ أَقَرَّ كَثيرٌ مِنَ الْعُلَماءِ وَالْباحِثينَ، الْقُدامى وَالْمُحْدَثين، بِأَنَّ هُناكَ صُعوبَةً في إِنْتاجِ صَوْتِ الْهَمْزَة، فَالْهَمْزَةُ صَوْتٌ لَهُ فَرادَةٌ مِنْ عِدَّةِ جِهات، مِنْها فَرادَةُ الْمَخْرَج، وَ"صُعوبَةُ الإِنْتاج"، وَكَثْرَةُ ما يَعْتَريهِ مِنْ تَغْييراتٍ صَوْتِيَّة. قالَ (مَكِّيّ بنُ أَبي طالِب) (٤٣٧هـ)-مَثَلاً-: **"الْهَمْزَة عَلى انْفِرادِها حَرْفٌ بَعيدُ الْمَخْرَج، جَلْدٌ صَعْبٌ عَلى اللّافِظِ بِه، بِخِلافِ سائِرِ الْحُروف،** مَعَ ما فيها مِنَ الْجَهْرِ وَالْقُوَّة، **وَلِذلِكَ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ في الْهَمْزَةِ الْمُفْرَدَةِ ما لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ في غَيْرِها مِنَ الْحُروف،** فَقَدِ اسْتَعْمَلوا فيها: التَّحْقيق، وَالتَّخْفيف، وَإِلْقاءَ حَرَكَتِها عَلى ما قَبْلَها، وَإِبْدالَها بِغَيْرِها مِنَ الْحُروف، وَحَذْفَها في مَواضِعِها، **وَذلِكَ كُلُّهُ لاسْتِثْقالِهِمْ لَها، وَلَمْ يَسْتَعْمِلوا ذلِكَ في شَيْءٍ مِنَ الْحُروفِ غَيْرِها،** فَإِذا انْضافَ إِلى ذلِكَ تَكْريرُها كانَ أَثْقَلَ كَثيراً عَلَيْهِمْ، فَاسْتَعْمَلوا في تَكْريرِ الْهَمْزَةِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ التَّخْفيفَ

للأولى، وَالتَّخْفيفَ لِلثّانِيَة، وَالْحَذْفَ لِلثّانِيَة، وَالْحَذْفَ للأولى، وَبَعْضُهُمْ يُحَقِّقُهُما جَميعاً، إِذِ الأولى كَالْمُنْفَصِلَةِ مِنَ الثّانِيَة، إِذْ هِيَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرى"[1].

وَلَمْ يَتَوَقَّفِ الأَمْرُ عِنْدَ حَدِّ "اسْتِثْقالِ" الْهَمْزَةَ، بَلْ تَعَدّاهُ إِلى "النُّفورِ وَالاشْمِئْزازِ" مِنْها! فَقَدْ وَصَفَها (سيبَوَيْهِ) بِأَنَّها "نَبْرَةٌ في الصَّدْرِ تَخْرُجُ بِاجْتِهاد"، وَبِأَنَّها "كَالتَّهَوُّعِ" الَّذي هُوَ التَّقَيُّؤ! قال: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّما فَعَلَ بِها هذا مَن لَمْ يُخَفِّفْها، لأَنَّهُ **بَعُدَ مَخْرَجُها، وَلأَنَّها نَبْرَةٌ في الصَّدْرِ تُخْرَجُ بِاجْتِهاد، وَهِيَ أَبْعَدُ الْحُروفِ مَخْرَجاً، فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ ذلِكَ، لأَنَّهُ كَالتَّهَوُّع**[2]"[3].

وَلَيْسَ غَريباً، بَعْدُ، أَن نَجِدَ مَنْ "يَسْتَنْكِرُ" سَماعَ الْهَمْزَةِ في الْمَسْجِد، وَكَأَنَّ الْهامِزَ (أَوِ النّابِرَ) أَتى بِكَبيرَةٍ مِنَ الْكَبائِرِ في مَسْجِدِ اللهِ! جاءَ في (لِسان الْعَرَب): "وَالنَّبْرُ: هَمْزُ الْحَرْف، وَلَمْ تَكُنْ قُرَيْشٌ تَهْمِزُ في كَلامِها. وَلَمَّا حَجَّ المهديُّ قَدَّمَ الكسائِيَّ يُصَلّي بالمدينة **فَهَمَز، فأنْكَرَ أهلُ المدينةِ عَلَيْه، وَقالوا: تَنْبِرُ**

---

(١) مكّيّ بن أبي طالِب، أَبو مُحَمَّد الْقَيْسِيّ، الْكَشْفُ عَنْ وُجوهِ الْقِراءاتِ السَّبْع وَعِلَلِها وَحُجَجِها، تَحْقيق: مُحْيي الدّين رَمَضان، ط٣، ٧٢/١، مُؤَسَّسَةُ الرِّسالَة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٢) "هاعَ وَيَهوعُ وَيَهاعُ هَوْعاً وَهُواعاً: تَهَوَّعَ وَقاءَ، وَقيلَ: قاءَ بِلا كُلْفَة، وَإِذا تَكَلَّفَ ذلِكَ قيلَ: تَهَوَّع،... وَالتَّهَوُّع: التَّقَيُّؤ" (ابن مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب: هوع).

(٣) سيبَوَيْه، الْكِتاب: ٥٤٨/٣.

في مَسْجِدِ رَسولِ اللهِ-صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالقُرْآن؟ المنْبور: الْمَهْموز، وَالنَّبْرَةُ: الْهَمْزَة"[1].

وَقَريبٌ مِنْهُ ما عَبَّرَ بِهِ (أَبو بَكْرٍ شُعْبَةُ بْنُ عَيّاش) (١٩٣هـ)، عَنْ شِدَّةِ تَأَذّيهِ مِنْ عَدَمِ تَسْهيلِ الْهَمْزَةِ في قِراءَةِ الْقُرْآنِ الْكَريم، وَذلِكَ في قَوْلِه: "كانَ إمامُنا يَهْمِزُ ﴿مُؤْصَدَة﴾ فَأَشْتَهي أَنْ أَسُدَّ أُذُنَيَّ إذا سَمِعْتُهُ يَهْمِزُها"[2]. وَقالَ (ابْنُ يَعيش) (٦٤٣هـ): **"اِعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ شَديدٌ مُسْتَثْقَلٌ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصى الْحَلْق، إِذْ كانَ أَدْخَلَ الْحُروفِ في الْحَلْق، فَاسْتُثْقِلَ النُّطْقُ بِه، إِذْ كانَ إِخْراجُهُ كَالتَّهَوُّع**، فَلِذلِكَ مِنَ الاسْتِثْقالِ ساغَ فيها التَّخْفيف، وَهُوَ لُغَةُ قُرَيْشٍ وَأَكْثَر أَهْلِ الْحِجاز. وَهُوَ نَوْعُ اسْتِحْسانٍ لِثِقَلِ الْهَمْزَةِ"[3]. وَقالَ (الرَّضِيّ) (٦٨٨هـ): **"اِعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ لَمّا كانَتْ أَدْخَلَ الْحُروفِ في الْحَلْقِ، وَلَها نَبْرَةٌ كَريهَة تَجْري مجْرى التَّهَوُّع، ثَقُلَتْ بِذلِكَ عَلى لِسانِ الْمُتَلَفِّظِ بِها،** فَخَفَّفَها قَوْمٌ، وَهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحِجاز، وَلاسِيَّما قُرَيْش. رُوِيَ عَنْ أَميرِ الْمُؤْمِنينَ عَلِيٍّ-رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ-: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسانِ

---

(١) ابن مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب: (نبر).

(٢) مَكّيّ بْنُ أَبي طالِب، أبو محمَّد القيسِيّ، الرِّعايَة لِتَجْويدِ الْقِراءَة وَتَحْقيق لفظ التِّلاوة، تحقيق: أحمد حَسَن فرحات، ط٣، ص١٤٦-١٤٧، دار عَمّار، الأُرْدُنّ-عَمّان، ١٤١٧ه-١٩٩٦م. وَانْظُرْ: إِسْماعيل أَحْمَد عَمايرة، بُحوثٌ في الاسْتِشْراقِ وَاللُّغَة: ص٢٠٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المُفَصَّلِ لِلزَّمخشريّ: ٢٦٥/٥.

قُرَيْش، وَلَيْسوا بِأَصْحابِ نَبْر، وَلَوْلا أَنَّ جِبْرائيلَ-عَلَيْهِ السَّلامُ- نَزَلَ بِالْهَمْزِ عَلى النَّبِيِّ-صَلّى اللهُ تَعالى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ما هَمَزْنا، وَحَقَّقَها غَيْرُهُمْ، وَالتَّحْقيقُ هُوَ الأَصْلُ كَسائِرِ الْحُروف، وَالتَّخْفيفُ اسْتِحْسان"[1].

وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ كُلِّهِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ عَمَلِيَّةَ إِنْتاجِ الْهَمْزَةِ، بِما تَتَضَمَّنُهُ مِنْ **"انْحِباس الْهَواءِ عِنْدَ الْمِزْمارِ انْحِباساً تامّاً ثُمَّ انْفِراج المِزْمارِ فجْأَةً، عَمَلِيَّةٌ تَحْتاجُ إلى جهْدٍ عَضَلِيٍّ قَدْ يَزيدُ عَلى ما يَحْتاجُ إِلَيْهِ أَيُّ صَوْتٍ آخَر، مِمّا يَجْعَلُنا نَعُدُّ الْهَمْزَةَ أَشَدَّ الأَصْوات**، وَمِمّا جَعَلَ لِلْهَمْزَةِ أَحْكاماً مُخْتَلِفَةً في كُتُبِ الْقِراءات"[2]. فَلا تُعَدُّ الْهَمْزَةُ مِنْ أَصْعَبِ الأَصْواتِ فَحَسْب، بَلْ "تُعَدُّ أَصْعَبَ الأَصْواتِ إِخْراجاً، وَأَكْثَرَها إِجْهاداً"[3].

وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ كانَ-وَلا يَزالُ- هُناكَ مَيْلٌ واضِحٌ كَبيرٌ في الْعَرَبِيَّةِ، قَديماً وَحَديثاً، نَحْوَ التَّخَلُّصِ مِنَ الْهَمْزَةِ "تَسْهيلاً" أَوْ

(١) رَضِيّ الدّين، مُحَمَّد بْنُ الْحَسَنِ الأَستراباذِيّ، شَرْحُ شافِيَةِ ابْنِ الْحاجِب مَعَ شَرْحِ شَواهِدِه، تَحْقيق: محمَّد نور الحسن وَمحمَّد الزَّفْزاف وَمحمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، ٣/٣١-٣٢، دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٢) إِبْراهيم أَنيس، الأَصْواتُ اللُّغَوِيَّة، ص٧٧، مَكْتَبَةُ نَهْضَة مِصْر وَمطبعتها، د.ت.

(٣) فَوْزي حَسَن الشّايب، ضَمائِرُ الْغَيْبَةِ: أُصولُها وَتَطَوُّرُها، ص٢١.

حَذْفاً أَوْ إِبْدالاً[١]. وَقَدْ أَشارَ (وليام رايت W. Wright) إلى أَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ الوسطِيَّةَ، وَالْمُتَطَرِّفَة، قَدِ اخْتَفَتا تَماماً مِنَ اللَّهجاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَحْكِيَّةِ الْيَوْم[٢]، وَلَعَلَّ هذا جَعَلَهُ يَذْهَبُ إلى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ هِيَ أَضْعَفُ صَوْتٍ مِنْ مَجْموعَةِ "الأَصْواتِ الْحَلْقِيَّة" في اللُّغاتِ الجزرِيَّة، وَهِيَ مَجْموعَةُ الأَصْواتِ الَّتي تَضُمُّ (الْهَمْزَةَ، وَالْهاء، وَالْعَيْنَ، وَالْغَيْن، وَالْحاء، وَالْخاء)[٣].

وَقَدْ ذَهَبَ (رابين) إلى أَنَّ مِنْ أَشْهَرِ ما عُرِفَ عَنْ لَهْجَةِ الْحِجازِ تَسْهيلَ الْهَمْزِ فيها، وَأَقَرَّ بِأَنَّ صَوْتَ الْهَمْزَةِ شَغَلَ قَدْراً كَبيراً مِنِ اهْتِمامِ اللُّغَوِيّينَ نَظَراً لأَنَّ الْهَمْزَةَ "مَسْؤولَةٌ عَنِ الصُّعوباتِ الْحَقيقِيَّةِ وَالْوَحيدَةِ في كِتابَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَنُطْقِها"[٤].

---

(١) أَوْ-كَما قالَ (ابْنُ يَعيش): "وَتَخْفيفُها-كَما ذُكِرَ- بِالإِبْدالِ وَالْحَذْفِ، وَأَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْن" (ابن يعيش، شرح المُفَصَّلِ لِلزَّمخشريّ: ٢٦٥/٥. وَانْظُرْ: إِبْراهيم أَنيس، الأَصْواتُ اللُّغَوِيَّة: ص٧٩).

(٢) أُنْظُر:

W. Wright, A Grammar of The Arabic Language, 3rd Edition, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.1: 1896, Vol.2: 1898.

(٣) انظر:

William Wright, Lectures on The Comparative Grammar of The Semitic Languages, p.p. 42-43, Cambridge University Press Warehouse, 1890.

(٤) تشيم رابين، اللّهجات العربيَّة الْقَديمَةُ في غَرْبِ الْجَزيرَةِ الْعَرَبِيَّة، تَرْجَمَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: عبد الكريم مُجاهِد، ط١، ص٢٥٣، الْمُؤَسَّسَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلدِّراساتِ وَالنَّشْر، بَيْروت، ٢٠٠٢.

وَأَكَّدَ أَنَّ هُناكَ نَزْعَةً لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْهَمْزَةِ في جَميعِ اللّهجاتِ (الجزرِيَّة)، وَلَمْ يَتِمَّ التَّخَلُّصُ مِنْها تَماماً إلّا في الآرامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ الْغَرْبِيَّة[1]. كَما أَشارَ (كارل بروكلمان) إلى أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُحَقَّقَةَ بَعْدَ حَرَكَة، الَّتي تَأْتي بِوَصْفِها أَصْلاً مِنْ أُصولِ الْكَلِمَةِ الثُّلاثِيَّة، مِثْل: (رَأْس) وَ(بِئْر) وَ(يَأْكُل)، تُتْرَكُ أَوْ تُسْقَطُ دائِماً في البابِلِيَّةِ-الآشورِيَّة، وَيُعَوَّضُ عَنْها بِمَدِّ الْحَرَكَةِ قَبْلَها، وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ ماثِلٌ في الْحَبَشِيَّةِ، وَالآرامِيَّةِ، وَعَرَبِيَّةِ الْحِجازِ الْقَديمَة، وَاللَّهجاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْعامِّيَّةِ بَعْدَ ذلِك[2]. وَذَكَرَ (داود عبده) أَنَّ سُقوطَ الْهَمْزَةِ ظاهِرَةٌ عامَّةٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة[3].

وَقَدْ أَرْجَعَ (برجشتراسر) هذِهِ الظّاهِرَةَ إلى (السّامِيَّة الأُمّ)، قال: "كَثيراً ما يُحْذَفُ الهَمْزُ بِالإبْدالِ واواً أَوْ ياءً، أَوْ بِغَيْرِ عِوَض. وَأَقْدَمُ ما حَدَثَ في ذلِك في اللُّغَةِ السّامِيَّةِ الأُمّ، قَبْلَ أَنْ تَفْتَرِقَ الأَقوامُ النّاطِقونَ بِها"[4]. وَمِنْ أَقْدَمِ الظَّواهِرِ اللُّغَويَّةِ الَّتي

---

(١) السّابِق: ص٢٥٤.

(٢) كارل بروكلمان، فِقْهُ اللُّغاتِ السّامِيَّة: ص٤١.

(٣) داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل": ص١٢١. وَذَهَبَ إلى الشَّيْءِ نَفْسِهِ (أَبو أَوْس إبْراهيم الشَّمْسان) في (الإبْدال إلى الْهَمْزَةِ وَأَحْرُفِ الْعِلَّةِ في ضَوْءِ كِتابِ سِرّ صِناعَةِ الإعْراب لابْنِ جِنّيّ، ص٢٩، حَوْلِيّات الآداب وَالْعُلوم الاجْتِماعِيَّة، الرِّسالَة ١٨٦، الْحَوْلِيَّة الثّانِيَةُ وَالْعِشْرون، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ/٢٠٠١-٢٠٠٢م، مَجْلِسُ النَّشْرِ الْعِلْمِيّ، جامِعَةُ الْكُوَيْت).

(٤) برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّة: ص٣٩.

نَتَجَتْ عَنْ صُعوبَةِ الهَمْزَة، ما أَشارَ إِلَيْهِ (برجشتراسر) في قَوْلِهِ: "وَالْقانونُ الصَّوْتِيُّ لِهذا الْحَذْفِ الأَقْدَم، هُوَ أَنَّهُ إذا تَوالى هَمْزَتان، أولاهُما في أَوَّلِ مَقْطَع، وَالثّانِيَةُ في آخِرِه، حُذِفَتِ الثّانِيَةُ، وَمُدَّتِ الْحَرَكَةُ قَبْلَها، مِثالُ ذلِك: (آوِ)، أَصْلُها: (أَأْوِ). (أَأْ) مَقْطَعٌ أَوَّلُهُ هَمْزَة، وَآخِرُهُ هَمْزَة..."[1]. وَمِنْهُ أَنَّهُ "إذا وَقَعَتْ هَمْزَتانِ في أَوَّلِ مَقْطَعَيْنِ مُتَتالِيَيْن، خُفِّفَتِ الثّانِيَة"، مِنْها صيغَةُ المُتَكَلِّمِ الْمُفْرَدِ مِنْ مُضارِعِ الأَفْعالِ الرُّباعِيَّة، "فَإِنَّها: أُفْعِلُ، وَأَصْلُها: أُأَفْعِلُ، ... فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ الثّانِيَةُ، مَعَ حَرَكَتِها. وَعَلى قِياسِ هذِهِ الصّيغَة، حُذِفَ الهَمْزُ في سائِرِ الصِّيَغِ أَيْضاً، فَقالوا: يُفْعِلُ، بَدَلَ: يُؤَفْعِلُ... إلخ"[2]، وَكَذلِكَ (أَرى) بَدَلَ: (أَرْأى)، و"مِنْ (أَرى) سَرى الْحَذْفُ إلى يَرى وَإلى يُري إلخ"[3].

إِنَّ هذِهِ الصُّعوبَةَ الْمُقَرَّرَةَ لِصَوْتِ الْهَمْزَةِ، وَهذا النُّفورَ الْمُعْلَنَ مِنْهُ، يَدْعُوانِ-مَرَّةً أُخْرى- إلى الْقَوْل: إِنَّ الأَوْلى أَنْ تَكونَ أَداةُ الاسْتِفْهامِ الَّتي بِالْهَمْزَةِ (أَ...؟)، أَقْدَمَ مِنْ رَديفَتِها الأُخْرى الَّتي بِالْهاء (**هَلْ...؟**)، بِمَعْنى أَنَّ الْقَوْلَ بِتَحْويلِ الْعَرَبِيَّةِ (**الْهَمْزَةَ**) إلى (**هاء**)، أَوْ بِتَحَوُّلِها مِنَ (**الْهَمْزَةِ**) إلى (**الْهاء**) في أَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ، يَنْسَجِمُ تَمامَ الانْسِجامِ مَعَ مَسْعى

(١) السّابِق نَفْسه.
(٢) السّابِق: ص٤١.
(٣) السّابِق نَفْسه.

الْعَرَبِيَّةِ وَلَهجاتِها وَأَخَواتِها، نَحْوَ التَّخَلُّصِ مِنَ (**الْهَمْزَةِ**) بِإِسْقاطِها، أَوْ تَحْويلِها إِلى صَوْتٍ آخَرَ يَشْتَرِكُ مَعَ الْهَمْزَةِ في بَعْضِ السِّماتِ الصَّوْتِيَّة. ذلِكَ أَنَّ اللُّغاتِ عامَّةً تَتَطَوَّرُ-في ما هُوَ مَعْلومٌ- نَحْوَ الأَيْسَرِ وَالأَسْهَلِ وَالأَفْضَل، قالَ ويتني Whitney: "كُلُّ ما نَكْتَشِفُهُ مِنْ تَطَوُّرٍ في اللُّغَةِ لَيْسَ إِلّا أَمْثِلَةً لِنَزْعَةِ اللُّغاتِ إِلى تَوْفيرِ الْمَجْهودِ الَّذي يُبْذَلُ في النُّطْق"[1]. وَقالَ ماريوباي: "إِنَّ التَّغَيُّرَ اللُّغَويَّ يَرْجِعُ في الْغالِبِ الأَعَمِّ إِلى اخْتِيارِ ما هُوَ أَسْهَلُ في النُّطْق"[2].

(١) نَقْلاً عَن: فوزي حسن الشّايب، الماضي المُجَرَّد وَمَسْأَلَةُ الْبِناءِ عَلى الْفَتْح، مجلَّة جامعة الملك سُعود، م٣، الآداب (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص١٤٣.

(٢) نَقْلاً عَن: فوزي حسن الشّايب، الماضي المُجَرَّد وَمَسْأَلَةُ الْبِناءِ عَلى الْفَتْح: ص١٤٣.

الدّاعي الثّاني: الرَّغْبَةُ في التَّخْصيص:

وَيَأْتي الدّاعي إلى الاسْتِحْداثِ-في الْمَقامِ الثّاني- مَسْعى الْعَرَبِيَّةِ نَحْوَ (التَّخْصيص). فَلا شَكَّ أَنَّ (**هَلْ**) أَكْثَرُ تَخْصيصاً مِنَ (**الهَمْزَة**)، لأنَّ (**الهَمْزَةَ**) دالَّةٌ عَلى نَوْعَي الاسْتِفْهامِ: التَّصْديقِيِّ وَالتَّصَوُّرِيِّ-كَما تَكَرَّرَ ماضِياً-. قالَ (ابْنُ هِشامٍ): "وَأَعَمُّ مِنَ الْجَميعِ[1] الْهَمْزَة، فَإِنَّها مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الطَّلَبَيْن"[2]، أَيْ: طَلَب التَّصْديقِ نَحْوَ: (أَزَيْدٌ قائِمٌ؟)، وَطَلَب التَّصَوُّرِ نَحْوَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟)[3]. وَتَرَتَّبَ عَلى هذا أَنْ يَكونَ في الهَمْزَةِ عُمومٌ، وَأَنْ تَكونَ "أَعَمَّ تَصَرُّفاً في بابِها مِنْ أُخْتِها"[4]، وَأَنْ تَكونَ "أَوْسَع أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ اسْتِعْمالاً"[5]، في حين إنَّ (**هَلْ**) أُمْحِضَتْ لِنَوْعٍ واحِدٍ، حَسْبُ، مِن نَوْعَيِ الاسْتِفْهام: هُوَ الاسْتِفْهامُ التَّصْديقِيّ. إذَنْ فَفي (**هَلْ**) خُصوص، أَوْ تَخْصيص. وَلَعَلَّ رَغْبَةَ الْعَرَبِيَّةِ في (تَخْصيصِ الأَدَواتِ)، هُوَ الَّذي أَفْضى بِها إلى أَنْ تَسْتَحْدِثَ (**هَلْ**) مِنْ بَعْدِ (**الْهَمْزَة**)، وَالَّذي قَدْ يُقَوّي هذا الفَهْمَ أَنَّ (هَلْ) هِيَ أَداةُ الاسْتِفْهامِ الْوَحيدَةُ الْمُخَصَّصَةُ

(١) أَيْ: مِنْ جَميعِ أَدَواتِ الاسْتِفْهام.
(٢) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣٢٥/٤.
(٣) السّابق: ٣٢٥/١، الحاشِيَة (٧).
(٤) ابْن يَعيش، شَرْحُ الْمُفَصَّل لِلزَّمخشَرِيّ: ٩٩/٥.
(٥) فاضِل صالِح السّامَرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٣٢/٤.

لِلتَّصْديق[1]. وَقَدْ ذَكَرَ (ابْنُ هِشام) أَنَّ (هَلْ) تَفْتَرِقُ مِنَ الْهَمْزَةِ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُه، مِنْها: اخْتِصاصُها بِالتَّصْديق، وَاخْتِصاصُها بِالإيجاب، وَتَخْصيصُها الْمُضارِعَ بِالاسْتِقْبال، وَأَنَّها لا تَدْخُلُ عَلى الشَّرْطِ، وَلا عَلى (إنَّ)، وَلا عَلى اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْل، وَأَنَّها تَقَعُ بَعْدَ الْعاطِفِ لا قَبْلَه[2].

وَمَعْلومٌ أَنَّ جُنوحَ الْعَرَبِيَّةِ، أَوْ نَزْعَتَها نَحْوَ تَطْويرِ الأَدَواتِ، وَتَفْريعِها، وَاسْتِحْداثِها، تَفوقُ نَزْعَةَ أَخَواتِها اللُّغاتِ الْجَزرِيَّةِ الأُخْرى، وَهَدَفُها مِنْ هذا عِدَّةُ أُمورٍ مِنْها الاخْتِصاصُ أَوِ التَّخْصيص. مِنْهُ "أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ وَلَّدَتْ لِنَفْسِها مِنْ (إنَّ) أَداةً أُخْرى هِيَ (أَنَّ)، وَخَصَّتْ هذِهِ الأَداةَ الْجَديدَةَ بِمَواضِعَ غَيْرِ تِلْكَ الَّتي تُسْتَخْدَمُ فيها (إنَّ)"[3]. وَمِنْهُ أَنَّ (أَدَواتِ الإشارَةِ) وَ(الأَدَواتِ المَوْصولَة) راجِعَةٌ، في اللُّغاتِ الجزرِيَّة، إلى أَصْلٍ واحِد، قَبْلَ وُصولِها إلى مَرْحَلَةِ الاسْتِقْلالِ وَالاخْتِصاص. قال

---

(١) دَع عَنْكَ ما قيلَ في (أَم) الْمُنْقَطِعَةِ إنَّها لِلتَّصْديق، ذلِكَ أَنَّ الأَمْرَ مَعَها مُخْتَلِفٌ مِنْ جِهَتَيْن: الأولى أَنَّها مَسْبوقَةٌ دائِماً بِكَلامٍ فَلا يُبْتَدَأُ بِها، بَلْ تَقَعُ بَيْنَ جُمْلَتَيْن، ثُمَّ إنَّ مَعْنى "الإضْرابِ" لا يُفارِقُها (انظر: ابْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٢٨٨/١)، وَإنّي لأَشْعُرُ أَنَّ (أَم) الْمُنْقَطِعَةَ تَحْتاجُ إلى رَجْعِ نَظَر.

(٢) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣٢٤/٤-٣٤٥.

(٣) رَمزي مُنير بعلبكي، فَقْهُ الْعَرَبِيَّةِ الْمُقارن: دِراساتٌ في أَصْواتِ الْعَرَبِيَّةِ وَصَرْفِها وَنَحْوِها عَلى ضَوْءِ اللُّغاتِ السّامِيَّة، ط١، ص١٦٠-١٦١، دارُ الْعِلْمِ لِلْمَلايين، بيروت-لبنان، ١٩٩٩.

(رمزي بعلبكي): "يَرْجِعُ بَعْضُ الأَدَواتِ في العَرَبِيَّةِ إلى أُصولٍ واحِدَةٍ يُسْعِفُ في الكَشْفِ عَنْها النَّظَرُ السّامِيُّ المُقارِن. وَنُمَثِّلُ عَلى هذا بِأَسْماءِ الإشارَةِ وَالأَسْماءِ الْمَوْصولَةِ فَنُحاوِل أَن نُثْبِتَ العَلاقَةَ بَيْنَهُما في "أَصْلِ الوَضْع"، أَيْ في اشْتِراكِهِما في أَصْلٍ واحِدٍ يَرْجِعانِ إِلَيْهِ في الْمَرْحَلَةِ السّابِقَةِ عَلى اخْتِصاصِ كُلٍّ مِنْهُما بِوَظيفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ عَنِ الأُخْرى"[1]. وَرَجَّحَ أَنَّ اللُّغَةَ لم تَكُنْ تُمايِزُ بَيْنَ (أَدَوات الإشارَة) وَ(الأَدَواتِ المَوْصولَة) في "فَتْرَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِنَ التّاريخِ اللُّغَويّ"، وَأَنَّ التَّمايُزَ بَيْنَ هذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنَ الأَدَواتِ "قَدِ اكْتَمَلَ عَلى الْوَجْهِ الَّذي آلَ إِلَيْهِ لاحِقاً"[2].

وَجَديرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ نَزْعَةَ الْعَرَبِيَّةِ نَحْوَ (التَّخْصيصِ) نَزْعَةٌ عامَّةٌ لَيْسَتْ مَحْصورَةً في جانِبِ الأَدَواتِ-بِطَبيعَةِ الْحال-. فَقَدْ ذَكَرَ (برجشتراسر) في مَعْرِضِ حَديثِهِ عَنِ الأَفْعالِ وَالزَّمَنِ الْمَلْموحِ فيها، أَنَّ في الْعَرَبِيَّةِ تَمَيُّزاً واضِحاً عَنْ سائِرِ أَخَواتِها في هذا الْمَجال، لِما نَجِدُهُ فيها مِنْ تَخْصيصٍ وَتَنْويعٍ على هذا الْمُسْتَوى، قال: "وَمِمّا يَزيدُها تَمَيُّزاً عَنْ سائِرِها: **تَخْصيصُ** مَعاني أَبْنِيَةِ الْفِعْل وَتَنْويعُها، وَذلِكَ بِواسِطَتَيْن، **إِحْداهُما** اقْتِرانُها بِالأَدَوات، نَحْو: (قَدْ فَعَلَ) وَ(قَدْ يَفْعَلُ) وَ(سَيَفْعَلُ)، وَفي النَّفْي: (لا أَفْعَل) بِخِلافِ (ما فَعَلَ)، وَ(لَنْ يَفْعَلَ) بِخِلافِ (لا يَفْعَل)

(١) السّابِق: ص٢٤٧.
(٢)السّابِق: ص٢٤٨.

وَ(ما يَفْعَل). **وَالأُخْرى**: تَقْديم فِعْل (كانَ) عَلى اخْتِلافِ صِيَغِهِ، نَحْو: (كانَ قَدْ فَعَلَ) وَ(كانَ يَفْعَلُ) وَ(سَيَكونُ قَدْ فَعَلَ)، إلى آخِرِ ذلِك"، وَانْتَهى إلى أَنَّ هذا كُلَّهُ "يُنَوِّعُ مَعانِيَ الْفِعْلِ تَنْويعاً أَكْثَرَ بِكَثيرٍ مِمّا يوجَدُ في أَيَّةِ لُغَةٍ كانَت، مِنْ سائِرِ اللُّغاتِ السّامِيَّة، قَريباً مِنْ غِنى الْفِعْلِ الْيونانِيّ وَالْغَرْبِيّ، أَوْ بِالأَحْرى أَغْنى مِنْهُما في بَعْضِ الأَشْياء. وَهذا مِنْ أَكْبَرِ الأَدِلَّةِ عَلى سَجِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَطَبيعَتِها، **فَهِيَ أَبَداً تُؤْثِرُ الْمُعَيَّنَ الْمَحْدود، عَلى الْمُهِمِّ**[1] **الْمُطْلَق، وَتَميلُ إلى التَّفْريقِ وَالتَّخْصيص"**[2].

الدّاعي الثّالِث: تَقْوِيَةُ الاسْتِفْهام:

أَحْسَبُ أَنَّ اسْتِحْداثَ الْعَرَبِيَّةِ لِـ(هَلْ)، لَيْسَ يُرَدُّ حَسْبُ إلى رَغْبَتِها في تَجاوُزِ الصُّعوبَةِ الْمُقَرَّرَةِ الَّتي لِلْهَمْزَةِ، أَوْ إلى رَغْبَتِها في (التَّخْصيص). فَقَدْ ذَكَرَ (برجشتراسر) أَنَّ (هَلْ) "أَشَدُّ قُوَّةً في الاسْتِفْهامِ، وَقَد تَرْمزُ إلى أَنَّ السّائِلَ يَتَوَقَّعُ الْجَوابَ بِـ(لا)، وَلِذلِكَ قَد تَقَعُ بَعْدَها (مِن) الخاصَّةُ بِالسَّلْب، مِثالُهُ مِنَ القُرْآن: ﴿ هَلْ مِن مَزيد﴾ ، فَكَأَنَّ مَعْناها: (ما مِن مَزيد)"[3]. وَصَحَّحَ رَأْيَهُ (فاضل صالِح السّامَرّائِيّ)[4]. وَلَعَلَّ (برجشتراسر) اسْتَفادَ هذا الْمَلْحَظَ مِمّا أَوْرَدَهُ النَّحْوِيّونَ حينَما

(١) هكَذا في الأَصْل، ولعلَّ الأصوب: (المبهَم) لِيَكونَ في مُقابَلِ (المُعَيَّن).
(٢) برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّة: ص٨٩-٩٠.
(٣) السّابِق: ص١٦٦.
(٤) فاضل صالح السّامَرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٤٩/٤-٢٥٠.

ذَهَبوا إلى أَنَّ مِمّا تَنْفَرِدُ بِهِ (هَلْ) أَنَّهُ "يُرادُ بِالاسْتِفْهامِ بِها النَّفْي، وَلِذلِكَ دَخَلَتْ عَلى الْخَبَرِ بَعْدَها (إلّا) في نَحْوِ: ﴿ هَلْ جَزاءُ الإحْسانِ إلّا الْإحْسان﴾ "[1].

وَإنَّ كَوْنَ (هَلْ) أَشَدَّ قُوَّةً في الاسْتِفْهامِ، قَدْ يُؤَيِّدُهُ دَليلٌ آخَرُ هُوَ عَدَمُ مُباشَرَتِها لِلنَّفْي في مُقابِلِ مُباشَرَةِ (الهَمْزَةِ) لَه. وَعَلاوَةً عَلى هذا، أَرى أَنَّ مِنَ الطَّبيعِيِّ أَنْ تَكونَ (هَلْ) أَشَدَّ قُوَّةً في الاسْتِفْهامِ مِنَ (الْهَمْزَةِ)، ذلِكَ أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ لَيْسَتْ-في الأَصْلِ- سِوى نَبْرَةٍ صَوْتِيَّة، أَوْ صَوْتٍ فِطْرِيٍّ، أَوْ صُوَيْتٍ، تَحَوَّلَ في مَراحِلَ لاحِقَةٍ إلى أَداةٍ. وَقَدْ يَكونُ أَنَّ ضَعْفَ الْهَمْزَةِ هذا، دَفَعَ في اتِّجاهِ اسْتِحْداثِ أَداةٍ أَكْثَرَ قُوَّةً مِنْها: (هَل).

* * *

(١) اِبْنُ هِشام الأنصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب: ٣٣١/٤-٣٣٢.

الخاتِمَة:

خَلَصَ الْبَحْثُ إِلى نَتيجَتَيْنِ قَدْ يَجِدُ فيهِما الْقارِئُ ما يُضيفُ جَديداً:

النَّتيجة الأولى: تَرَجَّحَ فيها أَنْ تَكونَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ (أَ) أَقْدَمَ ظُهوراً في الْعَرَبِيَّةِ مِنْ رَديفَتِها (هَلْ)، اسْتِناداً إِلى مُرَجِّحاتٍ تُصَنَّفُ أَصْنافاً ثَلاثَة: مُرَجِّحات صَوْتِيَّة وَصَرْفِيَّة، وَمُرَجِّحات تَرْكيبِيَّة، وَثالِثَة نَصِّيَّة. فَمِمّا يُشيرُ إِلى قِدَمِ الْهَمْزَةِ في الْعَرَبِيَّةِ، وَأَخَواتِها اللّغاتِ الجزرِيَّةِ-أَحْياناً-، الْحَقائِقُ الْمَرْصودَةُ الآتِيَة:

أ. أَنَّ الْهَمْزَةَ تُعَدُّ رَكيزَةً صَوْتِيَّةً فيها، فَلا يَتَأَتّى نُطْقُ الصّامِتِ الْمُفْرَدِ أَوِ الصّائِتِ الْمَعْزولِ في هذِهِ اللُّغاتِ إِلّا بِالتَّوَسُّلِ بِالْهَمْزَة، فَيُقال في نُطْقِنا الْباءَ-مَثَلاً-: (إِبْ) عِوَضَ (بْ)، وَفي نُطْقِنا الْفَتْحَةَ القَصيرَةَ وَالطَّويلَةَ-مَثَلَيْنِ-: (ء-َ) وَ(ء-َ-َ) بَدَلَ (-َ) وَ(-َ-َ).

ب. أَنَّ الهَمْزَة هِيَ الصَّوْتُ الْوَحيد الَّذي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ اللُّغَةُ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْبَدْءِ بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ: (اِشْتَرَكَ، اِسْوَدَّ، اِسْتَخْرَجَ،...).

ج. أَنَّ الهَمْزَة تَتَصَدَّرُ التَّكْوينَ الْبِنائِيَّ لِكَثيرٍ مِنَ الصِّيَغِ اللُّغَوِيَّةِ الْموغِلَةِ في الْقِدَم، كَالضَّمائِر: (أَنا، أَنْتَ، أَنْتُما، أَنْتُم، أَنْتِ، أَنْتُنَّ، إِيّايَ، إِيّانا، إِيّاهُ، إِيّاهُما، إِيّاهُم، إِيّاها، إِيّاهُنَّ، إِيّاكَ، إِيّاكُما، إِيّاكُم، إِيّاكِ، إِيّاكُنَّ)، وَالأَلْفاظِ الدّالَّةِ عَلى أَفْرادِ الأُسْرَة:

(أَب، أُمّ، أَخ، أُخْت، اِبْن، اِبْنَة). كَما تَتَصَدَّرُ الْهَمْزَةُ كَثيراً مِنَ أَبْنِيَةِ الأَدَواتِ وَالظُّروف: (آ، أَمامَ، أَيا، أَجَلْ، إِذْ، إذا، إِذَنْ، أَلا، البَتَّةَ، إِلّا، إِلى، أَمْ، أَمّا، إِمّا، إِنْ، أَنْ، إِنَّ، أَنَّ، أَنّى، أَوْ، إِي، أَيْ، أَيّ، أَيْمُن، أَيّانَ، أَيْنَ،...). إِضافَةً إِلى أَنَّها تَدْخُلُ سابِقَةً في تَكْوينِ الْعَديدِ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُموعِ في الْعَرَبِيَّة: (أَفْعُل، أَفْعال، أَفْعِلَة، أَفْعِلاء، فُعَلاء، فَعائِل،...).

د. أَنَّ الْهَمْزَةَ تَفْتَتِحُ الصّيغَةَ الْوَحيدَةَ الَّتي أَنْشَأَتْها اللُّغَةُ لِلتَّفْضيلِ: (أَفْعَلُ مِنْ...).

ه. أَنَّ الْهَمْزَةَ تَتَصَدَّرُ أَداةَ التَّعْريفِ الْوَحيدَةَ في العربيَّة: (أَل).

و. أَنَّ الْهَمْزَةَ هِيَ أَصْلُ كُلِّ أَلِفٍ لا تُعَدُّ بَدَلاً مِنْ واوٍ أَوْ ياء، كَأَلِفِ (فاعَلَ، تَفاعَلَ، اِفْعالَّ، يَفْعَلانِ، فاعِل).

النَّتيجة الثّانِيَة: أَنَّ ثَمَّةَ دَواعِيَ ثَلاثَةً اضطَرَّتِ الْعَرَبِيَّةَ إِلى اسْتِحْداثِ (هَلْ) مِنْ بَعْدَ (الْهَمْزَة)، هذِهِ الدَّواعي يُمْكِنُ تَلْخيصُها في ثَلاثِ رَغباتٍ لِلُّغَة:

أ. رَغْبَة اللُّغَةِ في تَجاوُزِ الصُّعوبَةِ الْمُقَرَّرَةِ لِصَوْتِ الْهَمْزَةِ، وَتَفادي نُفورِ النّاطِقينَ مِنْهُ، وَهُوَ نُفورٌ مسْتَعْلٍ مُعْلَن، فَكانَ أَنْ جيءَ بِأَداةٍ لَيْسَ فيها هذا الصَّوْت: (هَل).

ب. رَغْبَة اللُّغَةِ في التَّخْصيص، لِما تَنْطَوي عَلَيْهِ (الْهَمْزَةُ) مِنْ عُموم، إِذْ هِيَ أَعَمُّ مِنْ جَميعِ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ لأَنَّها مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْديق. فَنَزْعَةُ اللُّغَةِ نَحْوَ (تَخْصيصِ

الأَدَواتِ)، هُوَ الَّذي قادَها إلى اسْتِحْداثِ (هَلْ) الْمُخَصَّصَةِ لِلتَّصْديقِ وَحْدَه.

ج. رَغْبَة اللُّغَةِ في تَقْوِيَةِ الاسْتِفْهام، ذلِكَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ لَدى بَعْضِ اللُّغَوِيّينَ أَنَّ (هَلْ) أَشَدُّ قُوَّةً في الاسْتِفْهام.

وَالْحَقيقَةُ أَنَّ هذِهِ الْمُحاوَلَةَ، مُحاوَلَةَ إِثْباتِ أَنَّ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) أَسْبَقُ في الظُّهورِ مِنْ أُخْتِها (هَلْ)، ما جاءَتْ إِلّا لِتَعْقبَها مُحاوَلَةٌ أُخْرى. كانَ هذا البَحْثُ ضَرورِيّاً، إِذْ هُوَ خطْوَةٌ أولى تُؤَسِّسُ لِلْقَوْلِ-مُسْتَقْبَلاً في بَحْثٍ آخَرَ مُنْفَرِد-: إِنْ كانَتِ الأَداةُ الأَحْدَثُ نِسْبِيّاً (هَلْ) مُشْتَقَّةً مِنَ الْهَمْزَةِ، أَمْ إِنَّها تَطْويرٌ مِنْ طَريقٍ أُخْرى مُنْفَصِلَةٍ بَعيدَةٍ مِنَ (الْهَمْزَة). وَهُوَ بَحْثٌ تَأْصيلِيٌّ مُقارِن.

وَاللهُ-تَعالى- أَعْلى وَأَعْلَم، وَأَجَلُّ وَأَكْرَم، وَلِلهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ أَوَّلاً وَآخِراً، وَصَلّى اللهُ عَلى نَبِيِّنا مُحَمَّد، وَعَلى آلِهِ الأَطْهار، وَصَحْبِهِ الأَخْيار، وَسَلَّمَ تَسْليماً كَثيرا.

* * *

الْمَصادِرُ وَالْمَراجِع

- الْقُرْآنُ الْكَريم.

١. إبْراهيم أَنيس، الأَصْواتُ اللُّغَوِيَّة، مَكْتَبَةُ نَهْضَة مِصْر وَمطبعتها، مِصْر، د.ت.

٢. إبـراهيم الأنصـاري، دُروس فـي عِلْـمِ المَنْطِـق، د.ط، كِتـاب إلكترونِيّ (دون ترقيم صفحات)، د.ت.

٣. أَحْمَد مَطْلوب، مُعْجَم المُصْطَلَحاتِ الْبَلاغِيَّـةِ وَتَطَوّرها، إعادة طبع، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧,

٤. الأخضـري، شَـرْح العَلّامـة الأَخْضَـرِيّ علـى سـلَّمه فـي عِلْـمِ الْمَنْطِق، د. ط، كتاب إلكتروني بصيغة وورد منقول من طبعة البابي الحلبي، د.ت.

٥. إدْريس مَقْبول، الأُسُس الإبستمولوجيَّة والتَّداوليَّة لِلنَّظَر النَّحْوِيّ عِنْدَ سيبَوَيْه، ط١، جدارا للكِتاب العالَمِيّ- عَمّان، عالم الكُتُبِ الْحَديث- إربِد، الأُرْدُنّ، ٢٠٠٦.

٦. إسْماعيل أَحْمَد عَمايرة، بُحوثٌ في الاسْتِشْراقِ وَاللُّغَة، ط١، مُؤَسَّسَةُ الرّسالَة-بَيْروت، دار الَبشير-عَمّان/الأُرْدُنّ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧. أَبو أَوْس إبْراهيم الشَّمْسان، الإبْدال إلى الْهَمْزَةِ وَأَحْرُفِ الْعِلَّةِ في ضَوْءِ كِتابِ سِرّ صِناعَةِ الإعْراب لابْنِ جِنّيّ، حَوْلِيّات الآداب وَالْعُلومِ الاجْتِماعِيَّة، الرّسالَة ١٨٦، الْحَوْلِيَّة الثّانِيَةُ وَالْعِشْرون،

١٤٢٢-١٤٢٣هـ/٢٠٠١-٢٠٠٢م، مَجْلِسُ النَّشْرِ الْعِلْمِيّ، جامِعَةُ الْكُوَيْت.

٨. برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: رَمَضان عبد التَّوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٩. تشيم رابين، اللّهجات العربيَّة الْقَديمَةُ في غَرْبِ الْجَزيرَةِ الْعَرَبِيَّة، تَرْجَمَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: عبد الكريم مُجاهِد، ط١، الْمُؤَسَّسَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلدِّراساتِ وَالنَّشْر، بَيْروت، ٢٠٠٢,

١٠. التّهانوي، محمَّد علي، مَوْسوعَة كَشّاف اصْطِلاحاتِ الفُنونِ وَالعُلوم، تَقْديم وَإِشْراف ومُراجَعَة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نَقَلَ النَّصَّ الفارِسِيَّ إِلى العربيَّة: عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيَّة: جورج زيناتي، ط١، مكتبة لبنان ناشِرون، بيروت- لُبْنان، ١٩٩٦.

١١. توفيق لافي النّواصرة، الهمزة في ضَوْءِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَديث، ط١، دار جَليس الزَّمان، عَمّان، ٢٠١١,

١٢. جَعْفَر يايوش، الصَّوْتُ بَيْنَ الْمِعْيارِيَّةِ وَالْمَوْضوعِيَّةِ عِنْدَ الْخَليلِ الفراهيدِيّ، مجلَّة إِنْسانِيّات Insaniyat: الْمَجَلَّةُ الْجَزائِرِيَّة في الأنثروبولوجيا وَالْعُلومِ الاجْتِماعِيَّة، الْعَدَد (٢١)، ٢٠٠٣.

١٣. جَميلُ بُثَيْنَة، جميل بن عبد الله بن مَعْمَر، ديوانُ جَميل بُثَيْنَة، جَمْع وَتَحْقيق: حسين نَصّار، ط٢، الْقاهِرَة، ١٩٦٧م.

١٤. ابْنُ جِنّيّ، أَبو الفَتْحِ عُثْمان، سِرُّ صِناعَةِ الإعْراب، دِراسَة وَتَحْقيق: حَسَن هِنْداوي، ط٢، دار القَلَم لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، دِمَشْق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١٥. حامِد الشنبري، الاستفهام في العربيَّة وَالعبريَّة: دراسة لغويَّة مُقارِنَة، مجلَّة كلِّيَّة دار العُلوم، القاهِرَة، العدد ٣٢، ٢٠٠٤، ص٦٩٧-٧٢٢,
١٦. خالد ميلاد، الإنشاء في العربيَّة بَيْنَ التَّرْكيبِ وَالدِّلالَة، ط١، جامِعَة منوبة: كلِّيَّة الآداب- منوبة، المُؤَسَّسة العربيَّة للتَّوزيع، تونس، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١.
١٧. داود عَبْده، أَبْحاثٌ في الْكَلِمَةِ وَالْجُمْلَة، ط١، دار الكرمل لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، عَمّان-الأُرْدُنّ، د.ت.
١٨. داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل"، ط٢، دار جرير لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
١٩. رَضِيّ الدّين، مُحَمَّد بْنُ الْحَسَنِ الأَستراباذِيّ، شَرْحُ شافِيَةِ ابْنِ الْحاجِب مَعَ شَرْحِ شَواهِدِه، تَحْقيق: محمَّد نور الحسن وَمحمَّد الزَّفْزاف وَمحمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٢٠. رَمزي مُنير بعلبكي، فَقْهُ الْعَرَبِيَّةِ الْمُقارن: دِراساتٌ في أَصْواتِ الْعَرَبِيَّةِ وَصَرْفِها وَنَحْوِها عَلى ضَوْءِ اللُّغاتِ السّامِيَّة، ط١، دارُ الْعِلْمِ لِلْمَلايين، بيروت-لبنان، ١٩٩٩,

٢١. السَّكّاكِيّ، أبو يَعْقوب يوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيّ، مِفْتاحُ العُلوم، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَفَهْرَسَه: عَبْد الحَميد هنداوي، ط١، مَنشورات مُحمَّد علي بَيْضون، دار الكُتُبِ العلميَّة، بيروت- لُبْنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢. سلمان حَسَن العاني، التَّشْكيلُ الصَّوْتِيُّ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّة: فونولوجيا العربيَّة، ترجمة: ياسر الملّاح، مُراجَعَة: محمَّد محمود غالي، ط١، النّادي الأَدَبِيّ الثَّقافِيَ-جدَّة، المملكة العربيَّة السّعودِيَّة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٣. سمير شريف ستيتيَّة، الشرط والاستفهام في الأساليب العربيَّة، ط١، دار القلم لِلنَّشر والتَّوزيع، دبيّ-الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٤. سيبَوَيْه، أَبو بِشْر عَمْرو بْن عُثْمان بن قنبر، الْكِتاب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٥. ابْن سينا، أَبو عليّ الْحُسَيْن بن عبدِ الله، التَّعْليقات، تَحْقيق وَتَقْديم: حَسَن مَجيد العُبَيْدِيّ، د.ط، دار الفرقد، دِمَشْق- سوريا، ٢٠٠٩.

٢٦. شاكر محمود إسماعيل العبيدي، الاسْتِفْهام في عِبْرِيَّةِ التَّوْراة: أَدَواتُه وَأَساليبه، إِشْراف: صبيح مدلول السّهيري، أُطْروحَةُ ماجِسْتير، قِسْم اللّغةِ الْعِبْرِيَّة، كُلِّيَّة اللّغات، جامِعَة بَغْداد، جُمْهوريَّةُ الْعِراق، صَفَر ١٤٢١هـ-أَيّار ٢٠٠٠م.

٢٧. الشّريف الجُرْجانِيّ، عليّ بن مُحَمَّد، مُعْجَمُ التَّعْريفات، تَحْقيق وَدِراسَة: مُحَمَّد صِدّيق المِنْشاوي، دار الفَضيلَة، القاهِرَة.
٢٨. عَبْد الْحَقّ فاضِل، مُغامَراتٌ لُغَوِيَّة (مَلِكَة اللُّغات)، تَوْزيع: دار الْعِلْمِ لِلْمَلايين، د.ت.
٢٩. عبد القادِر حسين، أَثَرُ النُّحاةِ في الْبَحْثِ الْبَلاغِيّ، د. ط، دار غريب لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، القاهِرَة، ١٩٩٨.
٣٠. عبد القادِر عبد الجَليل، الأَصْواتُ اللُّغَوِيَّة، ط١، دار صَفاء لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، عَمّان – الأُرْدُنّ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣١. عُمر بن أَبي رَبيعَة، ديوانُ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة، د. ط، دارُ الْقَلَم، بَيْروت-لُبْنان، د.ت.
٣٢. عَمْرو بن قميئة، ديوان عَمْرو بنِ قميئة، تحقيق: خَليل إبراهيم العطيَّة، ط٢، دار صادِر، بيروت، ١٩٩٤م.
٣٣. فاضِل صالِح السّامَرّائِيّ، مَعاني النَّحْو، ط١، دار الفكر للطّباعَة وَالنَّشْر وَالتَّوْزيع،عَمّان/الأُرْدُنّ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٤. الْفَراهيدِيّ، أَبو عَبْدِ الرَّحْمنِ الْخَليلُ بْنُ أَحْمَد، كِتابُ الْعَيْن، تَحْقيق: مَهْدي المَخْزومِيّ وَإِبْراهيم السّامَرّائِيّ، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٣٥. فَريدة بن فضَّة، الاسْتِفْهامُ عِنْدَ السَّكّاكِيّ: دِراسَةٌ تَداوُلِيَّة، مجلَّة الممارسات اللغويَّة، مخبر المُمارَسات اللّغويَّة في الجَزائِر، العدد (٣٢)، ٢٠١٥، ص١١٣- ١٣٢.

٣٦. فوزي حَسَن الشّايب، تَصْويبُ قَوْلِ الْعامَّة: فُلانٌ أَخِصّائِيّ بِكَذا وَكَذا، مجلَّة مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الأُرْدُنِيّ، العَدَد (٣٦)، يناير ١٩٨٩، ص٣٢٨-٣٤٧.

٣٧. فَوْزي حَسَن الشّايب، ضَمائِرُ الْغَيْبَةِ: أُصولُها وَتَطَوُّرُها، حَوْلِيّاتُ كُلِّيَّةِ الآداب-جامِعَةُ الْكُوَيْت، الْحَوْلِيَّةُ الثّامِنَة، الرِّسالَةُ السّادِسَةُ وَالأَرْبَعون، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٨. فوزي حسن الشّايب، الماضي المُجَرَّد وَمَسْأَلَةُ الْبِناءِ عَلى الْفَتْح، مجلَّة جامعة الملك سُعود، م٣، الآداب (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص١١٣-١٤٦.

٣٩. قَيْس إِسْماعيل الأَوْسِيّ، أَساليب الطَّلَب عِنْدَ النَّحْوِيّينَ وَالْبَلاغِيّين، وِزارَة التَّعليم العالي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيّ، جامِعَة بَغْداد/ بَيْت الْحِكْمَة، بَغْداد، ١٩٨٨,

٤٠. كارل بروكلمان، فِقْهُ اللُّغاتِ السّامِيَّة، تَرْجَمَةُ: رَمَضان عبد التَّوّاب، جامِعَةُ الرّياض، الرّياض، المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السّعودِيَّة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٤١. الكَفَوِيّ، أبو البَقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ، الكُلِّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة، قابله على نسخة خطِّيَّة وأعدَّه للطَّبع وَوَضَعَ فَهارِسَهُ: عدنان درويش ومحمَّد المصريّ، ط٢، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت – لُبْنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٤٢. كمال محمَّد بشر، علم اللغة العامّ – الأَصْوات، ط٩، دار المَعارف بِمِصْر، القاهِرَة، ١٩٨٦,

٤٣. الْكُمَيْت، الكُمَيْت بن زيدٍ الأَسَدِيّ، ديوانُ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ، جَمْع وَشَرْح وَتَحْقيق: محمَّد نَبيل طريفي، ط١، دار صادِر، بَيْروت، ٢٠٠٠م.

٤٤. المبرّد، أبو العبّاس محمَّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ٣/٢٩٠-٢٩١، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التُّراث الإسلاميّ، جمهوريَّة مصر العربيَّة، القاهِرَة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤٥. محمَّد التّونجي، رَأْيٌ في جُذور الضَّمائِرِ الْعَرَبِيَّة، مجلَّة اللِّسان الْعَرَبِيّ، مج١٣، ١٩٧٦م، ص١٠٢-١٠٤,

٤٦. محمَّد رِضا المظفر، المنطق، د.ط، دار التَّعارُف لِلْمَطْبوعات، د.م، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٧. محمَّد محمَّد الخطابيّ، أَسْرارُ الضَّمائِرِ أَوْ رَأْيٌ في جُذور الضَّمائِرِ الْعَرَبِيَّة، مَجَلَّةُ اللِّسان الْعَرَبِيّ، المجلَّد١٣، ١٩٧٦، ص١٠٥-١٠٧,

٤٨. محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، شَرْح ديوانِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَةَ الْمَخْزومِيّ، ط١، مطبعة السَّعادَة، مِصْر، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

٤٩. محمود رَمَضان الدّيكِيّ، الهمزة و(هل): دراسة في الفروق التّركيبيَّة والدّلالِيَّة، المَجَلَّةُ الأُرْدُنِيَّةُ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدابِها، المُجَلَّد (٢)، الْعَدَد (١)، ذو الحجَّة ١٤٢٦هـ/كانون الثّاني ٢٠٠٦م، ص٤١-٦٢.

٥٠. محمود رَمَضان الدّيكي، ضَميرا المُتَكَلِّم: أَصْلُهُما وَتَطَوُّرُهُما في الْعَرَبِيَّةِ وَلهجاتِها، بَحْثٌ مَقْبولٌ لِلنَّشْرِ في مَجَلَّةِ كُلِّيَّةِ الآداب، جامِعَة الْقاهِرَة.
٥١. الْمُرادِيّ، الْحَسَن بْن قاسِم، الجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني، تحْقيق: فخر الدّين قباوة وَمحمَّد نَديم فاضِل، ط١، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت- لُبْنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٥٢. مَكّيّ بْنُ أَبي طالِب، أبو محمَّد القيسِيّ، الرّعايَة لِتَجْويدِ الْقِراءَة وَتَحْقيق لفظ التِّلاوة، تحقيق: أحمد حَسَن فرحات، ط٣، دار عَمّار، الأُرْدُنّ-عَمّان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٥٣. مكّيّ بن أبي طالِب، أَبو مُحَمَّد الْقَيْسِيّ، الْكَشْفُ عَنْ وُجوهِ الْقِراءاتِ السَّبْع وَعِلَلِها وَحُجَجِها، تَحْقيق: مُحْيي الدّين رَمَضان، ط٣، مُؤَسَّسَةُ الرّسالَة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٥٤. ابن منظور، أَبو الْفَضْل جَمال الدّين محمّد بن مكرم، لِسانُ الْعَرَب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠,
٥٥. الْمَوْزِعِيّ، محمَّد بن عليّ بن إبراهيم، مَصابيحُ المَغاني في حُروفِ الْمَعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمريّ، ط١، دار المَنار، القاهِرَة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٥٦. الهَرَوِيّ، عَلِيّ بن محمَّد النَّحْوِيّ،كِتابُ الأُزْهِيَّة في عِلْمِ الْحُروف، تَحْقيق: عبد المُعين الملّوحي، ط٢، مَجْمع اللُّغة العربيَّة، دِمَشْق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٥٧. ابْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيّ، جمال الدّين عبد الله بن يوسف، مُغْني اللَّبيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد اللَّطيف محمَّد الخَطيب، ط١، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلثَّقافَةِ وَالْفُنونِ وَالآداب، السِّلْسِلَة التُّراثِيَّة: (٢١)، الْكُوَيْت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٥٨. هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، التّصوّر والتّصديق في العربيّة، رسالة ماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها، إشراف: خديجة عبد الرزّاق الحديثي، جامعة بغداد، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٥٩. وَحيد صَفِيَّة، أَشْكالُ التَّبَدُّلاتِ الصَّوْتِيَّةِ في اللُّغاتِ السّامِيَّة، مجلَّة جامِعَةِ تشرين- الآداب وَالعُلوم الإنْسانِيَّة، المجلَّد (٣١)، العدد (١)، ٢٠٠٩، ص٤٩-٦٩,
٦٠. ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء، شرح المُفَصَّلِ لِلزَّمخشريّ، قَدَّمَ لَهُ وَوَضَعَ هَوامِشَهُ وَفَهارِسَهُ: إميل بديع يعقوب، ط١، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بَيْروت- لُبْنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

المراجع الأجنبيَّة:

١. W. Wright, A Grammar of The Arabic Language, 3rd Edition, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.1: 1896, Vol.2: 1898.

٢. William Wright, Lectures on The Comparative Grammar of The Semitic Languages, Cambridge University Press Warehouse, 1890.

المواقع الإلكترونيَّة:

٣.http://www.elibrary4arab.com/ebooks/manteq-w-falsafa/droos-manteq/tasawr-tasdeeq.htm

٤. https://sites.google.com/site/tarekprof73/ts1

❊ ❊ ❊